المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تفعيل التنمية المحلية المستدامة

دراسة حالة ولاية تيسمسيلت لسنة 2014-2017

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي والاستشراف

من إعداد الطالبين:
-دقيش علي
-صادق أمحمد

تحت إشراف الدكتور:
- مجدي سالم عادل

أعضاء لجنة المناقشة

-الدكتور شداد ناصر .....رئيسا
-الدكتور مجدي سلم عادل .....مشرفا
-الدكتورمحمد عبد الرزاق سالم .....مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

"وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"
سورة النمل الآية -19-

نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى الأستاذ المؤطر السيد:مجدي سالم الذي كان المرشد الموجه أثناء فترة إنجاز نا

هذا العمل.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

و شكـرا

بارك الله فيكم جميعا

إهداء

نهدي ثمرة جهدنا إلى من قال فيهما الله عز وجل "فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا" سورة الإسراء الآية -23-

إلى التي رفع الله مقامها و جعل الجنة تحت أقدامها أولى الناس بصحبتي إلى نبع الحنان الصافي ذلك القلب الكبير و تلك النعمة الغالية الطاهرة صاحبة الفضل علي التي مهما فعلت و قلت و كتبت لن أوفيها حقها الأزلي و لن أرد لها فضلها الأبدي والدتي العزيزة حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى من يعجز اللسان و يجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا و كان لي سراجا منيرا أبي الفاضل حفظه الله و أطال في عمره.

إلى من شاركتني أفراحي و أحزاني و كانت لي سندا في هذه الحياة زوجتي العزيزة وإلى فلذة كبدي ابني "قصي أحمد عبد الجليل" أطال الله في عمره.

إلى من شاركوني أفراحي و أحزاني و كانوا لي سندا في هذه الحياة إخوتي وإلى جميع من عرفت معهم معنى الصداقة.

أهدي ثمرة جهدي مع أعز معاني الحب و التقدير و رمز اعتراف بالجميل.

إلى كل من عرفنا وصادقنا وأحبنا كل الأساتذة طوال مشوارنا الدراسي.

أمحمد

إهداء

نهدي ثمرة جهدنا إلى من قال فيهما الله عز وجل "فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا" سورة الإسراء الآية -23-

إلى التي رفع الله مقامها و جعل الجنة تحت أقدامها أولى الناس بصحبتي إلى نبع الحنان الصافي ذلك القلب الكبير و تلك النعمة الغالية الطاهرة صاحبة الفضل علي التي مهما فعلت و قلت و كتبت لن أوفيها حقها الأزلي و لن أرد لها فضلها الأبدي والدتي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا و كان لي سراجا منيرا أبي الفاضل رحمه الله.

إلى من شاركتني أفراحي وأحزاني وكانت لي سندا في هذه الحياة زوجتي العزيزة وإلى فلذة كبدي ابنتي "مريم" أطال الله في عمرها.

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي سندا في هذه الحياة إخوتي وإلى جميع من عرفت معهم معنى الصداقة.

أهدي ثمرة جهدي مع أعز معاني الحب والتقدير و رمز اعتراف بالجميل.

إلى كل من عرفنا وصادقنا وأحبنا كل الأساتذة طوال مشوارنا الدراسي.

علي

مقدمة العـامة

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، إما تتميز به من فعاليات في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة وخلق أنشطة تساهم في النمو الاقتصادي.

حيث أصبح إهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المحلية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد على الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمصغرة، التنمية المحلية المستدامة، التنمية المحلية، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study deals with the role of small and micro enterprises in achieving sustainable local development. It is characterized by activities in addressing many economic and social problems such as unemployment and creating activities that contribute to economic growth.

Where the interest of the world countries in environmental issues and sustainable local development is confirmed through the holding of conferences and seminars that emphasize environmental awareness and attention to sustainable local development.

Key words:

Small and microenterprises, sustainable local development, local development, sustainable development.

فهرس المحتويات

البسملة.

الإهداء: .....

الشكر: .....

الملخص: .....

فهرس المحتويات: .....

قائمة الجداول: .....

قائمة الأشكال: .....

مقدمة.....أ،ح

الفصل الأول: الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة:

مقدمة الفصل: 10

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمصغرة. 11

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمصغرة: 11

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة..... 20

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمصغرة. 26

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة، ومصادر وأساليب تمويلها: 28

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة والنامية. 28

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة: 30

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: 33

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمصغرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية: 39

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمصغرة: 39

المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة:. 43
المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمصغرة: 48
خلاصة الفصل: 51

الفصل الثاني: مدخل نظري حول التنمية المحلية المستدامة:

مقدمة الفصل: 53
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية المستدامة: 54
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة: 54
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة: 59
المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية المستدامة: 68
المبحث الثاني: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة: 74
المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة: 74
المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة: 75
المطلب الثالث: علاقة بين البرنامج المحلى للقرن 21الأجندة المحلية (كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة) . 79
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: 83
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي 83
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الاجتماعي: 87
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي: 90
خلاصة الفصل: 92

الفصل الثالث: دراسة حالة تيسمسيلت

مقدمة الفصل: 94
المبحث الأول: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية: 95

فهرس المحتويات

المطلب الأول: نشأة المديرية، تعريفها، موقعها، وصلاحياتها:..... 95

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية..... 98

المطلب الثالث: مهام مصلحة التنمية البشرية والنشاط الإجتماعي والإقتصادي 101

المطلب الرابع: مهام مصلحة تلخيص الميزانية، ومكتب الوسائل والتكوين. 103

المبحث الثاني: حصيلة البرامج الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية: 105

المطلب الأول: حصيلة المخطط البلدي للتنمية PCD:..... 105

المطلب الأول: حصيلة المخطط البلدي للتنمية PSD: 109

المبحث الثالث: حصيلة البرامج بالوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM: 112

المطلب الأول: تقيم الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM:..... 112

المطلب الثاني: حصيلة برامج الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM:..... 114

خلاصة الفصل:..... 126

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

قائمة الجداول:

الرقم	إسم الجدول	الصفحة
01-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في بلدان جنوب شرق آسيا	15
02-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي	16
03-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية	17
04-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر	18
05-01	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل	22
01-02	المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة	66
02-02	المؤشرات الاقتصادية قياس التنمية المستدامة	67
03-02	المؤشرات البيئية للتنمية المحلية المستدامة	68
01-03	طلبات العمل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية حسب القطاعات للمدة 2014-2017	105-106
02-03	طلبات العمل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية حسب البلديات للمدة 2014-2017	107
03-03	رخص البرامج الممنوحة للولاية بما فيها إعادة التقييم في إطار PSD حسب القطاعات للفترة 2014-2017	109
03-03	اعتمادات الدفع الممنوحة للولاية في إطار PSD حسب القطاعات للفترة 2014-2017	111
05-03	توزيع الملفات الممولة لسنة 2014 حسب النشاط والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية كلفتها من: 1.00دج إلى غاية 1.000.000.00دج	114
06-103	توزيع الملفات الممولة لسنة 2014 حسب النشاط والجنس بمشاريع شراء العتاد المقدرة كلفتها إلى غاية 1.000.000.00دج	116
07-03	توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2015 شراء المواد الأولية حسب قطاع النشاط والجنس	118

09-03	توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2015 حسب قطاع النشاط والجنس	**118**
11-03	توزيع الملفات الممولة لسنة 2016 حسب النشاط والجنس بمشاريع شراء العتاد المقدرة كلفتها إلى غاية 1.000.000.00دج	**120**
12-03	توزيع الملفات الممولة لسنة 2016 حسب النشاط والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية كلفتها من: 1.00دج إلى غاية 1.000.000.00دج	**121**
13-03	توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب النشاط والجنس (شراء العتاد) 2017	**123**
14-03	توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب النشاط والجنس (شراء المواد الأولية) 2017	**124**

قائمة الأشكال:

الرقم	إسم الشكل	الصفحة
01-03	الهيكل التنظيمي العام لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية	**100**
02-03	طلبات العمل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية حسب القطاعات للمدة 2014-2017	**106**
02-03	طلبات العمل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية حسب البلديات للمدة 2014-2017	**108**
03-03	رخص البرامج الممنوحة للولاية بما فيها إعادة التقييم في إطار PSD حسب القطاعات للفترة 2014-2017	**110**
04-03	اعتمادات الدفع الممنوحة للولاية في إطار PSD حسب القطاعات للفترة 2014-2017	**111**
06-03	توزيع الملفات الممولة لسنة 2014 حسب النشاط والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية كلفتها من: 1.00دج إلى غاية 1.000.000.00دج	**115**
07-03	توزيع الملفات الممولة لسنة 2014 حسب النشاط والجنس بمشاريع شراء العتاد المقدرة كلفتها إلى غاية 1.000.000.00دج	**117**
08-03	توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2015 شراء المواد الأولية حسب قطاع النشاط والجنس:	**119**
09-03	توزيع الملفات الممولة لسنة 2016 حسب النشاط والجنس بمشاريع شراء العتاد المقدرة كلفتها إلى غاية 1.000.000.00دج	**120**
10-03	توزيع الملفات الممولة لسنة 2016 حسب النشاط والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية كلفتها من: 1.00دج إلى غاية 1.000.000.00دج	**122**
11-03	توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب النشاط والجنس (شراء العتاد) 2017	**123**
12-03	توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب النشاط والجنس (شراء المواد الأولية) 2017	**125**

إن التحولات الاقتصادية العالمية ألزمت دول العالم إلى تبني وجهات نظر جديدة مما أدى إلى بروز وجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة وهذا ما يسمى بالعولمة الاقتصادية والتي تعتمد على سياسة التحرر الاقتصادي وهداما جعل الاستثمار الخاص بجميع أنواعه وهذا ما خلق نوع جديد في مجال الإعمال وهو القطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة والتي تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمصغرة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية المحلية وهذا لما تملكه من محفزات استثمارية قوية وغير مكلفة والسبب في ذلك خصوصياتها من المرونة وقدرتها على التغير السريع وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير كما أنها قادرة على تنويع حركة النشاط الاقتصادي دول خاصة تلك التي اعتمدها لتحقيق قفزتها التنموية.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة و المصغرة ترجع أساسها لقدرتها المتعددة في على تلبية الحاجات الاستهلاكية المحلية وتمثل المستوعب الأساسي في للعمالة واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة بالإضافة وهذا من ما يزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وهذا ما جعل الدول المتقدمة تستثمر بقوة في هذا القطاع لأنه يزيد في القيمة المضافة في اقتصاديتها وفيما يخص الدول النامية فقد همشت هذا القطاع لأنها تجهل ميمكن أن تحققه لتنميتها من خلال إلا انه وفي السنوات الأخيرة وبعد فشل السياسات التي اتبعتها والمتركزة أساسها على الاقتصاد المشاريع الكبرى العمومية والنجاح البلدان المتقدمة في توخيها الذي تم إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة ومنحي قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة أهمية متزايدة.

الجزائر كمثيلها من الدول سعت ومنذ الاستقلال إلى دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية التوازنية وشاملة تتكيف مع الإمكانية المتوفرة لديها بدء بإعطاء الأولية لمؤسسات الكبرى في إطار استراتجيه الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الهداف المرجو منها و صولا إلى الضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية وذلك التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد الأزمة الثمانيات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

إن اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات المصغرة والمصغرة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية ستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على الجميع الأصعدة المحلية والدولية وفي جميع المجالات: تمويل منظومة قانونية وتشريعية اتفاقا ت دولية ولا يمكننا الحديث عن

دور تنموي دون ان نشير إلى مجموعة الخصائص التي تميز و تؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير والأساسي في تحقيق التنمية الوطنية والأهداف المسطرة تم وضع الوسائل الكفيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة بتسهيل طرف التحويل وتأهيل القطاع للدفع كفاءته الإنتاجية وقدرته التنافسية وفق المقاييس الدولية وثم ترقية الشراكة والتعاون الدوليين لما لها من أثار على المؤسسات الجزائرية على المدى المتوسط والطويل.

1- إشكالية البحث:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمصغرة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة علي المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت الجزائر إلي القيام به من خلال تبني إستراتيجية وطنية تهدف إلي ترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة، وباعتبار أن ولاية تيسمسيلت جزء من التنمية الوطنية الشاملة المستدامة التي تسعي الجزائر إلي خلقها من خلال دعم هذه المؤسسات، وانطلاقا من هنا فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو:

– ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وما مدى تقييم الإستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الجزائر لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت؟

وفي هذا المنحي، وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي العوامل التي تدفع إلي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة ؟

– ما هي أبعاد ومحددات التنمية المحلية المستدامة؟

– ما هي معالم الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة؟ وما هو مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر؟

– إلي أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمصغرة والاستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تيسمسيلت؟

– ما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تيسمسيلت؟

2– فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– للمؤسسات الصغيرة والمصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله علي تحقيق الأهداف المرجوة منها؛

– التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية؛

– تتبني الجزائر إستراتيجية متكاملة تعتمد فيها علي جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلي ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة ودعم فكرة التنمية المستدامة؛

– لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمصغرة ولا الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في ولاية تيسمسيلت بأي شكل من الأشكال في التنمية المحلية المستدامة.

– ليست هناك أي سبل من أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة على اعتبار أنها مؤسسات مهملة في الاقتصاد المحلى للولاية؟

3– أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

– إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات.

– المتوسطة والصغيرة والمصغرة وبالتنمية المحلية المستدامة على حد سواء؛

– الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية؛

– لكون التنمية المحلية المستدامة أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة؛

– الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

4– أهداف البحث:

يهدف هذا البحث عموما إلي:

– نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة علي حد سواء.

– إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمصغرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية المستدامة.

– محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية وتسليط الضوء على مدى استفادة ولاية تيسمسيلت من الاستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات.

5– دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع: **دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة حالة ولاية تيسمسيلت)** يعود إلي مجموعة من الأسباب:

– الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، بالإضافة إلي محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العملية والنظرية.

– لكون هذا الموضوع يقع في قلب التخصص بحيث نربط من خلاله المنظومة المؤسساتية بأحد أهم مرتكزات تطبيق التنمية المستدامة آلا وهي التنمية المحلية المستدامة.

– الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمصغرة خلال الآونة الأخيرة؛

– المشاكل المتعددة التي عرفتها المنطقة محل الدراسة والتي نشئت عنها آفات اجتماعية واختلالات هيكلية لم تكن موجود في السابق والتي تستوجب إيجاد حلول لجذور هذه المشاكل من خلال الاهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة والمصغرة ودراسة تقيمية للإستراتيجية الوطنية لترقية هذا النوع من المؤسسات والاستفادة من الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات للارتقاء بالتنمية المحلية المستدامة في الولاية.

6– حدود الدراسة: تدور الدراسة حول:

الحدود الموضوعية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمصغرة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي المحلي المستدام.

الحدود المكانية: تمحورت الدراسة الميدانية في ولاية تيسمسيلت.

الحدود الزمانية: لقد ركزنا في الدراسة تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في تيسمسيلت علي المدة الزمنية الممتدة (من 2014الى 2017)، أما الدراسة الميدانية في ولاية تيسمسيلت ستمتد من 2014 إلي 2017 وفي بعض الأوقات سوف يتعذر علينا التقيد بهذه المدة إما بسبب غياب المعلومات أو لأساب أخري.

7– صعوبات البحث: تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

– صعوبة الحصول على المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التنمية المحلية المستدامة وندرتها باللغة العربية والأجنبية، الشكل الذي كلفنا وقتا كبيرا لتوفير المعلومات النظرية حول هذا الجزء من الموضوع؛

– صعوبة القيام بالدراسة الميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك تهدف استيعاب المعارف النظرية بشكل أحسن ومطابقتها مع واقع ولاية تيسمسيلت؛

– امتناع بعض الإطارات عن منحها المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وتخوفهم من طبيعة الدراسة الميدانية التي نحن في صدد دراستها، هذا الذي أدى بنا في معظم الأحيان إلي محاولة الحصول على المعلومات والبيانات بطرق غير رسمية؛

– صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لعدم قدرة أفراد المديريات المتاحة على مستوى الولاية على فهم متطلباتنا المعلوماتية والبيانية بالرغم من محاولاتنا لتبسيط الفكرة إلي أقصي حد ممكن بغية الإجابة على أسئلتنا.

– الغياب الفادح للإحصائيات والدراسات التي تربط بين المؤسسات الصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة في ولاية تيسمسيلت، وعلاقة هذه الأخيرة -التنمية المحلية المستدامة -بالإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة من الناحية التطبيقية.

8– منهج البحث: من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمصغرة، ومضمون التنمية المحلية المستدامة ارتأينا الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة.

ولإسقاط الدراسة النظرية على واقع ولاية تيسمسيلت، فاعتمدنا علي **المنهج الاستقرائي** لدراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الولاية.

9– أدوات الدراسة ومصادر البيانات: تتمثل الأدوات المستعملة لإجراء هذه الدراسة، وكذا مصادر البيانات فيما يلي:

– المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع العربية والأجنبية وعلى مختلف الدراسات والأبحاث السابقة، والانترنت والمجلات والمقالات المتخصصة التي لها علاقة بموضوع البحث؛

– بعض الوثائق التي تحصلنا عليها بشكل رسمي من المديريات والمفتشيات المتخصص والتابعة لموضوع بحثنا؛

– المقابلات الشخصية الرسمية والغير رسمية لغرض تجميع البيانات والمعلومات التي تساعدنا على الحصول على توضيحات؛

10– محتويات البحث: لدراسة الموضوع سنقوم بتقسيم الدراسة إلي ثلاثة فصول أساسية، تناولنا في الفصل الأول أسس نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمصغرة، حيث قسم الفصل إلي ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمصغرة وفي المبحث الثاني أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ومصادر وأساليب تمويل ثم المبحث الثالث الذي نعالج من خلاله مختلف المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمصغرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية.

وتناولنا في الفصل الثاني الجانب الذي يخص موضوع التنمية المحلية المستدامة تحت عنوان مفاهيم عامة حول التنمية المحلية المستدامة، وقسم هذا الفصل أيضا إلي ثلاثة مباحث أساسية، الأول يعالج مفهوم التنمية المستدامة والثاني يتمحور حول التنمية المحلية المستدامة من خلال عرض مختلف تعاريفها، أبعادها ومؤشرات قياسها وأهدافها وكمبحث الثالث تناولنا مقومات ومعوقات التنمية المحلية المستدامة وماهية برنامج القرن 21.

وقمنا في الفصل الثالث تطرقنا إلي الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة باعتبارها آلية لدفع التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، وتناولنا من خلاله ثلاثة مباحث، تناول الأول الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، وفي المبحث الثاني ناقشنا معالم الإستراتيجية الوطنية التي تبنتها الجزائر لترقية منظومة المؤسسات الصغيرة والمصغرة، أما في المبحث الثالث فتعرضنا إلي مدى تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة

مقدمة الفصل:

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو علي المستوى العالمي.

ولقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمصغرة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات والمشاكل التي تعترض سبيل نموها وتوسعها وفي ظل التحديات التي تقف أماما، وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو والإمكانيات المتوفرة لديها وفي هذا الفصل سنحاول توضيح أهم المفاهيم النظرية التي تعالج موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمصغرة؟

- فيما تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة؟ وما هي مصادر وأساليب تمويلها؟

- ما هي المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمصغرة؟ وما هي أساليب دعمها وأدوات تنميتها؟ وما هي التحديات المستقبلية التي تواجهها

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين هذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات والصغيرة والمصغرة ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحددها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول والهيئات، وهذا ما دفع بكل دولة إلي تبني تعريف خاص يميزها وذلك حسب درجة نموها وإمكانيتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها.

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، وذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات، وهما:[1] الاتجاه الكمي والاتجاه النوعي، وسنحاول توضيح هذين الاتجاهين:

1- الاتجاه الكمي:

تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة على أساس واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، والتي نذكر منها:

1 سلطاني محمد رشدي، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة** بولاية . بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص: 4.

1.1- معيار عدد العمال: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار:[1]

- البساطة في التطبيق؛

- السهولة في المقارنة؛

- الثبات النسبي؛

- توافر البيانات مقارنتا بالمعايير الأخرى.

إلا أن هناك صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة اعتمادا على معيار عدد العمال ويرجع هذا إلي الغموض الذي يكتنف هذا المعيار والذي يجعلنا نطرح عدة التساؤلات مثل:

- هل يكفي أن يعمل عدد معين من العمال في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة؟

- وهل المؤسستان اللتين يشتغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم؟ مهما استخدمتا من تكنولوجيا؟

ولهذا يتطلب هذا المعيار معايير أخري مكملة تغطي التناقض والإشكال الذي يطرحه هذا التعريف.

2.1- معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار: يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة والمصغرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف، لكون هناك بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال،

1 لرقط فريدة، وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003، ص: 02.

وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى.[1]

3.1- معيار كمية الإنتاج: تتصف المؤسسات بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي والإنتاجي أو المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة تقييم المخرجات ولا يصلح للاستخدام بمفرده لكونه يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

4.1- معيار قيمة المبيعات: يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات والصغيرة المصغرة وهو صالح للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسات (صناعية، إنتاجية، خدماتية) وهذا بالرغم من الصعوبة في الحصول علي المعلومات والبيانات الدقيقة، ويبقي في بعض الأحيان غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات بشكل منتظم.[2]

5.1- معيار القيمة المضافة: يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي، ولكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلي جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لمعايير الاتجاه الكمي إلا أنها تبقي الأكثر وضوحا بالمقارنة مع معايير الاتجاه النوعي، وبالرغم من سهولته وبساطته في القياس وهذا ظاهريا فقط فانه يبقي معقد عمليا ولم يمكن من خلق وإيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات.

2- الاتجاه النوعي: وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية معينة تترجم من خلال المعايير التالي:[3]

1 نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، **الجزائر**، الطبعة الأولى، 2006، ص: 30.

2صالحي سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، المدرسة العليا للتجارة**، الجزائر، 2006، ص: 06

3 المحملة من الموقع، – جمال الدين سلامة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 41، 2009، ص: 03.

2.1- الاستقلالية والمسؤولية: بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير وفي العمل.[1]

2.2- الملكية: يعتبر معيار الملكية إحدى أهم المعايير المتعامل بها في ميدان التفرقة بين المؤسسات والصغيرة المصغرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلي القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.

3.2- الحصة السوقية: تكون الحصة السوقية في المؤسسات الصغيرة والمصغرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وإمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلي المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.

4.2- التكنولوجيا: تتميز المؤسسات الصغيرة والمصغرة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال والقلة في رأس المال.[2]

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

ولإظهار التباين بين التعارف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، ارتأينا إدراج مجموعة من التعارف قدمت من خلالها بعض الهيئات والدول مفهومها لهذا النوع من المؤسسات.

1- تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلي معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10عمال،

1 دومي سمراء، عبد القادر عطوي، **التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** . 28ماي 2003، ص: 04/ وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2009، ص: 04.

2محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة: ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004، ص: 5.

والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها مابين10 إلي 50عامل، أما التي تشغل ما بين 01 إلي 09 عامل فهي تصنف كمؤسسة مصغرة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة.[1]

2- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:[2]

-المؤسسة المصغرة: تشغل أقل من 10أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

-المؤسسات الصغيرة: الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50جزء و لايتجاوز رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7ملايين أورو، أو لاتتعدي ميزانيتها 5ملايين أورو سنويا.

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمصغرة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن" المؤسسات المصغرة تشغل من 1إلي 14عامل، أما الصغيرة فمن 15إلي 19عامل، والمتوسطة من 20إلي 99عامل، وتبقي الكبير فهي تشغل أكثر من 100عامل".[3]

4- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: في دراسة قام بها اتحاد اعتمد كل من بروش وهيمتر على معيار حجم العمال في **(ASEAN)**شعوب بلدان جنوب شرق آسيا تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي عرفاها كما يلي:

جدول رقم (01-01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في بلدان جنوب شرق آسيا.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)
المؤسسات المصغرة	من 1 إلي 09
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلي 49

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على مذكرة ماجستير –من عداد محمد الناصر 2011/2008

1ايت عيسي عيسي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر، ص: 273.

2 بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07/ أفريل 2008، ص: 03.

3 عطا الله ياسين، **دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009/2008، ص: 93

5- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: سنة 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث أعتمد هنا وفي هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لتحديد تعريفها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01-02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي.

المعيار / الصنف	عدد الأجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة السنوية (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	/	/
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	**7**	5

المصدر: حاكمي بوحفص، المؤسسات الصغيرة المصغرة: واقع وآفاق، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 15/14 ديسمبر 2004، ص: 211.

6- التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في بريطانيا كمايلي:[1]

- المؤسسات المصغرة: من 1إلي 9أجير.

- المؤسسات الصغيرة: من 10إلي 49أجير.

7- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: عرفت سنة 1953بكونها تلك المؤسسات الذي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر علي مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، وذلك وفق ما يلي:[2]

1 Abdelkader chachi, Abul hassan , **Financing Small and medium businesses: The British experiment**, intervention dans la recueille de communication session international; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003, P 04.

2 يوسف تبري، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها**: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 05.

- مؤسسة الخدمات والتجزئة: من 1إلي 5مليون دولار كمبيعات سنوية.

- مؤسسة التجارة بالجملة: من 5إلي 15مليون دولار كمبيعات سنوية.

- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250عامل.

وفي تعريف آخر لنفس البلد، عرفت كما يلي:[1]

جدول رقم (01-03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية:

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)
المؤسسات المصغرة	من 1 إلي 09
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلي 199

المصدر: من إعداد الطالبان. إعتمادا على مذكرة ماجستير –من عداد محمد الناصر 2011/2008

8- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18المؤرخ في 27رمضان 1422الموافق 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف بـ:

-تشغل من 1إلي 250عامل.

- رقم أعمالها السنوي أقل من 2مليار دح وايرادتها السنوية أقل من 500مليون دج.

- تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخري بمقدار يساوي أو يزيد عن .25%

1 عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2، 28/25 ماي 2003، ص: 04.

وقد صنفت كل من المواد 7.6.5 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدي وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01-04): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر:

المعيار / الصنف	عدد الأجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة السنوية (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلي 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلي 49	أقل من 200	أقل من 100

المصدر: من إعداد الطالبان بناء علي المواد 7.6.5 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 بتاريخ: 2001/12/12.

ثالثا: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمصغرة:

مهما تعددت التعارف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة فان تحديد تعريف محدد وموحد وواضح بين مختلف الدول والهيئات هو ضرورة حتمية وذلك من أجل:[1]

- إمكانية مقارنة حجم ونتائج هذه المؤسسات الصغيرة والمصغرة مع المؤسسات الأخرى وعقد مقارنات بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف معينة؛

- إمكانية التنسيق بين الجهات والمؤسسات في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع الصغيرة والمصغرة؛

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لهذا القطاع من خلال معرفة أعضاء ومؤسسات هذا القطاع، وللحد والتقليل من ظواهر التحايل والتلاعب باسم هذه المؤسسات الصغيرة والمصغرة؛

- إدراج هذه المؤسسات ضمن قطاع أعمال منظم يخضع للرقابة والدعم؛

- تسهيل التعامل بين هذه المؤسسات، وبينها وبين جهات التمويل الدولية والمؤسسات المالية العالمية المعنية بتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

1 محمد عبد الحميد بصل، مقالة بعنوان: **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات التمويلية**، المحملة من الموقع: http://www.megaupload.com/?d=YDVCTPL6.. التحميل بتاريخ: 2019/04/12

رابعا: صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمصغرة.

ويمكن إيجاز أهم الصعوبات التي تواجه تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمصغرة في العناصر التالية:[1]

1- التباين في المعايير: على الرغم من أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمصغرة تحكمه عدة معايير أساسية أهمها حجم العمالة، ورأس المال، ونوعية التقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية، وكذلك الخصائص المميزة لهذه المؤسسات فان هناك تفاوت ملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة، وحتى المتقدمة فيما بينها في حدود ومحتويات هذه المعايير وهذا ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف موحد فيما بينها.

2- التباين في درجة النمو الاقتصادي: إن التباين أو الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي بين البلدان، يقسم العالم إلي دول متخلفة وأخرى متقدمة، وهذا ما ينعكس على المستوى التكنولوجي لهذه الدول، فنجد أن الدول المتقدمة تتمتع بدرجة نمو عالية ومستوى تكنولوجي متقدم على غرار الدول النامية التي تكون فيها الوضعية الاقتصادية متدهورة ومعدلات النمو منخفضة ومستوى التقدم التكنولوجي جد متخلف وهذا ما يجعل طبيعة هذه المؤسسات تختلف من دولة لأخرى.

3- التباين في طبيعة النشاط الاقتصادي: إن طبيعة النشاط الاقتصادي تجعل موضوع إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمصغرة بين مختلف الدول والهيئات عملية جد معقدة في جوهرها لكون التمايز الموجود بين النشاطات تجعل ما هو صغير في قطاع أو نشاط اقتصادي هو كبير في قطاع ونشاط آخر، فمثلا ما يعد صغيرا في قطاع المحروقات ليس بالضرورة من نفس الحجم في قطاع الخدمات.[2]

1 عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معاجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000** ، ص: **34-35**.

2 عبد الكريم الطيف، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 04.

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمصغرة إلي عدة أشكال، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم الأشكال التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فيما يلي:

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة على أساس توجهها:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمصغرة على حسب توجهها إلي:[1]

1- المؤسسات العائلية (المنزلية): ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المنزل، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج متوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

2- المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج متوجات تقليدية أو متوجات (نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة علي الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك -المؤسسة التقليدية- باستقلاليتها عن المترل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.

3- المؤسسة المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة على أساس طبيعة الإنتاج.

يمكن لنا أن نصف المؤسسات الصغيرة والمصغرة من خلال هذا المعيار إلي:[2]

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ويرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنيع:

1نصر الدين بن نذير، **الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 24.

2كليفورد.م.بومباك، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، مركز الكتب الأردني، عمان، 1998، ص: 60.

-المنتجات الغذائية؛

- تحويل المنتجات الفلاحة؛

- منتجات الجلود والأحذية والنسيج؛

- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: ويركز هذا النوع من المؤسسات على مؤسسات:

- تحويل المعادن؛

- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛

- صناعة مواد البناء؛

- المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة في ما يتعلق بمواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلي الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو مالا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمصغرة ولا على خصائصها وإمكانياتها، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل.

سوف نقوم بتوضيح هذا التصنيف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01-05): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي		النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلية		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية		عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3		4	5	6	7	8

Source: ESTALEY, R.MORSE, La petite industrie moderne el le développement. Paris, 2000, T1, p23.

1- المؤسسات غير المصنعة: وهي ممثلة في الفئات (3.2.1)أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير.[1]

2- المؤسسات المصنعة: يجتمع ضمن هده المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمصغرة والمصانع الكبيرة وتتميز على الصنف الأول- المؤسسات الغير مصنعه- من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية.

3- المؤسسات المقاولة: ويعبر عنها في الجدول السابق بنظام المنزلية والورشات المتفرقة (5.4)وهي نوع من الترابط بين الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى مهام معينة تطبق وفق شروط محددة وعادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة والمؤسسة الموكل لها صغيرة.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المقاولة من الباطن تعتبر من أهم أشكال التكامل الاقتصادي وهي تجسد التعاون أين يلجأ أحد معين الذي يسمي المقاول إلي شخص آخر يسمي المقاول من الباطن لانجاز المشروع أو جزء منه وذلك من خلال إما التعاون المباشر أو التعاون الغير مباشر.[3]

1عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2014،ص: 21.

2 زين العابد بن أسامة، **إدارة الأعمال، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2012 ، ص: 69.

3 أنور طلبة، **العقود الصغيرة والمقاولة والتزام المواقف العامة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص: 294.

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة على أساس الشكل القانوني.

ويمكن أيضا أن نميز نوع آخر من المؤسسات الصغيرة والمصغرة ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة، وهي:[1]

1- التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية تهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

2- المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوى على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

3- المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة.

1.3- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلي شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة...الخ

وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الإلمام بجميع النواحي الإدارية والفنية والإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للأزمات، أيضا الترقية داخل هذه المؤسسات تكون محدودة جدا وعدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذا التوجه يبقي هو النموذج الأنسب للمؤسسات الصغيرة والمصغرة.

2.3- مؤسسات الشراكة: الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو خسارة طبقا للمادة 416من القانوني المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية وهي الرضا، الأهلية، المحل والسبب،

1 شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان، 2000، ص: 32.

أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة، وتنقسم مؤسسات الشراكة إلي ثلاثة أنواع وهي:

1.2.3- شركات الأشخاص: هذا النوع من الشركات يقوم على أساس على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، مما يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، وهي تضم ثلاثة أنواع:

1.1.2.3- شركة التضامن شركة التضامن:PARTENERSHIP هي شركة أشخاص بحيث يملكها فرد أو أكثر وتسمي بشركة تضامن لأن الشركاء يتضامنون أمام القانون فيكونون شخصا واحدا لمجابهة التزامات شركتهم ويعتبر هذا النوع من الشركات هو الأكثر انتشارا بين الأعمال المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتتميز هذه الشركات ببساطة إجراءات التأسيس وتوفر رأس المال وفرص الاقتراض، هذا بالإضافة إلي توفر المهارات والقدرات الإدارية والفنية[1] ومن ابرز عيوب هذا النوع من الشركات نجد المسؤولية الغير محدودة للشركاء بالتالي لا تقيد المسؤولية بين الشركاء، والطابع الشخصي الذي يحكم بين علاقات العمل وهذا إلي جانب العمر القصير للعمل.

2.1.2.3- شركة المحاصة: تعتمد في إنشاءها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق ومع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة، فان شركة المحاصة تنتهي معه، ومن مميزاتها[2] أنها تعتبر شركة مستترة ليست لها حقوق وليس عليها واجبات وليس لها رأس المال ولا أعوان ولا شخصية اعتبارية، فنشاطها يتم بصفة شخصية كما تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية الموسمية مثل تسويق المحاصيل الزراعية، وصناعة الأفلام والمسرحيات...

3.1.2.3- التوصية البسيطة: هي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وفي هذا النوع من الشركات

1سعاد نائف البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغير: أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 125.

2شوقي ناجي جواد، كاسر نصر منصور، مرجع سابق، ص: 32.

لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، وكذا يحق لهم الحصول على أرباح ثابتة متن الشركة سواء حققت الشركة ربحا أو لا.[1]

2.2.3- شركة ذات المسؤولية المحدودة: يقوم عدد من المستثمرين على تنشيط المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركة بكون أن الشراكة لا تكون إلا بين الأشخاص الطبيعيين وتحدد مسؤولية الشريك على حسب مساهمته في الشركة ويوزع رأس مال الشركة علي شكل حصص ويحق للشريك شراء الحصص الأخرى كما يحق له بيع حصصه وتكون مسؤولية الإدارة في هذه النوع من الشركات في يد شريك أو أكثر أو يتحمل مسؤولية الإدارة طرف شريك خارجي.

3.2.3- شركات الأموال: وتمثلها شركة المساهمة، التي هي شبيهة للشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل شيء باستثناء أن رأس المال فيها يكون موزع على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة، بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمة مساهمة في رأس مال الشركة حسب عدد وقيمة الأسهم التي يمتلكها وللأسهم قيمتان: قيمة اسمية ومدونة، وقيمة سوقية أو حقيقية تتوقف على مدى نجاح الشرك في نشاطاتها، ويتحصل صاحب السهم على أرباح تتوزع بصفة دورية على المساهمين.[2]

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمصغرة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات والتي يمكن اختصارها في:[3]

1محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة**، 2002، ص: 50.

2سعاد نائف البرنوطي، سبق ذكره، ص: 14.

3 عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 67.

أولا: الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها[1] وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

ثانيا: سهولة التأسيس: يتجلي ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لانشاءها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

ثالثا :قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز المؤسسات الصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

رابعا: أنماط الملكية: يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشئ الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.[2]

خامسا: التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.[3]

سادسا: تلبية طلبات المستهلكين: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا مايجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى.

---

1 ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص: 66.

2 توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص: 29.

3 بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 01.

إن المؤسسات الصغيرة والمصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي

سابعا: الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلي تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب والأصدقاء، وهذا يعني أن الاتجاه إلي الاقتراض من المصارف والبنوك يكون جد نادرا وصعبا، وذلك بسبب:[1]

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية اللازمة؛

- عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة للحصول على القروض.

ثامنا: إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسئولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات تتعاظم باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.

كما نجد إن المؤسسات الصغيرة والمصغرة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة والموارد البشرية المؤهلة وهذا لكون أن بعض الصناعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ولا تحتاج إلي استيراد التكنولوجيا العالية مثل: صناعة النسيج وتفصيل الملابس.

تاسعا: إحداث التوازن بين المناطق: تعمل المؤسسات الصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرة

1 قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية**: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001 ، ص: 20.

على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص[1] مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة، ومصادر وأساليب تمويلها:

لقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمصغرة عبر مر السنين أهمية كبيرة ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الطبيعة التي تميزها والتي تجعلها موردا خصبا لتصحيح جميع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوصول إلي التنمية المتوازنة والشاملة بين أقاليم الوطن الواحد، ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدورها الهام على المستوى المحلي يتطلب إيجاد البدائل والسبل والآليات المالية التي من شأنها تدعيم هذا الدور.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة والنامية.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة أحد أكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم، وهذا ما دعى غالبية الدول إلي التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي وذلك راجع إلي المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها المجتمعات، ففي الدول المتقدمة نجد أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذلك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات، وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى مرودية أكبر...الخ

أما في الدول النامية فنجد أن مكاسبها متعلقة بمجموعة الاعتبارات التي تجسدها الخصائص التي تتميز بها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات توافر عوامل الإنتاج، وكذا التوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي ولاشك أن لمؤسسات هذا القطاع دورا كبيرا ورئيسا في توسيع القاعدة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل للشباب وتوسيع دائرة الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية والمستدامة والتوازن الاقتصادي والإقليمي بين كافة المناطق، وسوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلي أهمية هذه المؤسسات في بعض الدول النامية والمتقدمة وهذا على سبيل المثال:

1محمد الهادي مباركي، **المؤسسات المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 11، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999، ص: 133.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الأمريكي: تعطي التجربة الأمريكية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة دروسا مهمة، وتعتبر مرجعا راقيا لكثير من الدول فبالرغم من أنها تجسد شخصية أكبر قوة اقتصادية عالمية إلا أنها لم تتخلى عن مساندة ودعم هذه المؤسسات حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 22مليون مؤسسة صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسهمت التنظيمات الكبيرة في خلق مجال ومحيط قانوني وتشريعي وتنظيمي ومالي سمح للمؤسسات بمزاولة نشاطاتها وتوفير ما يقارب 60 %[1]من إجمالي مناصب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدر مساهمة [2]في نفس البلد هذه المؤسسات في الناتج المحلى الإجمالي ب .43%

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الياباني: لقد مر الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية بمجموعة من المراحل، فكانت الفترة مابين 1945-1955 عبارة عن مرحلة إعادة الأعمار، أما الفترة التي تلت مرحلة الأعمار والتي امتدت من 1955-1970والتي تعتبر الفترة الذهبية بالنسبة للاقتصاد الياباني حيث كان ينمو بمعدل يصل إلي 10 %سنويا[3]، ثم الفترة الممتدة من من 1970-1975والتي اعتبرت مرحلة التأقلم بعد التغير الكبير الذي عرفه سعر البترول، ثم المرحلة من 1975إلي الآن.

لقد اعتمد اليابان على المؤسسات الصغيرة والمصغرة كأسلوب ومنهج استراتيجي للارتقاء بوضعيتها الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت هذه المؤسسات تعبر عن 99,7%من إجمالي عدد المؤسسات، من اليد العاملة، بالإضافة إلي أنها تشغل أكثر من 70%من اليد العاملة، إن المؤسسات الصغرة والصغيرة و تعبر في اليابان عن قاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية لكونها تساهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة الإنتاج وتحقيق المشاركة بين الأفراد والأقاليم من أجل الوصول إلي التنمية الشاملة والمتوازنة.

1 هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005 ، ص: 264.

2 ماجد عبد الله القصبي، **أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة عمل الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، السعودية، 2008 ، ص: 05.

3 إبراهيم بن صالح القرناس، **عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة**، مأخوذ من التقرير المختصر حول البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التعاون الياباني لمنظمة الشرق الأوسط، طوكيو، 25/21 جانفي 2002، ص: 03.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الاقتصاد السعودي: لقد أصبحت الأعمال الخاصة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يعتبر خيارا يمكن به حل مشاكل الملايين من الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد والذين يجدون صعوبة في الحصول على منصب العمل الموافق لإمكانياتهم ومستوياتهم.[1]

إن المؤسسات الصغيرة والمصغرة تمثل العمود الفقري في الاقتصاد السعودي والسمة المميزة له، والشئ الذي يؤكد هذا الكلام هو أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يشكل حوالي 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع لخاص، وإدراكا للأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات ضمن الاقتصاد الوطني السعودي خصصت لهذا القطاع اهتماما خاصة لهذا القطاع.[2]

رابعا :أهمية المؤسسات الصغيرة ولمصغرة في الاقتصاد الهندي: تنبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، فبالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر كان لهذه الصناعات دور كبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع الكبير في المنتجات، وأحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند التي تفتقر إلى الموارد المالية إضافة إلى عدد السكان الكبير ومن حيث كونها كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير، فنجد أن عدد هذه المؤسسات 95 %وتساهم بحوالي 30 %من الناتج المحلى الإجمالي وتشغل حوالي 18 مليون عامل.[3]

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات الصغيرة والمصغرة يشكل مفتاحًا مهمًا لتحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصًا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظًا.

1البنك الإسلامي للتنمية، دور مجموعة البنك الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مأخوذة من الملتقي الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 24/54 شوال 1426، ص: 03.

2مركز تطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة، **دراسة مشروع إنشاء هيئة عامة لدعم وتنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة في المملكة**، مأخوذة من الملتقي الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 24/54 شوال 1426، ص: 02.

3محمد راتول، بن داودية وهيبة، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: الدروس المستفادة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 04.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءًا بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات الصغيرة والمصغرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في: [1]

أولا: التمويل من المصادر الداخلية: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمصغرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1- رأس المال (الأموال الشخصية): ويسمي أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلي مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية.[2]

2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والاهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجه المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فان المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي –التمويل الذاتي– فانه يتم خلال دورة حياة المشروع

1لبجيري نصيرة، بوعروج لمياء، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008، ص: 13-14.

2 Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'Hamattan Edition, Paris, 1995, P: 35.

أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق فان التمويل هنا يكون بناءا على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات والاهتلاكات.

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية: عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمصغرة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي:[1]

1- الائتمان التجاري: حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة والمصغرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين و بالتالي فانه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

2- الائتمان المصرفي: وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

3- التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة[2] حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

1عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص: 13-14.

2محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2008، ص: 04.

4- التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبه من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلي الجمعيات المهنية التي تسعى إلي تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة.

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:

تعتبر مشكلة التمويل أهم و ابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمصغرة، إذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل وتختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تمر بها والغرض المراد من التمويل، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية و المستحدثة.

أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

نميز في هذا الأسلوب نوعان من التمويل فنجد التمويل الطويل ومتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل:

1- التمويل طويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل: يكون التمويل طويل الأجل موجه إلي تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلب أموال وذلك من أجل توسيع المؤسسة (المشروع) أو إقامة مشروع جديد، ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية[1]، أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و 5سنوات، وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمصغرة إلى التمويل المتوسط الأجل (إلى جانب التمويل طويل الأجل) بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على ومجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل متوسط الأجل قروض المدة، تتراوح مدة هذا القروض بين 3و 5سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل، ويمكن الحصول على مثل هذه من بنوك

1محمد عبد العزيز عجمية، **إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية**- دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 185.

التمويل المتوسطة والطويلة الأجل، ومن البنوك المتخصصة، ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات، وتمول الجهة المقرضة ما بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والسيارات، والباقي يبقى كهامش أمان للممول.[1]

2- التمويل القصير الأجل :نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تمويل دورتها الاستغلالية، حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع.[2]

ويعتمد أيضا التمويل القصير الأجل على الائتمان والشراء بالآجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبني والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية "برسم البيع" أي يعطى البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها (بيعها لصالحها)، بالإضافة إلي الاقتراض من السوق الغير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة كما ذكرنا سابقا.

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة والتي سبق التعرض، هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات والمتمثلة في:

1- التمويل التجاري التأجيري: ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه: عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو

1 محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر وتوزيع، الإسكندرية، 2012 ، ص: 294.

2 الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص: 57.

الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلي ثلاثة أنواع[1]، فالنوع الأول هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل مكن العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ومن أمثلة ذلك: تأجير السيارات، الحاسبات الالكترونية، معدات البناء.....الخ ويسمي بالتأجير التشغيلي، أما النوع الثاني فهو طويل نسبيا ومقارنتا بالنوع الأول حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي...الخ ويسمي بالتأجير التمويلي، أما النوع الثالث فهو البيع وإعادة التأجير هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلي مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات مالية أو تأجيرية، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول إلي المؤسسة التي باعته إياها.

إن تسلسل هذه العملية يتطلب تدخل ثلاثة أطراف:[2]

-المؤجر: أي مؤسسة القرض الايجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

-المستأجر: المستأجر هو الطرف الذي يسعى لاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة...الخ، وهو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.

-المورد: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار، يمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

فقد يكون صاحب المؤسسة الصغيرة والمصغرة في حاجة إلي تغيير مقر المؤسسة أو في حاجة إلي عقار معين أو آلة معينة لتغذية متطلبات العمل ولكنه لا يملك هذا العقار أو هذه الآلة ولا يملك رأس المال لشراء وامتلاك مثل هذه المتطلبات أو طبيعة نشاطه لا يعطي له إمكانية شراء العقار...الخ هنا يقع في مشكلة؟

1 بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، **كلية العلوم الاقتصادية والتسيير**، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 06.

2بن عاتق حنان، صاري زهيرة، **التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 16/15 مارس 2005، ص: 07.

ولكن التمويل التأجيري هنا يعطي له إمكانية الحصول على متطلباته مقابل مبلغ من المال شهريا أو سنويا (حسب طبيعة الاتفاق) يضمن له الاستفادة من الشئ المستأجر ويعطي للمؤجر إمكانية الاستفادة من المبلغ المالي.

2- التمويل عن طريق البنوك الإسلامية: هناك صيغ تمويل متعدد تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة وسوف سنركز على بعضها:[1]

1.2- المشاركة: وهي أحد أساليب التمويل المصرفي وتعني المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية وتستعمل البنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل على نحوين:

1.1.2- المشاركة الدائمة: تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل شركائها بجزء من رأس المال نظير الحصول على جزء من أرباح المشروع وذلك حسب الاتفاق المبنية عليه الشراكة كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولية العمل في المشروع للشريك مقبل الحفاظ على حق المتابعة والمراقبة والإدارة.

2.1.2- المشاركة المتناقصة: في هذا النوع من المشاركة والتي تلقب بالمشاركة المتناقصة يسترد البنك جزءا من التمويل مع الأرباح، وهكذا يتنازل تدريجيا على حصته في الشركة، حتى يصبح في النهاية خارج المشروع نهائيا.

2.2- المضاربة: في المفهوم الإسلامي يختلف تماما مفهوم المضاربة عن المفهوم المستخدم في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذ يقصد بها اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال ويسمى ب"صاحب المال"، ويقدم الآخر جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية، ويسمى صاحب الجهد ب" المضارب"[2] وهي أحد الأساليب التمويلية الجديدة التي تعبر عن عملية مشاركة بين البنك الإسلامي وصاحب المؤسسة، يقدم بمقتضاها المؤسسة الممولة تمويلا ويقوم صاحب المؤسسة بالسهر على العملية الممولة حيث يتفق الطرفان معا على قسمة عوائد عملية الاستثمار بنسب محددة مسبقا بينهما، ويحق للمؤسسة الممولة وضع الشروط التي تضمن حسن استخدام هذا التمويل وإمكانية متابعة ومراقبة أداء المشروع حتى انتهاء العملية، ففي حالة الخسارة فان المؤسسة الممولة تتحمل

1بوزيان محمد، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي :فرص وتحديات**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص: 02.

2رشيد حميدان، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2000، ص: 159.

الخسارة في رأس المال التي تساهم به كما يخسر شريكها رأس ماله الذي يجسده جهده، فكل منهما يخسر من جنس مقدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) فأما أن يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب العمل تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده، والمحافظة على سمعته، وبذلك تقدم المضاربة إمكانية ضخمة لزرع روح المسؤولية والرشاد في الاختيار واتخاذه القرار في أصحاب المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمصغرة، وهذا هو ما تحتاجه الدول النامية لخلق استثمار محلى مشترك بناء يهدف إلي الرقي ليس العكس.

3.2- المرابحة: المرابحة إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعا لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: من الآية: 275) وهى صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة، المزايدة والمساومة والمرابحة، حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها)الثمن +مصروفات الشراء (هذا إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعا :بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربحا معلوما يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمانا تجاريا يمنحه البائع للمشترى الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، ومن المقرر شرعا أنه تجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء (للأجل حظ في الثمن) والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة.[1]

2.4- البيع الآجل: صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المباعة على أقساط في المستقبل هي في مجموعها أكثر من ثمنها إن بيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقهاء بشروط يحث يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع، وتبيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه منعا للجهالة، وإذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يجز تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، وإنما ينتظره إن كان معسرا ويقاضيه إن كان مماطلا، أما الاختلاف بين الفقهاء فكان بخصوص البيع من حفظ الملكية

1 محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: **أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة**، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص.09 :

حتى يتم سداد بقية الأقساط، ويري فريق من الفقهاء أن حذر نقل الملكية إلي المشتري الآخر يعتبر من قبيل ضمان سداد الأقساط ومن باب تجنب الشبهات يجب أن يكون البيع كاملا وتأخذ الضمانات بشكل آخر.[1]

إن هذا الأسلوب في التمويل يعطي الفرصة لصاحب المؤسسات والمشروعات والصغيرة المصغرة بالحصول على العقارات والمعدات والآلات والأدوات التي تدخل ضمن عمل المؤسسة حتى بغياب القيمة المادية المطلوبة، فهو يعطي لصاحب المشروع الفرصة في تعويض النقص المادي الموجود مقابل سعر إضافي لا يعتبر فائدة وإنما يعتبر قيمة مضافة من خلال عملية شراء المؤسسة الممولة لهذا العقار...الخ من شخص آخر وبعها لصاحب المشروع بالتقسيط.

5.2- التسلم: هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، يظهر الجانب التمويلي الائتماني في السلم بشكل واضح، فالمنتج يحتاج إلى نفقات للقيام بنشاطه وقد لا تكفى موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من إنتاجه ويتسلم منه الثمن حالا للإنفاق على الإنتاج على أن يسدد هذا الدين من منتجاته بتسليم المشترى كمية من سلعة يتفق عليها، بدليل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :(من أسلف أو أسلم في شئ فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم) ويعرف الفقهاء البيع بالسلم بأنه "بيع اجل بعاجل" الأجل فيه هو السلعة وهي مضبوطة أي محددة المواصفات والعاجل فيه هو النقد أو الثمن ومع إن هذا البيع ينطوي على الغرر باعتباره بيع لمعدوم، إلا أن الشرعي رخص به للناس على أساس الضرورة.[2]

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمصغرة وأساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية:

يعتبر قطاع المؤسسات والصغيرة والمصغرة من أهم وأكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات نموها وإمكانيتها تنمية ودعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلا أنها

1 حسين شحاتة، مقالة بعنوان: **صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية**: (الجائز والمنهي عنه شرعا)، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 07.

2سلطاني محمد الرشيد، حسين رحيم، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: المضاربة، السلم والاستصناع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006، ص: 13.

تعاني جملة من العراقيل والمشاكل التي تحد من نموها ونشاطها، بالإضافة إلي مجموعة من التحديات المستقبلية التي ظهرت نتيجة التطورات الدولية والإقليمية التي تقف بينها وبين دورها التنموي.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمصغرة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد:[1]

أولا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي: من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات والمشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا السبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع لارتفاع أسعار الأراضي والمباني إضافة إلي صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص[2]، وأحيانا الرفض غير المبرر للطلبات هذا علاوة على اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، وضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فنجد مثلا أن قطعة أرض التي يتحصل عليها صاحب المشروع تكون بعيدة عن مناطق توافر تسهيلات البني التحتية مما يحملها نفقات ومصاريف إضافية وتفتقر إلي مصادر البني التحتية كإداري المائية والمياه النظيفة وبعض الطرقات والطاقات اللازمة لممارسة النشاط وقد يعمل أصحابها على توفير ذلك بطرق خاصة وأحيانا غير رسمية مما يرفع من تكلفتها.

ثانيا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق: هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في المجال التسويقي والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة وعدم إعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة مما يفع بظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة أقل وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة

1بيان هاني حرب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010: ص: 02.

2صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 22/18 جانفي 2004، ص: 189.

وأنها أجود من المحلي، هذا بالإضافة إلي التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة، وضعف القدرة على الدخول إلي أسواق التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المنشأة عن أسواقها.[1]

ثالثا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي: إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمصغرة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:

1- صعوبة التمويل: يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمصغرة وخاصة في البلدان النامية، إذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات الصغيرة والمصغرة لا تستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية المتبعة في الدول المتخلفة، وبالتالي فان ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ إلي القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لا يستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات (المؤسسات الصغيرة والمصغرة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية[2] مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات من فبل البنك أي الصعوبة في إعداد دراسات الجدوى، بالإضافة إلي ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلي البنوك للحصول على التمويل، وكذا ارتفاع معدلات المخاطرة عند التعامل مع هذه المؤسسات لكون أغلبها يعمل في القطاع الغير رسمي وليس لها سجلات ضريبية.[3]

1علي محمد قابوسة، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر**، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر البيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13أكتوبر 2009، ص: 16.

2 Ludovic Vigneron, Condition de financement de la PME et relation bancaires, mémoire doctorat, école supérieure des affaires, droit et santé, science de gestion, université lille2, France, 2008, P36.

3سيد الكاسب، جمال كمال الدين، **المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث**، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر، 2010/06/06، ص: 19.

كما يمكن القول أن الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة وارتفاع تكلفة التمويل على القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم وأيضا تشدد المؤسسات المالية في عدم توفير فترات سماح لهذه المؤسسات وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض والتدخل في الإدارة وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض وكذا محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعقد من عملية إتمام التمويل أو القرض المطلوب.

2- الرسوم الجمركية :إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائق في وجه المؤسسات الصغيرة والمصغرة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة حيث نجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يعتبر نصف مصنع (وسيطي) في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المؤسسات الصغيرة والمصغرة فمثلا استيراد قطع الغيار موجه في المؤسسات الكبيرة ليدخل كمتنوج وسطي في إنتاج معدات معينة ليس بالطبيعة أن يكون موجه لنفس الغرض في المؤسسات الصغيرة والمصغرة حيث أنه يمكن أن يعتبر منتوج موجه في هذه المؤسسات لصيانة الآلات العاملة فيها، وبالتالي تتحمل عبء جمركي أكبر وهذا كلما زادت قيمة السلعة، بالإضافة إلي صعوبة وتعقيد الإجراءات التي تتعامل من خلالها الجمارك.

3- الضرائب والتأمينات: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات الصغيرة والمصغرة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذه الأعباء الضرائبية التي تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وبالتالي يجب على السياسة الضريبية اتجاه هذه المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تشجيعها على الاستثمار ومن خلال عدم معاملتها بنفس الطريقة الضريبية التي توظيفها للتعامل مع المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات الكبيرة والعمومية بل يجب أن تخصصها بنوع ضريبي خاص يأخذ بعين الاعتبار المنطقة ونوع وطبيعة النشاط والمنتج، وكذا تشجيعها على المساهمة في رفع معدلات التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما[1]، كما نجد أن غياب الدفاتر والسجلات في هذه المؤسسات يجعلها عرضها للتقديرات الجزافية وهذا ما يعرض صاحب المؤسسة

1 شبايكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول **حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 09/08 أفريل 2002، ص: 04.

إلي الإفلاس بسبب عدم قدرته على تحمل المبلغ الضريبي المفروض عليه، ونجد أن غياب الوعي لدى أصحاب المشاريع يجعلهم عرضة للغرامات والجزاءات التي تفرضها مصالح التأمينات بسبب التماطل في التأمين على العمال أو بسبب التأخر في تسديد ما عليهم من مستحقات.

رابعا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة: تفتقر المؤسسات الصغيرة والمصغرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلي والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلي محدودية مجالات التدريب.

خامسا: المشاكل والمعوقات المتعلق بالإدارة والتنظيم: تعتبر الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمصغرة إدارة عقيمة، وذلك بسبب تمركزها في يد الفرد أو العائلة وهي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية وتتمركز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤول للمالك أو المسير الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات وهذا ما يؤدي إلي عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخله في كافة شئون المؤسسة وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تمامًا عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة، هذا من منظور المحيط الداخلي في المؤسسة[1]، أما على المستوى البيئة الخارجية فنجد أن هناك تعقيد كبير عند إنشاء وتأسيس هذه المؤسسات بسبب تعدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وظاهر الفساد التي تتمثل في البيروقراطية والرشوة والمحسوبية...الخ، وأيضا صعوبة حصولها شكل الرسمي بسبب تعدد الأشكال التي يمكن أن تظهر عليها هذه المؤسسات كما نلمس غياب التنسيق بين الجهات المسؤوله عن هذا القطاع.[2]

سادسا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات: تعانى المؤسسات الصغيرة والمصغرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمّ كنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها

1عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 67.

2زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: ص: 20.

لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمّ كنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.

المطلب الثاني: أساليب دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة:.

إن الحد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مسيرة المؤسسات الصغيرة والتي تشكل عقبة أمامها، تستدعي تبني منظومة دعم وترقية وتنمية هذه المؤسسات على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات.

أولا: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

ويتجلي دعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة من خلال:

1- الدعم الحكومي: إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في معالجة الاختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية تلك التي تعاني من شدة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة هذا القطاع وأن تكون واضحة وموجه في إطار دعمه، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية...الخ التي تعترض سبيله والتي تحد من مرد ودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلي توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولية عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البني التحتية والتي يشترط أن تكون صلبة ومنظمة من طرق ومواصلات... لتسهيل دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الارتقاء بمستويات التنمية، هذا علاوة على تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية[1]، والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم وتعريف الراغبين بتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم

1على السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشات الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر،2012 ، ص: 16.

المحلية وكذا الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم للأسواق وكل ما يتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية واليد العاملة...الخ، وكذا المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للآلات والمعدات وتركيب وبناء المصانع والفن الإنتاجي، والاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق....الخ، والعمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة.

2- تسهيل التمويل: تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمصغرة، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الاعتمادات إلي المؤسسات الصغيرة والمصغرة ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية.[1]

3- الإدارة الرشيدة: يتوقف نجاح المؤسسات الصغيرة والمصغرة على الاعتراف بدور وقيمة العنصر البشري من خلال التعاون بين العاملين والمرؤوسين، إذ أن الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم والتعاون مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها، وترتكز الإدارة الرشيدة أيضا على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات وباعتماد آليات التشاور قبل اتخاذ القرار، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة والتنفيذ الناجح للسياسات، ونسجل في هذا السياق أهمية جمعيات الأعمال المستقلة[2]، ومن أجل توفر الإدارة

1عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/26 ماي 2003، ص: 08.

2إعلان مراكش حول **الإدارة الرشيدة والاستثمار، المؤتمر الوزاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**، المعتمد خلال المؤتمر الوزاري ، مراكش، المملكة المغربية، 23 نوفمبر 2009، ص: 04.

الرشيدة القوامة التي تقود نحو القيام بسياسات تنمية ناجحة لهذه المؤسسات ينبغي توفر العناصر التالية لتلك الإدارة:[1]

-وجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات الصغيرة والمصغرة؛

-توفر الشفافية الكاملة في العمل؛

-توفر عنصر التخطيط؛

-توفر الاختيارات التنظيمية الملائمة.

4- التكوين والبحث والتطوير: يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية والتي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات والعلاقات بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية والأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الاختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها.

5- إتقان الإنتاج وحسن تسويقه: يمثل الإنتاج والتسويق الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة، ويعتبران من أهم الانشغالات في المؤسسات الصغيرة والمصغرة ولتدعيمهما يجب العمل على الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلي الأسواق الخارجية.

1 أبو بكر مصطفي بعيره، أنس أبو بكر بعيره، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، بحث مقدم ضمن مؤتمر التنمية المستدامة، ليبيا، دون ذكر السنة، المحمل من الموقع:2019/03/25 http://unpan1.un.orgintradocgroupspublicdocumentsunpanunpan038762.pdf

6-الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: إن التكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عليها لكونها أصبحت الوسيلة الجد مهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح الغايات المراد من المؤسسات الصغيرة والمصغرة، كما يمكن للمؤسسات استغلال هذه التكنولوجيات الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية.

ثانيا: سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

تتجلي سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في:[1]

1-وضع إطار قانوني وتشريعي محدد للمؤسسات الصغيرة والمصغرة: إن أهمية وضع إطار قانون يحكم معاملات المؤسسات الصغيرة والمصغرة لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى حيث أنه يجب سد الفجوات التي تتخلل الجانب القانوني وخاصة الذي يعمل فيه القطاع الخاص وذلك من خلال توفير وتوحيد الأطر التشريعية التي تحكم حقوقها وواجبات مثل توفير المراسيم قوانين مسهلة وغير معقدة خاصة بحقوق الملكية، وتطبيق أساليب ضمانات حديثة، القوانين التجارية والتعاقدية، قوانين الإفلاس والعجز عن السداد، قوانين التأسيس والعمل وقوانين الضرائب والتأمينات...الخ وأيضا إزالة كل القوانين الغير ضرورية والتي تعيق نمو القطاع الخاص والتي تعتبر نقطة سلبية أمام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.[2]

2- توفير المعلومات والبيانات عن المؤسسات الصغيرة والمصغرة: حيث أن وجود المعلومات المتعلقة بحجم وأنشطة هذه المؤسسات واحتياجاتها، نقاط القوة والضعف فيها والفرص والتهديدات في بيئة أعمالها ومعلومات عن بيئة عملها[3] تستدعي ضرورة عقد الملتقيات الدولية بحيث تشارك فيها كل الأطراف ذات الصلة هذه المؤسسات لتشخيص الصورة الكاملة وتكون هذه الملتقيات بصفة دورية لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات.

3- تبني خطة إستراتيجية: بحيث يجب أن هدف هذه الخطة الإستراتيجية إلي العمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمصغرة في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات المبنية على قاعدة التكنولوجيا، وتشجيع

1محمد هيكل، مرجع سابق، ص: 26

2مقالة بعنوان: **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة)، دون ذكر بلد النشر، 7أفريل 2008.
www.sme.ly...Countries%20BENCHMARK%20Arabic%20Final%207-4-08(1).pdf2019/04/26

3صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: **سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة**، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29أوت 2008، ص: 04.

إقامة هذه المؤسسات الصغيرة والمصغرة من خلال تبني قاعدة صناعية عامة يحقق من خلالها أكبر استغلال للمواد المتاحة ووضع إطار تنظيمي يتبني تشجيع وتحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمصغرة الناجحة في السوق.

4- في مجال التسويق وتنمية الصادرات: وينبغي الاعتماد على المشاركة في المعارض المحلية والخارجية، وبالإضافة إلي القيام بالدراسات التسويقية الاستثمارية والعمل على وضع خطط العمل وتنفيذها للتعريف بالمنتجات المحلية في البلدان الأجنبية، كمل يجب إنشاء وإدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات وإنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة والمصغرة كقنوات توزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات والعمل على تشجيع وتنشيط التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمصغرة وتشجيع إقامة هذه المؤسسات في التجمعات العمرانية الجديدة.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات الصغيرة خاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في:[1]

أولا: عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات

1 برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي **حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية**، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 03.

التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة...الخ.

ومن التأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامه ا إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعريه أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولي ة للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يع ني تزايد أنشط ة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية..

ثانيا: عالمية الاتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العا لم قرية صغير ة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمي ة شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده و في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العا لم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات الصغيرة والمصغرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها...الخ.[1]

ثالثا: ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعليه فق د أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العا لم هو

1يونس قرار، **تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال قي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملخص مداخلة مقدمة ضمن الملتقي العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 03.

تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة والمصغرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكس ها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.[1]

رابعا: عالمية الجودة:

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتا لي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقه ا دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة

خامسا: التنمية المستدامة:

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غ ير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة.

سادسا: التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ :

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عا لم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.[2]

1محمد إسماعيل بلال، **نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة**، الإسكندرية، 2005، ص: 33.

2مقالة بعنوان: **إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية**، العدد1 ، ، المحملة من الموقع:2019/04/24
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2009/03/pdf/fd0309a.pdf

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي تبني من خلالها الدراسة التي سوف نقوم بها على هذه المؤسسات بدا من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات والمعايير التي تحكم هذا التعريف والأسباب التي تصعب من خلالها تحديد تعريف موحد لها والأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات والاقتصاديات التي تهدف إلي تطبيقها وصولا إلي أهم الميزات والخصائص التي تميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى والأشكال التي يمكن أن تكون عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلي الأدوار التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في بعض الاقتصاديات العالمية النامية منها والمتخلفة ثم إلي تعدد المصادر والأساليب التمويلية التي تسعي من خلالها الدول إلي تمويل هذه المؤسسات، وتطرقنا كذلك إلي المشاكل والمعوقات التي تقف أما هذه المؤسسات والتي تبطئ من عملها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأساليب التي من شأنها دعمها ومساندتها وتنميتها للوصول إلي التنمية الشاملة والمتوازنة على مستوى المحليات والأقاليم.

وكحوصلة شاملة وجدنا أنه وبالرغم من اختلاف المختصين والباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير والأسباب المراد بها هذا التعريف وكذا الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الدور الذي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمصغرة والأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

أما في الفصل القادم فسوف بالتطرق إلي التنمية المحلية المستدامة من خلال إبراز المفاهيم والركائز النظرية التي تعتمد عليها في القيام بالدور الاستراتيجي المراد منها.

الفصل الثاني:

مدخل نظري حول التنمية المحلية المستدامة

مقدمة الفصل:

إن التنمية هدف تسعي لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة ذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة للأفضل وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلي التنمية المستدامة التي تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية والتي أدت بدورها إلي تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الاستدامة ومن هذه التغيرات نجد تطور مفهوم التنمية المحلية إلي التنمية المحلية المستدامة.

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة وخاصة المحلية يحتل مركزًا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية ومنهجًا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية المستدامة:

بعد العجز الكبير الذي عرفته التنمية الاقتصادية في مجال حماية البيئة، وبعدما أدمج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، هذا المفهوم الذي أدي إلي تطور كبير في المنهج التنموي هنا أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامة والمجال التنموي خاصة فتحولت التنمية من اتجاه اقتصادي اجتماعي إلي تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار للبعد البيئي والأجيال المستقبلية ، وتحولت كذلك التنمية المحلية من دمج للجهود الحكومية والمشاركات الشعبية إلي تنمية محلية مستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة:

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، وسوف نحاول في هذا المطلب إبراز تعريف التنمية المحلية المستدامة من خلال تسليط الضوء على مصطلح التنمية المحلية ومحاولة ربطه بمتطلبات الاستدامة.

أولا: تعريف التنمية المحلية:

منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التي كانت تهدف إلي النهوض بمعدلات التنمية وأيضا تسليط الضوء على أهمية تطوير الريف، ولقد استخدمت في هذا الإطار مفاهيم ومصطلحات عديدة، بداية من مصطلح تنمية المجتمع سنة 1944وهذا عندما تداعت الضرورة في إفريقيا بالأخذ بتنمية المجتمع، ثم ظهر مصطلح آخر وهو التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالجانب الاجتماعي الذي يتمثل في التعليم والصحة...الخ

ولقد ترتب على هذا النقص في مفهوم التنمية الريفية ظهور مصطلح جديد وهو التنمية الريفية المتكاملة سنة 1975في تقرير للبنك الدولي الذي كان الهدف منه هو وضع إطار استراتيجي وشامل يهدف إلي تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات الصحية وتوفير

فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية، ولما كانت التنمية الريفية المتكاملة تنظر وتهتم إلا بالمناطق الريفية تبلور مفهوم جديد وهو التنمية المحلية الذي يهدف إلي دمج الاهتمام بالمناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

ولقد عرفت التنمية المحلية على أنها" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة

شاملة ومتكاملة"[1]، وتعرف أيضا بكونها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلي رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"[2]، وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها" العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات)الهيئات الرسمية (لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".[3]

– ان التنمية المحلية هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلي تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلي أعلى مستويات من الرفاهية لتلك المجتمعات.

ويعرفها محي الدين صابر على أساس أنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة ويقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا

1 عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص: 13.

2سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008 ، ص: 21.

3بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، **مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 02.

وإداريا"[1]، ويعرفها البعض الآخر بأنها "حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي"[2]، وتعرف بأنها "حركة تهدف إلي تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع في بناء مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فان لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة".[3]

– ان التنمية المحلية هي عبارة عن حركة وأسلوب يتم من خلاله إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بغية تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولا يتم هذا إلا بخلق روح التعاون والمشاركة الفعلية بين الحكومات المحلية ومجتمعاتهم السكانية.

وتعرف التنمية المحلية على أساس أنها "إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع العمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع باستخدام موارده الذاتية"، ويقصد بهذا التعريف استغلال الإمكانيات المحلية المالية والبشرية والموارد الطبيعية والثقافية المتاحة والفرص الموجودة في البيئة الخارجية مثل إعانات الدولة والمساعدات التمويلية من أجل خلق إستراتيجية هدفها تحقيق الرفاهية للمجتمع، ويعرف Xavier greffe التنمية المحلية "مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم".[4]

ويري الكاتب J.L.Guigeu في كتابه على Le développement local أنها عبارة عن "التعبير التضامن المحلى الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتثمين ثرواتهم المحلية التي ستقود إلي

1خبابة عبد الله، لعجي سعاد، **التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)**، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 02.

2 منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003 ، ص: 23.

3وسيلة سبتي، موسي رحماني، **واقع الجماعات المحلية في ضل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية**، الملتقي الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 02 ديسمبر 2004، ص: 01.

4 عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **متطلبات تعبئة الموارد المحلية للتنمية**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 02.

التنمية الاقتصادية"، وتعرف بأنها "مسلسل تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واغتنائها داخل أي إقليم انطلاقا من تعبئة وتنسيق موارده وطاقته وبالتالي ستكون ثمرة مجهود سكانه، ويهتم بوجود مشروع تنمية تندمج فيه مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعل من فضاء التجاور فضاء للتضامن الفعال" وهي أيضا "عملية اغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها".[1]

– ان التنمية المحلية هي عبارة عن رغبة في الارتقاء بالمستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع معين ضمن إقليم محدد وذلك بالاستفادة من موارده وخصائصه لتحقيق القيمة المضافة في تلك المنطقة والتي أطلق عليها في التعريفين السابقين مصطلح الغناء.

إذا فمهما تعددت التعاريف والمفاهيم التي تعالج وتناقش مفهوم التنمية المحلية فإننا نجد أن التنمية المحلية بصفة عامة هي عبارة عن عملية وأسلوب وإستراتيجية تهدف إلي دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية وأيضا الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بغية الارتقاء بالوحدات المحلية حضارية كانت أو ريفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية وهي عبارة عن حجر الزاوية الذي تحقق وتحسن من خلاله التنمية الشاملة والمتوازنة.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية المستدامة:

بعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية ليس فقط على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني وإنما حتى على المستوى المحلى.

وبعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية وبالتنمية المحلية لكونها أضحت وسيلة وأسلوب يهدف إلي تحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، حيث أن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي

1عبد الناصر براني، ميلود زنكري، قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية (سبل استفادة الجزائر منها)، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 03.

كبعد مهم ضمن أبعادها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تضافر المشاركة الشعبية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية والثقافية والحضارية...الخ للمجتمعات المحلية و إدماجها في استراتيجياتها التنموية وبالتالي الوصول إلي تحقيق متطلبات وغايات التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة ومن هذا المنطق وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح ومفهوم التنمية المحلية المستدامة.

هذا المفهوم الذي يقوم على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية مع الأقاليم المشكلة لها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة مع الأخذ بعين الاعتبار الإدارة المثلى لاستغلال الموارد الطبيعية، حيث أن هذه الأقاليم وظائف تنموية مختلفة ومتعددة على مستواها المحلي، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية لهذه المناطق وفق ما يتطلبه النظام البيئي لها ودون الإخلال بالأهداف الاقتصادية والغايات الاجتماعية في هذه المناطق...

وما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر".[1]

وهناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها: إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي، وبين المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي (المجتمعات المستقبلية)

إذن فمن خلال هذا التعريفين وما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية المستدامة تتشارك مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين أن التنمية المحلية هي عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال

1 سعداوي موسى، سعودي محمد، **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 04/02 مارس 2008، ص: 03.

المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته وحاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المحلية.

وتعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والأبعاد البيئية والثقافية في كل مشروع تنمية في كل مكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب إلي المجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجياتهم.[1]

ولابد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية العادية والتنمية المحلية المستدامة، فإذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من اجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات، فان التنمية المحلية المستدامة تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجا□م وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات، حيث ترتكز التنمية المحلية المستدامة على وحدة المصير والاستدامة والديمقراطية والمشاركة الشعبية والقيم والعدالة والمساواة والشفافية والمحاسبة.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة:

تتكون التنمية المحلية بمفهومها التقليدي من بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وبإدراج مصطلح الاستدامة ضمن مفهوم التنمية المحلية فإن المفهوم هنا يستدعي ألا تقتصر قابلية الرفاهية والتحسن على الجيل الحالي من المواطنين فقط، بل لابد من إدراج الأفق الزمني البعيد في الحسبان وحالة الحياة ومستوى الرفاهية والمعيشة للأجيال القادمة، وبالتالي يجدر بالتنمية المحلية المستدامة الأخذ في عين الاعتبار البعدين الأساسيين في التنمية المحلية إضافتا للبعد الآخر الذي يميز التنمية المحلية على التنمية المستدامة ألا وهو البعد البيئي، هذا فضلا عن البعد التكنولوجي الذي أصبح يعتبر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة في المجتمعات.

1 مقالة حول: **بلدية بريتال مكتب التنمية المحلية**، المحملة من الموقع:
www.euromedina.orgbibliotheque...DeadSea_Ismail.pdf. تاريخ التحميل: 2019/04/26

أولا: أبعاد التنمية المحلية المستدامة: ويجسد أبعاد التنمية المحلية المستدامة ما يلي:

1- البعد الاقتصادي: إن البعد الأول من أبعاد التنمية المحلية المستدامة يتمثل في كيفية الربط بين الاتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الاقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية وكيفية إحداث الانتقال التدريجي من الاقتصاد الكلاسيكي الذي يهمل البعد البيئي إلي الاقتصاد الذي يعنى بالجانب البيئي، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الاقتصاد والبيئة، ويطرح هنا هذا البعد مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية ، ويتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد لها، ويتضمن أيضا البعد الاقتصادي إمكانية إبراز الدور الاقتصادي للريف[1] باعتبارها شريك في التنمية المحلية المستدامة، ودون أن ننسي إمكانية ضمان حصول الأفراد على حقهم من الموارد الطبيعية من خلال إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، وإلزامية تحمل مسؤولية التلوث والاستتراف فمثلا نجد أن مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث البيئي هي ليست نفسها مسؤولية الدول المتخلفة وحتى بالنسبة للموارد الطبيعية بخصوص الدول النامية في استهلاكها لم يكن مساوي لخصوص الدول المتقدمة بالتالي هنا يجب أن نقف عند ضرورة تحقيق الإنصاف بين المجتمعات في استغلال الموارد فحصة الاستهلاك الفردي في المناطق المتقدمة تمثل أضعاف الاستهلاك الفردي في المناطق المتخلفة، والحد من التفاوت في المداخيل والمساواة بين المواطنين، وتقليص الإنفاق على القطاع العسكري وتحويل هذا الإنفاق إلي القطاع الاستثماري حيث أن التنمية المحلية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات والأساليب الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة المادية ولكن بما يخدم البيئة مثل الاستثمار في مجال تمويل البحوث والدراسات التي تسعي إلي ابتكار تقنيات وأساليب جديدة لتحويل النفايات التي تلوث الأراضي والتربة الزراعية إلي أسمدة ووقود عضوية تفيد التربة وتخصبها ومنه حققنا قيمة اقتصادية من خلال إعادة تدوير قيمة ضائعة وحققنا في نفس الوقت حماية للبيئة.[2]

1فريدة لرقط، **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 06.

2المادة السادسة من الفصل الثاني من قانون رقم 01-19 مؤرخ في 27رمضان عام 1422الموافق 12ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها.

2- البعد الاجتماعي: إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية المستدامة يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول ومابين الأقاليم، إن تحقيق فكرة التنمية المحلية المستدامة تقف أساسا على الإنسان لكونه يعتبر مدخل ومخرج هذه التنمية.

إن تحقيق هذا البعد الاجتماعي يتطلب في الأساس المشاركة الشعبية حتى النسائية ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع[1]، والمقصود بها هنا بالمشاركة إشراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ، حيث أن المشاركة الفعالة تعتبر عنصر جوهري من عناصر التنمية المحلية المستدامة لكوناها تسمح للناس بأن يحققوا إمكاناتهم الكاملة وأن يقدموا أفضل إسهام من جانبهم للارتقاء بالمجتمع، أما المساواة فتعطي للفرد الإحساس بالانتماء وهو ما يجعل منه متغير ايجابي وكفء في البرامج والسياسات التنموية التي تسعى المحليات إلي الاستفادة من ايجابيتها، كما لا يجب أن تعمل فكرة خلق مجتمع مستقل وذا خصوصية ثقافية وحضارية يستمد منها الحياة الكريمة والراقية.

- البعد البيئي: يجسد البعد البيئي في التنمية المحلية المستدامة بعد الاستدامة بالإضافة إلي مبدأ الحاجة والمحافظة، والمقصود هنا استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وخاصة تلك الموارد المحدودة والنادرة والغير قابلة للتجدد حيث يجب أن تراعي كل إستراتيجية تنموية محلية القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعة، والمحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة، إن تجسيد البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة يستوجب السهر على:

- حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسع المتمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الانجراف والتصحر، واستخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة بدلا من الاستخدام المسرف والغير عقلاني للمبيدات وما ينتج عنه من خسائر وتأثيرات سلبية على الكائنات الحية التي تسكن التربة وعلى التنوع البيولوجي وتلويثا للمياه السطحية والجوفية؛

1لورنزو نيغرو، حمدان طه، **تل السلطان في السياق الحضاري لوادي الأردن**: إدارة الموقع، الحفاظ، والتنمية المستدامة، نتائج المؤتمر الدولي المنعقد في أريحا 2005، روما، 2006، ص: 07.

حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية وإدارتها وكذا الارتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه بإنشاء محطات للتنقية واستعمال أفضل الطرق في مجال الري والسقي من خلال تحسين كفاءة شبكات المياه، وتنظيف المناطق التي تعاني مشاكل في التلوث، هذا بالإضافة إلي تبني ممارسات وتكنولوجيات تزيد من الاستفادة والمحافظة على الموارد الطبيعية من النضوب؛

– إلزامية التعامل مع المخلفات البيئية والنفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة الصناعية من خلال تخزينها ومعالجتها ونقلها وتصريفها وإعادة تدويرها وتبني سياسات إضافة تكلفة إعادة التصنيع أو التخلص الآمن بيئيا من الأجزاء غير القابلة للتدوير في المنشات الصناعية لسعر المنتجات الجديدة لدعم اقتصاديات الصناعات القائمة على إعادة استخدام البقايا مثل:[1] استخدام الإطارات والبلاستيك والقطع المعدنية، أو الاستعانة بالأساليب التي يتم من خلالها التخلص من النفايات الغير قابلة للتدوير وإعادة الاستغلال من خلال الحرق أو الطمر الذي يتم في المناطق المخصصة لهذا الهدف، وخاصة المخلفات التي تنتج عن الصناعات الكيماوية.[2]

– حماية المحيط المناخي: وذلك بالحد من ممارسة كل الأنشطة المؤدية إلى التأثير على أنماط سقوط الأمطار أو زيادة درجة الحرارة أو زيادة انسياب الأشعة فوق البنفسجية وغيرها، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون.

البعد التكنولوجي: أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، ولكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين فبالرغم من الايجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته وخاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر بها على البيئة، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلي استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلي حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية

1سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005، ص: 254.

2بوكعبان العربي، **المسؤولية الدولية على أساس المخاطر**)حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية(، جزء العلوم الاجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، العدد 05، الجزائر، 2009.

للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.[1]

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة:

تساهم مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمحليات في مجال تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يبني عنه من استراتيجيات وقرارات اقتصادية واجتماعية، بيئية وسياسية، وهذا إما على المستوى المحلى أو الوطني أو حتى على الصعيد العالمي.

لقد تطورت مؤشرات قياس التنمية مثل تطور مفهوم التنمية تقريبا، فبعدما كانت مجرد قياسات اقتصادية أصبحت وفي ظل المنهج التنموي الجديد شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية ولكن قبل التطرق إلى هذه المؤشرات، كان لابد لنا من التطرق إلى التعريف بمصطلح أو مفهوم المؤشر والخصائص التي يجب أن يتميز بها، حيث نجد أن المؤشر يعرف بكونه عبارة عن "مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار".[2]

ويعرف أيضا على أنه "متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما".[3]

من خلال هذين التعريفين يمكن لنا القول أن المؤشر هو عبارة عن متغير يتم قياسه عن طريق أسلوب معين حيث يجسد هذا المؤشر قيمة كمية معينة تعكس في جوهرها مشكلة أو ظاهرة ما، ويسعي من خلاله الباحث أو متخذ القرار إلي الحصول على أرقام تسهل له إيجاد حلول لهذه المشاكل أو ثوابت تبين له طبيعة هذه الظاهرة.

1بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، **استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 04/03 مارس 2008، ص: 05.

2 Paul de Backer, Les indicateurs financiers du développement durable, Edition d'organisation, paris. 2005, P: 92.

3سهام حرفوش، وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 10.

ولكي يتم الأخذ هذه المؤشرات لابد من أن تتوافر على بعض المميزات التي تزيد من درجة مصداقيتها وشفافيتها، ومن هذه المميزات نجد:[1]

-الدقة: بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يريد منه قياسه وأن يعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛

-الوضوح: أن يكون المؤشر واضحا ويمكن أن يعكس ما يمكن للمجتمع فهمه بشكل بسيط ومقبول وأن يوضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛

-القدرة على التنبؤ به: أي يمكن التنبؤ به أو توقعه؛

-حساسا: بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس؛

-السهولة: أي السهولة في جمع البيانات وإمكانية قياسه وتطبيقه في المجال العلمي.

إن التنمية المحلية المستدامة هي عملية جزئية مستنبطة من التنمية المستدامة، تتم على مستوى جزئي من محيط هذه الأخيرة وبالتالي يخضع قياسها تقريبا لنفس المؤشرات التي تخضع إليها التنمية المستدامة وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه المؤشرات إلي نوعين وهي مؤشرات المصدر ومؤشرات النتيجة:[2]

1- مؤشرات المصدر: وهي تلك التي تقيس مستويات التغير في الأصول الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، حيث تقيس نوعية الهواء والتغير في الموارد المائية والتغير في استخدام موارد الطاقة والتغير التكنولوجي والتغير في الرأس المال البشري وفي الإنفاق على الاستثمار.

2- مؤشرات النتيجة: وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل.

وتمر عملية إعداد المؤشر بمجموعة من المراحل:

1نفس المرجع ، ص: 11.

2عثمان محمد غنيم، **ماجد أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 255.

المرحلة الأولى: ويتم في هذه المرحلة:

-تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المحلية المستدامة بشقيها الحكومي والخاص؛

-تحديد جور كل الجهات والأهداف التي تسعي إلي تحقيقها في ظل الأولويات الوطنية؛

-وضع آلية لتحقيق التعاون والتكامل بين هذه الجهات؛

-تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها.

المرحلة الثانية: وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة؛

- تبيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة؛

- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات؛

- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يجب اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية وإستراتيجية التنمية المحلية المستدامة في الدولة، وذلك من خلال المؤشرات المستخدمة والتي أعدتها الأمم

المتحدة مع ضرورة التأكيد على:

- مدى توافر البيانات لهذه المؤشرات وإمكانية الحصول عليها بسهولة؛

- إمكانية جمع ما هو متاح من هذه البيانات؛

- مصدر البيانات؛

وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس التنمية المستدامة بشكل شامل ودقيق، ولكن نجد أن ابرز تلك المحاولات كانت تلك التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة أين اقترحت 59مؤشرا تصنف إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، ولكن لصعوبة تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية المستدامة فإننا اكتفينا بالاعتماد على المؤشرات الموضحة في الجداول التالية:

جدول رقم (02– 01): المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة:[1]

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
	مؤشر البطالة	بنسبة السكان العاطلين عن العمل و هم في سن العمل.
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي	معدل أجر المرأة بالنسبة لمعدل أجر الرجل.
	معامل جيني لتوزيع الدخل	العدالة في توزيع الدخل.
مؤشر الصحة العامة	مؤشر حالة التغذية	الحالات الصحية للأطفال.
	مؤشر الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت 5سنوات.
	مؤشر الإصحاح	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية.
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم	نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة البيت، أي: الفرد/م 2
مؤشر الأمن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100ألف نسمة.

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المراجع التالية:

1شبيب دياب، **التنمية المحلية في لبنان**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، من 30أكتوبر إلى 1نوفمبر 2007تاريخ التحميل: 2019/04/26 من الموقع:

http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia6.pdf

يبين لنا الجدول الموضح أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي والتي يبينها الجدول من خلال ثلاث خانات تبين الخانة الأولى المؤشر الكلى الذي يقاس أما الخانة الثانية فتعطي المؤشرات الجزئية التي تشرح المؤشر الكلى والذي تشرح فيه كيفية قياس كل مؤشر جزئي للحكم على التنمية المحلية المستدامة من جانبها الاجتماعي، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلى مؤشر التعليم الذي يفسره مؤشرين جزئيين رئيسيين وهما مؤشر مستوى التعليم ومؤشر محو الأمية حيث يقاس المؤشر مستوى التعليم من خلال الأطفال الذين يصلون إلي الصف الخامس أما مؤشر الأمية فهو يقاس بمعدل نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

جدول رقم (02-02): المؤشرات الاقتصادية قياس التنمية المستدامة.[1]

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
البنية الاقتصادية	الأداء الاقتصادي	معدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
	التجارة	ويقاس بالميزان التجاري.
	الحالة المالية	قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي.
أنماط الإنتاج والاستهلاك	استهلاك المادة	تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.
	استخدام الطاقة	وتقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.
	إنتاج وإدارة النفايات	كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية.
	إنتاج النفايات الخطيرة	إنتاج النفايات المشعة.
	المقل والمواصلات	المسافة التي يتم قطعها سنويا الفرد.

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المراجع التالية:

ويوضح لنا الجدول الموضح أعلاه المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي والتي يبينها الجدول، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلى البنية الاقتصادية الذي يفسره ثلاث

1فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 06.

مؤشرات جزئية رئيسية وهي مؤشر الأداء الاقتصادي ومؤشر التجارة ومؤشر الحالة المالية حيث يقاس المؤشر الأداء الاقتصادي من خلال معدل القومي للفرد أما مؤشر التجارة فيقاس من خلال الميزان التجاري المحلى أما المؤشر الثالث فهو مؤشر الحالة المالية ويترجمه قيمة الدين مقابل الناتج المحلى الاجتماعي.

جدول رقم (02-03): المؤشرات البيئية للتنمية المحلية المستدامة.[1]

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
الغلاف الجوي	التغير المناخي	تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
	ترقق كبقة الأوزون	استهلاك المواد المستترفة للأوزون
	نوعية الهواء	تركيز ملوثات الهواء
الأراضي	الزراعة	مساحة الأراضي المزروعة
	الغابات	مساحة الغابات مقارن بالمساحة الكلية
	التصحر	نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية
	الحضرنة	مساحة الأراضي السكنية
البحار والمحيطات والمناطق الساحلية	المناطق الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية
	مصائد الأسماك	وزن الصيد السنوي
المياه العذبة	المياه العذبة	كمية ونوعية المياه
التنوع الحيوي	الأنظمة البيئية	نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية
	الأنواع	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المراجع التالية:

ويوضح لنا الجدول الموضح أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلى الأراضي الذي يفسره أربعة مؤشرات جزئية رئيسية وهي مؤشر الزراعة التي تقاس من خلال مساحة لأراضي المزروعة .

1فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 06.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية المستدامة:

تسعي التنمية المحلية المستدامة إلي تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسمها في ثلاث مجموعات وهي:

أولا: أهداف اجتماعية:

تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الاجتماعي إلي إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، من صحة وذلك بفرض معايير للهواء والماء والضوضاء تهدف إلي تحقيق الحماية الصحة للبشر وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية[1] وذلك لأن المياه تعتبر من الأولويات التي تسعي كل المجتمعات للحصول عليها مهما اختلفت طبيعتها ودرجات نموها، و ضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع من خلال توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني بغية خلق الإنسان الذي لا يقف مكفوف الأيدي أمام ما يدور حوله من عبث وتلويث للبيئة بل ليقوم بدور فعال في توجيه النصح والإرشاد الصحيح لكيفية التعامل مع البيئة ومواردها وعناصرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخري زيادة ورفع مستوي الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، ويجب مراعاة أن ذلك لا يكفي وحده بل يتطلب إحداث تطوير في قيم الإنسانية ليتيح لهم فرصة التكيف مع الظروف الجديدة وأن يكزن هذا التطور ديناميكيا ليتلاءم مع سرعة التغير والتأقلم مع الآلات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا[2]، واستحداث لمناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياساتها واستراتيجياتها الترقوية والتنموية، بالإضافة إلي الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق الغير مراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلي المناطق الحضرية وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتوسع الأحياء العشوائية وانتشار الأمراض الاجتماعية مثل التشرد والتسول والإجرام 3، وذلك بسبب تفاوت مستويات المعيشة ومعدلات الازدهار والتي لا يمكن التخلص منها إلا من خلال تنمية المناطق الريفية.

1أحمد بي، نصر رحال، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل، ص: 23.**

2عمر شريف، **تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 14.**

كما تهدف التنمية المحلية المستدامة إلي مواجهة التوزيع السكاني الغير المنظم والغير مدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية جديدة منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكدس والضغط السكاني وبشرط أن تكون هذه المناطق والمدن الجديدة متوفرة على جميع المرافق الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بالعيش والإنتاج والاستثمار، وتسعى التنمية المحلية المستدامة في مضمونها إلي محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلى وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذا العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلي تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخري توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع وإعطاء الفرصة لكل الفئات لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج بالتالي دعم الاقتصاد المحلى والقومي.

ثانيا: أهداف اقتصادية:

إن التنمية المحلية المستدامة بمنظورها الاقتصادي تهدف إلي قيام اقتصاد محلى مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومنصف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل: ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لمواد البناء وأيضا ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة سواء في مجال الصناعة أو الاستعمال المنزلي وتوفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة لسهولة نقل عناصر الإنتاج وتخفيض تكاليف الإنتاج واستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة ومنع هدر الطاقات للوصول إلي متطلبات الاستدامة.

إن التنمية المحلية المستدامة تهدف إلي تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضارية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناجتها المحلى الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية

الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلى والوطني[1]، كما تسعي إلي الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية مثل:

الشركات التأمين و البنوك للمساهمة في تمويل هذه المشاريع وخاصة تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب خصائصها وطبيعتها التي تمكنها خلق القيمة المضافة بأقل التكاليف.

كما نجد أنها تهدف إلي خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء دفعة الحقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة.[2]

ثالثا: أهداف بيئية:

تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة على عكس التنمية المحلية التي كانت تكمل الجانب البيئي ولا تأخذه بعين الاعتبار ضمن قراراتها وسياساتها، فالتنمية المحلية المستدامة تسعي إلي ضمان الحماية الكافية الطبيعية والنظم الايكولوجية 1 والتجمعات الحية، إن الموارد الطبيعية التي تعتبر أحد الأصول الرأسمالية التي تلعب دورا كبيرا في إدرار الفوائد المستدامة والتي باتت تتعرض إلي الكثير من الإهمال بسبب الإفراط في الحصاد، والتلوث والإقحام الغير ملائم للنباتات والحيوانات الأجنبية، إن حماية المحيط يتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنه استغلال وحماية هذه الموارد من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلى واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية من أجل زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة.[3]

1نورين بومدين، **دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 04/03 مارس 2008، ص: 08.

2أحمد شرفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، المحملة من الموقع:2019/04/25 WWW.ULUM.NL

3سهام عبد الكريم، **حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**: دراسة حالة الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، **جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية**، المركز الجامعي بالمدية،05/04 مارس 2008، ص: 03.

إن حماية البيئة ليست مسؤولية الدول والحكومات المحلية فقط وإنما هي عملية هرمية نجسد فيها الحكومات قمة الهرم والذي يقصد به المراقب والموجه والمخطط أما المسؤولية الكبيرة تقع هنا على عاتق المواطن قبل كل شئ لأنه يمثل الشخصية المعنوية وهي المؤسسة التي تستغل الثروات والموارد الموجودة على مستوى المحليات والتي تعتبر المستغل الأول للمحيط سواء من ناحية المدخلات أو المخرجات، ومن ناحية أخري يمثل الشخصية المادية وهو المستهلك الذي يعود له القرار في التعامل مع المخرجات التي تكون مطابقة للمعايير البيئية والصديقا للبيئة وأيضا المسؤولية على حماية المحيط والطبيعة من أضرار النفايات التي تنتج عن هذا الاستهلاك من خلال إتباع الأساليب الوقائية في التعامل معها مثل كيفية التعامل مع الفضلات المنزلية، والنفايات التجارية والمؤسسية وقمامة الشوارع وحطام الإنشاءات.

المبحث الثاني: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة:

يتضح لنا الآن أن التنمية المحلية المستدامة هي جزء من عملية التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة والتي تسعي كل الدول والمجتمعات إلي تحقيق معدلات عالية منها، إن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة تسبقه نقطه مهمة ومهمة جدا وهي التنمية المحلية المستدامة التي وضع البرنامج المحلى للقرن 21مكونات وأهدافها وباعتبار أن لها مجموعة من المقومات والمرتكزات التي تقف عندها متطلبات تحقيقها، وتعاني من مجموعة مشاكل ومعوقات التي يجب معالجتها وتصفيتها من أجل الاستفادة من الإضافات التي تمنحها التنمية المحلية المستدامة سواء على الصعيد المحلى أو على الصعيد الوطني.

المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة:

بالرغم من أن التنمية المحلية المستدامة تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلي التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية المستدامة يجعلها تعاني من نجدها تعاني من بعض المعوقات، ومن هذه المعوقات نجد:

أولا: المعوقات الاجتماعية:

من أشد المعوقات بالتنمية المحلية المستدامة نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية[1]، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرًا، والأشد تخلفًا، والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلي الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية والقدرة على إحداث التغيير.

ومن المعوقات نجد أيضا مشكلة الهجرة من الريف إلي المدينة حيث أنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية وبالتالي تؤدي إلي ارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة (في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلي القيم المجتمعية السلبية التي تمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد والتي تعاني منها المجتمعات المحلية حيث تعتبر حاجز أمام تنمية هذه المجتمعات ومن هذه القيم نجد مثلا عدم تقدير قيمة الوقت، الانعزالية والتواكل على الغير، عدم الإيمان بالتحديث وضعف شعور الفرد بالمسؤولية الإيجابية نحو هذا المجتمع ذلك أن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل الصالح العام ولكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع منعدمة وهذا ما يعطل مسيرة التنمية في هذا المجتمع.

إن عملية تنمية المجتمعات ترتكز على الدمج بين الجهود الحكومية والأهلية، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطط التنموية حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية وهذا هو جوهر عملية التنمية.

1زينا على أحمد، **وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير**، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان ، بيروت 2006، ص: 03.

ثانيا: المعوقات الاقتصادية:

إن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة هو مشكل التمويل المحلى حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة تحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنتا بتنوع وتعدد النفقات وكذا النقائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلي الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلي مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوي المعيشة والتضخم والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية وما ينجم عنه من تدهورقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار دعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية المستدامة.[1]

ثالثا: المعوقات الإدارية:

من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق تنمية محلية مستدامة على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات، وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلي العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية وكذا جهل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية...الخ.

1طيب سليمان مليكه، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 06/07/ مارس 2008، ص: 03-04.

رابعا: المعوقات السياسية:

تعد المعوقات السياسية الصخرة العاثرة في وجه التنمية المحلية المستدامة والتي تتجسد في سيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية، إن اللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية المستدامة ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي-اللامركزية - هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلي إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.[1]

المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة:

تعتمد التنمية المحلية المستدامة في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات التي تجسدها وهي نفسها المقومات التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية بمفهومها القديم والتي تتمثل في:

أولا: الإدارة المحلية:

إن التحول في حياة وفلسفة الدولة والميل نحو التوسع في مجالاتها الإقليمية، وكذا التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية لإدارة تحديات التنمية المحلية المستدامة هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث، حيث تعتبر الإدارة المحلية من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية المستدامة.

هناك اختلاف كبير بين المختصين في مجال الإدارة المحلية حول وضع تعريف موحد وشامل للإدارة المحلية وهذا بسبب تعدد الاتجاه التي تحكم هذا المفهوم، فمن ناحية تعدد التعريفات التي تحدد مفهوم الإدارة فهناك تعريف تعرف الإدارة على أساس وظائفها وهناك من يعرف الإدارة على أساس أهدافها هذا بالإضافة إلي الاتجاه

1الأمين العوض حاج أحمد، واخرون، ورقة بعنوان، **الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**، دون ذكر مكان النشر، أوت، 2007، المحمل من الموقع:

www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf تاريخ التحميل: 22/04/2019.

الذي يعالج موضوع هيكل الحكم المحلي من خلال هياكل الجهاز الإداري التي تكون المجالس المحلية[1]، حيث يعرف الدكتور عبد المطلب عبد الحميد نظام الإدارة المحلية بكونه "النظام الذي يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له، أي أن نظام الإدارة المحلية هو عبارة عن نظام لا يزيد عن كونه جزء من الجهاز الإداري للدولة وهو عبارة عن جزء من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقرها قانون إنشائه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة الحق في تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها"[2]

أما الدكتور محمد الصغير بعلي فيرى أنه ذلك"النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخري إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضي اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة من السلطة المركزية (الحكومة)"[3]، وهناك من يعرفها على أنها "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار القرارات الإدارية في بعض المجالات"[4] أما التعريف الآخر فيعتبرها" اضطلاع وحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها".

إن هذه التعاريف تقر بأن الإدارة المحلية هي عبارة عن نظام إداري مستقل نسبيا على الإدارة المركزية يعمل على تفويض السلطة من الإدارة المركزية التي تمثلها الحكومة إلي الوحدات المحليات (السلطات المحلية) التي يكون لها الحق في إصدار القرارات المتعلقة بوحداتها المحلية ولكنها تخضع في الحقيقة لنوع من الرقابة من السلطة المركزية مع الرجوع في بعض الأمور والقرارات إلي السلطة المركزية.

وتقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس تجسدها اللامركزية فمن ناحية تعطي السلطة المركزية الحق للهيئات المحلية في إصدار بعض القرارات والفصل في بعض الأمور التي تتعلق بشؤون المجتمع المحلي ومن ناحية أخري تعمد الوحدة المحلية لإشراك الجهود الشعبية وإعطائهم الفرصة لتحمل جزء من المسؤولية وإظهار القدرات والطاقات التي تحقق من خلال التنمية المحلية المستدامة والتنمية القومية، ومن ناحية أخري.

1عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية سيرة للنشر**، عمان 2001، ص: 20.

2عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 40.

3محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص: 09.

4علي خاطر شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص: 97.

وتعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية القومية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية المستدامة في المجتمع المحلي الذي تتوب عنه وذلك من خلال:[1]

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات؛

- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛

- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات تهدف الوصول إلي التنمية المحلية المستدامة وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية؛

- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية؛

- تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية؛

- الإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية.

والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلي تحقيق التنمية، كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية.

ثالثا: التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من اجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة:

قبل التطرق لدور التخطيط المحلي في تجسيد التنمية المحلية المستدامة لابد لنا من تعريفه، فالتخطيط هو عبارة عن "وسيلة لاستخدام الموارد بطريقة أكفء بحيث تعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل" ويعرف كذلك بكونه "

1سعودي محمد، **أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص: 20.

ملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته".[1]

إذن فالتخطيط المحلي هو عبارة عن تأطير لمجهودات وزارت الإدارة المحلية في مجال المزيد من اللامركزية والإصلاحات الإدارية والمالية لعمل المحافظات والبلدات، وكذلك مجهودات وزارات الإشراف القطاعي الأخرى، وهو بمثابة الإطار المعزز لخدمات النفع العام حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة المعينة ويعزز من حس المكان، في خلق فرص العمل المنتج والتخطيط للتطوير العمراني واستخدامات الأراضي تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في المجتمعات المحلية والمناطق الأقل نموًا من خلال تنفيذ تنمية متوازنة ومن خلال البرامج استهدافية للجهات المحتاجة داخل المحليات لجعل المستقر البشري ملائمًا للعيش جدير بخلق بيئة تفاعلية ثرية ومثمرة تزيد من فخر المواطنين واعتزازهم بالمكان.[2]

إن التخطيط المحلي يعمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة، إن التخطيط المحلي يعد الوسيلة التي يتم من خلالها الربط يبين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن التوازن الاقتصادي – البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تمكينية تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة وهذا ما يسمي بالتخطيط المحلى البيئي الذي يهتم بكل عنصر من عناصر البيئة أو جميعها والتي حصرها مثلا المشرع الجزائري في الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي[3] وأشكال تفاعل بين هذه الموارد، ومن مثل المخططات المحلية البيئية التي تبنتها الجزائر نجد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة...الخ.

1 هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، ص: 144.

2 دارم البصام، **المقاربة المتكاملة لتخطيط التنمية المحلية المستدامة على مستوى المحافظات والمدن**: دراسة حالة قطرية، المحمل من الموقع:2019/04/27
www.unhabitat.org.joinpUpload3074041_darem.ppt

3الجريدة الرسمية المادتين 4و 7من القانون 03-10 المؤرخ في 19جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43.

رابعا: التمويل المحلي:

إن التمويل يعتبر من أهم المقومات والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة وعصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تصب في أهداف ومبتغيات التنمية المحلية المستدامة ولتغطية احتياجاتها المالية ونجد أيضا الرسوم المحلية التي تعبر عن مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة معينة –كل مرة– تعود عليه بفائدة وبنفع خاص والفرق بين الرسم والضريبة هو أن الضريبة لابد وأن تفرض بقانون أما الرسوم المحلية لابد من قرار من الوزير المختص أو مجلس الوزراء يحدد فيه أسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التظلم منها وإجراءات رفعها وتخفيضها[1]، كما نجد التمويل من خلال أرباح المنشات التجارية والصناعية المملوكة للمحليات وإيرادات الخدمات العمومية وإيرادات أملاك الهيئات العامة علاوة على الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي.

وفي ظل قصور المصادر الداخلية فان المحليات تتعدي إلي الاعتماد على المصادر الخارجية مثل الإعانات الحكومية التي تمثل ذلك الجزء من الاقتطاعات الحكومية من خزينة الدولة وذلك لغرض الإنفاق على التنمية والتنمية المحلية المستدامة، لمساعدتها في الاضطلاع بدءا من اختصاصاتها القانونية وهي بذلك تهدف إلي تكملة الموارد المحلية الذاتية من أجل هدف معين، وفي ظل قصور الإعانات الحكومية على تلبية الاحتياجات الكاملة للجماعات المحلية خاصة المشاريع الاستثمارية ونجد كذلك القروض التي رخصتها الحكومة المركزية للسلطات المحلية كوسيلة تمويلية لانجاز هذه المشاريع كالاقتراض من البنوك الخاصة العامة.....الخ.

1منال محمود طلعت، مرجع سابق، ص: 203.

المطلب الثالث:علاقة بين (البرنامج المحلى للقرن) 21الأجندة 21المحلية (كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة)

تعتبر الأجندة أو ما يطلق عليها ببرنامج القرن 21برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182دولة والخطة التفصيلية لتحقيق الهدف الواحد من أجل المستقبل المتواصل والواعد لكوكب الأرض، وهي تعد أول وثيقة من نوعها التي تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى.

أولا: تعريف البرنامج المحلي للقرن 21)(الأجندة 21 المحلية:(إن الأجندة عبارة عن تجميع لسلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، ودعم التنمية البشرية بشكل متكامل وتتضمن الحوافز والتدابير بغية تضييق الثغرة بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا.

إن برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع)النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، والشباب، والسكان الذين يعيشون بالأرياف والعلميين، ومجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعة والمنظمات الغير حكومية [1](للوصول إلى التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة إلى أن برنامج القرن الواحد والعشرين لريوديجانيرو دعا وبوضوح جميع الجماعات لتبني ولتفعيل برامج محلية للقرن الواحد والعشرين، هكذا فان الفصل 28قد أكد على أنه "يتوجب على جميع الجماعات المحلية خلق حوار مع السكان والمنظمات المحلية والمقاولات الحرة بغرض تبني برنامج عمل القرن 21على مستوى الجماعة..." تبعا لهذا النداء، اتخذت عدة جماعات محلية عبر العالم وخصوصا داخل الدول المتقدمة إجراءات خاصة لأجل التنمية المحلية المستدامة.

ثانيا: مكونات البرنامج المحلي للقرن) 21 الأجندة 21المحلية) يقع أساسا على عاتق فاعلي كل جماعة:

1 Laurent Comeliau, et autres, repère pour l'agenda 21 local : approche territoriale du développement durable, approche territorial sur le développement durable p47.

محلية تحديد مضمون مشروعها للتنمية المحلية المستدامة، وترتكز البرامج المحلية للقرن 21بصفة عامة على المحاور الآتية:[1]

-معرفة الوضعية البيئية للجماعة وذلك من خلال القيام بتشخيص مدقق مع الأخذ بعين الاعتبار نقط القوة والضعف لكل إقليم؛

-التخطيط للأعمال والمبادرات وتحديد الاختيارات ووضع الأولويات؛

-تفعيل أعمال التنمية المحلية المستدامة، ويجب أن تكون الحلول المتخذة أقل كلفة وملائمة للظرف المحلي وذات طابع تجديدي، بسيط وواضح، كما يجب أن تشمل الأنشطة مجموع مظاهر التنمية المستدامة مع التركيز على الرفع من نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من أثارها السلبية على البيئة.

وفيما يخص الجزائر، ونظرا للثغرات المسجلة على مستوى تسيير شؤون البيئة على المستوى المحلي، وبالإضافة إلى المكونات الواردة أعلاه، يتوجب عليها على الأقل اللجوء إلى:

إشراك وتعبئة أقصى عدد ممكن من الفاعلين المحليين من سلطات محلية والمنتخبون، المصالح الخارجية والوكالات العمومية والمنظمات غير الحكومية وجميع القوى الحية داخل الجماعة، من اجل الالتحاق بسلسلة ومن المهم أيضا حشد جميع الوسائل الممكنة لتمكين المبادرات من تحقيق.

تحسين الحوكمة إذ أن تفعيل برنامج القرن 21المحلي في حد ذاته مبادرة من الحكم الراشد، فيجب على البرنامج أن يدخل تجديدات وتعديلات لضمان إدارة أفضل للإقليم المعني، فالحكم الراشد يستدعي إيجاد فن إدارة جديد، وإيجاد أوجه جديدة للعمل في علاقة مع جميع الفاعلين الآخرين، وإيجاد شركاء جدد وإحداث تغييرات تنظيمية وإجرائية ومؤسساتية خاصة على منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، كما يمكن أيضا من خلق طريقة جديدة لطرح الأسئلة والتفكير وإبداء الاقتراحات واتخاذ القرارات.

تقوية القدرات حيث لوحظ أن تخلف في الجزائر في هذا الميدان يشكل حاجزا كبيرا أمام إدارة فعالة ومستدامة للمصالح المحلية، حيث يتعلق الأمر هنا في إلزامية الرفع من الكفاءات وتحسين معارف وقدرات إدارة

1 Article publié , DEMARCHE AGENDA 21: Aller vers un développement durable a Bessancourt, France , novembre 2004, p p :7-8

البيئة والأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المحلية المستدامة من طرف جميع الفاعلين المحليين، وتجدر هنا أيضا الإشارة إلى أن التكوين والتوعية والإعلام تعتبر أعمال حاسمة في تقوية القدرات المحلية المتعلقة بإدارة البيئة ولهذا يجب أن يكون البرنامج فرصة لمباشرة طرح أنشطة داخل هذه الميادين لفائدة جميع مجموعات الجماعة المحلية.

ثالثا: شروط انطلاق البرنامج المحلي للقرن 21(الأجندة 21المحلية) والمجال المناسب لتطبيقه:

في بادئ الأمر يجب أن يكون البرنامج ملائما للخصوصيات الثقافية والتاريخية والمؤسساتية والاقتصادية والبيئية للبلاد وللجماعات المحلية المعنية، وإن كان يجب على السلطات المحلية في الجزائر طرح وتنسيق وقيادة البرنامج حيث أن غياب المبادرات الصادرة عن الجماعة المحلية تدعو إلى عمل ترقوي وتشجيعي صادر من المستوى المركزي، لهذا يجب على المصالح المركزية المعنية القيام بجميع الإجراءات الضرورية لتشجيع الجماعات المحلية للجوء إلى هذه الآلية للتدبير والإدارة المستدامة، لهذا يجب على القطاعات المكلفة بالبيئة والمديرية العامة للجماعات المحلية والوزارة المكلفة بالإسكان والتعمير نشر هذه المقاربة ووضع إطار وطني لتفعيل إجراءات برنامج القرن 21المحلي مع الاستفادة من التجارب المتراكمة على المستوى الدولي.

وعلى مستوى الجماعات، فيجب عليها إشراك جميع فاعلي الجماعة وذلك منذ انطلاقته وطوال مختلف مراحله، ويجب على هؤلاء أن يتعهدوا قبل كل شيء بتحمل حصتهم من المسؤولية وذلك بالقيام بالتغييرات اللازمة في برامجهم وحشد مواردهم الخاصة للمشاركة في البرنامج، ويعتبر البحث عن الدعم خارج الجماعة أمرا ضروريا لدعم للمبادرات التي من المحتمل أن تتضاعف.

وعلى صعيد آخر، فان انطلاق برنامج القرن 21المحلي، يستوجب إعداد قاعدة أساسية ومتغيرة تشتمل على المقاربة والمنهجية الواجب تبنيهما، وبرنامج لأنشطة وللأعمال وكذا تحديدا للهيكل الإداري المكلفة بتفعيلها بقيادة وسيط محترف، أما ما يتعلق بالمجال الذي يجب تغطيته، فمن المنطقي أن كل مجال تدب فيه الحياة يمكن أن يكون موضوع برنامج للقرن 21، إلا أنه يتوجب اللجوء إلى إقليم مناسب، يجمع بين الأخذ بعين الاعتبار منطق التفاعلات البيئية والحدود الإدارية لأخذ القرار، حتى يتم توسيع النتائج والآثار الإيجابية للبرنامج.

رابعا: أهداف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21المحلية):

يتمثل الهدف الرئيس لـ "البرنامج المحلي" للقرن 21في تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاربة كل أشكال التعدي على البيئة والحفاظ على التنوعات الحيوية وحماية الموارد الطبيعية خلق مجال تعاوني بين الأقاليم والأجيال وتحسين محيط وجودة حياة الساكن ووضع الحلول والمبادرات الملائمة والبديلة لأجل التنمية المحلية المستدامة[1]، وتعتمد الطريقة التي يجب إتباعها على إعادة إنتاج مسلسل على المستوى المحلي، إذا فالأمر يتعلق بإعطاء انطلاقة لمسلسل تشاركي لا يسمح فقط لفاعلي إقليم ما بتحديد أهدافهم الخاصة وتصور إستراتيجية عمل القرن 21واتخاذ التدابير اللازمة للتنمية المحلية المستدامة وإنما يضمن أيضا لهذه الأهداف والإجراءات التفعيل التدريجي في إطار تعاوني وتوافقي وتشاركي.

كما يهدف البرنامج المحلي للقرن 21إلى وضع رؤية مستقبلية شاملة وكاملة للجماعة والتأثير المتبادل لقطاعاتها وخاصة بين قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والقطاعات الأخرى، وفي هذا الاتجاه فانه يصبو إلى الاخد بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع النشاطات المحلية، وتعبئة جميع الفاعلين المحليين المعنيين وتقوية قدراتهم وإدماج المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى محاربة التهميش والفقر.

إذا يجب على كل برنامج للقرن 21المحلي أن يتوصل إلى وضع شروط ضرورية للتنمية المحلية المستدامة وإلى دوام إدماج البيئة في جميع الأنشطة المحلية للمنطقة، كما يجب كذلك أن يسمح انطلاق للبرنامج القرن 21 المحلي بتقوية الجهود الجارية في ميدان التنمية المحلية واللامركزية وتجدر الإشارة إلى أن إعداد المنشورات الملونة تحت عنوان "برنامج القرن 21المحلي" لا يشكل فعلا برنامج القرن 21المحلي، إن نجاح المشروع يقاس بمجموع من المؤشرات لقياس النتائج لاسيما أهمية إسهامات المتدخلين الأساسيين وخصوصا أصحاب القرار طوال مراحل المسلسل وعدد الإنجازات، وحجم التحسينات البيئية المحققة والآثار المباشرة على جودة الحياة، وكذا إلى أي مدى تمت تقوية النتائج البيئية المحققة وتنمية الكفاءات الضرورية لإدارة شؤون البيئة.

1 Ministere De L'écologie, De L'énergie, Du Développement Durable Et De La Mer En Charge Des Technologies Vertes Et Des Negociations Sur Le Climat, Appel A Reconnaissance Des Projets Territoriaux De Developpement Durable Et Agenda 21 Locaux, France , 2010, Page: 02.

وتهدف الأجندة 21المحلية الجزائرية إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلديات على نحو ما أقره المجتمع الدولي في يونيو 1992في ريوديجانيرو، كما تحث على إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة والمشاركة والمشاورة مع كل الشركاء والفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وتبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا تخطيط بيئي متجانس وبرامج مشتركة لمكافحة التلوث أو للمحافظة على العناصر البيئية وذلك بإحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وغير مكلف وتضمن مخطط التسيير المحلي لحماية البيئة:[1]

-ضمان التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيولوجية؛

-وتهيئة المناطق الصناعية، ومناطق التوسع السياحي، والمناطق المحمية، والمواقع الأثرية والثقافية والتاريخية؛

-ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية؛

-تسيير النفايات، ومكافحة تلوث الأوساط المستقبلة؛ من مياه وهواء وتربة، والمحافظة على الأراضي الفلاحية؛

ولتحقيق هذا التكامل والتنسيق بين مختلف البلديات التي تشترك في أوساط بيئية متجانسة أو تواجهها مشاكل بيئية موحدة، تتولى كل من مديريات البيئة ومشروع نظام الجهة عملية التنسيق.

1وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم القانونية، تخصص قانون عام، جامعة تلمسان، 2007، ص: 61.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمصغرة دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي

على الرغم مما تواجهها لمؤسسات الصغيرة والمصغرة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة ، فهي تلعب دورا محور في التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادي، وهذا ما يجعلها تؤدي دورا من جوانب اقتصادية وتتمثل هذه الأدوار في النقاط التالية:

المطلب الأول: مساهمة في تنمية الصادرات وتعبئة المدخرات:

أولا: مساهمة في تنمية الصادرات:

إن تنمية تعد من القضايا الهامة بالنسبة لمعظم الدول النامية، والتي تعاني من عجز كبيرو متزايد في ميزان المدفوعات التجاري فعدم إعطاء قضية التصدير اهتماما الحقيقي قد يؤدي إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الاسترداد وتعثر جهود التنمية[1]، قد يبدو للوهلة الأولى أن هذا الأمر يبتعد عن الواقع، فكيف يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تعمل على تنمية الصادرات بإمكانياتها المحدودة وقلة رأسمالها، ولكن الأمر يحدث في حال لعبت هذه الأخيرة دور المغذي للمؤسسات الكبيرة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

1 قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**-دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة (2011-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012-2013، ص: 180 .

حيث ان المؤسسات الصغيرة المصغرة لها دورا كبير في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكرب لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية وفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تساهم بذلك توفر العملة الصعبة أيضا[1].

ثانيا: مساهمة في تعبئة المدخرات

تعد المؤسسات الصغيرة والمصغرة ركيزة أساسية في عملية الإنتاج وتشجيع الاستثمار وتعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أهنا تعتمد على مرد ودية رأس المال مما يعد عنصرا جاذب صغار المدخرين كذلك قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غيرا لمنتج، وهذا بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة فتمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني،لا يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص فبتمويل التنمية، وترفض من درجة الاعتماد على الإقراض سواء من الداخل أو الخارج.

المطلب الثاني: مساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية والتنمية الصناعية المتكاملة:

أولا: مساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية:

أصبحت التنمية الإقليمية ضرورة واقع الدول لتعبئة الفائض الاقتصادي الموجودة بين الريف وأقاليم الدولة، فالمهتمين بأمور التنمية غالبا ما يكون هناك إهمال للبعد المكاني لتوطين الأنشطة الاقتصادية فالمؤسسات الصغيرة والمصغرة تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي العملية التنمية أي توزيع التنمية جغرافيا وذلك لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها لانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الدولة وتحقيق نمو متوازن جهويا وإزالة الفوارق بين أقاليم الدولة وما يمكنها من تحقيق أهداف تنموية اجتماعية. كما تساهم في إعادة التوزيع السكاني، وتخلق

1رابح حميدة، **إستراتجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة** – دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية.

مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية بتكلفة محدودة وتحافظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص فهي تحدث نوعا من العدالة في التنمية الإقليمية بانتشارها في عدة أقاليم بهدف التنمية واستقرار السكان فيها.[1]

ثانيا: مساهمة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

من المؤكد أن تواجه المؤسسات الصغيرة و المصغرة وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، ومن المقومات الأساسية للهيكل الصناعي وقوة دامغة العملية التنمية الصناعية إلى الأمام، فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاط ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة و المصغرة تسود في تلك النشاطات التي تظهر فيها أهمية وفورات الحجم الأسباب تتعلق بطبيعة منتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة. ويمكن لعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المصغرة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى أن تأخذ شكلين:

1- التكامل غير المباشر: يقصد به تقسيم المهام بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة دون اتفاق مباشر بين الطرفين، ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق، حيث يتم إنتاج المنتجات بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصى ربح.

2 – التكامل المباشر: يتم من خلال التعاقد بين المؤسسات الصغيرة والمصغرة على أساس أن إحدى هذه المؤسسات تستخدم منتجات المؤسسات الأخرى بصورة منتظمة في عملية التصنيع وتلجأ المؤسسات الكبيرة إلى هذا النوع من التعاقد بدلا من أن تقوم بإنتاج كافة الأجزاء ومستلزمات الإنتاج التي ستحتاج إليها، فالمؤسسات الصغيرة و المصغرة قادرة على إنتاج الأجزاء بتكلفة منخفضة مما لو تم إنتاجها في المؤسسات الكبيرة، ويعني هذا انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، ومن ثم يزيد الربح كما يخفق هذا التعاقد من وطأة التقلبات العنيفة في حجم الطلب على منتجات المؤسسات الكبيرة، فالمؤسسات الصغيرة و المصغرة تتميز بسهولة تغيير حجم إنتاجها، ويمكن القول بصفة عامة أن الميزة الرئيسية من التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة

1 حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعالقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2010-2011، ص: 23.

والمتوسطة هي أن تضفي نوعا من المرونة والكفاءة على النظام الصناعي ككل، والنتيجة هي إرتفاع إنتاجية القطاع الصناعي ككل.[1]

المطلب الثالث: مساهمة في خلق قيمة المضافة والمنافسة:

أولا : مساهمة في خلق القيمة المضافة إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المصغرة:

حسب القطاع الاقتصادي لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، سيكون مفيدة إلى حد بعيد لتشخيص مكانة هذه الأخيرة، وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني. إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمصغرة في خلق القيمة المضافة في مختلف الاقتصاديات من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدماتها، فهي تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة. كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمصغرة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ المناسب والتسهيلات اللازمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، خاصة في ميدان السياحة وبعض الصناعات النسيجية والغذائي.

ثانيا: مساهمة في خلق المنافسة:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالتنافس مع المؤسسات الكبيرة في العديد من المجالات وذلك من أجل تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعميل ولضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع المواهب وإعطاء فرصة لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الذين تقوم المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالتنافس مع المؤسسات الكبيرة في العديد من المجالات وذلك من أجل تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعميل ولضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع المواهب وإعطاء فرصة لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة، من خلال توظيف مهاراتها وقدراتها الفنية وخبراتها العلمية لخدمة مشاريعهم، إذ تشير الدراسات المتخصصة في هذا الميدان إلى أن عدد الاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمصغرة تزيد عن ضعف مثيلاتها في المؤسسات الكبرى. ويتمثل الابتكار في أحد الطرق التالية: إنتاج منتج جديد، اكتشاف فكرة

1مينى مسغولي، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر ، 2012، ص: 127.

جديدة أو تقنية إنتاج جديدة تخفيض من تكاليف الإنتاج، تقديم خدمة جديدة أو تحسينها. إن النظر إلى عمليات المؤسسات الصغيرة و المصغرة من خلال عدسة التنمية المستدامة من شأنه أن يخفض التكاليف ويزيد من العوائد، فالمؤسسات التي تطور منتجات تقدم حلولا جديد المشاكل قديمة سوف يؤدي هذا التطوير إلى زيادة حصتها في السوق، كما أن إنتاج نفس المستوى من الإنتاج في ظل مدخلات أقل ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، سيكون لها أثر بيئي واقتصادي إيجابي، كما سيكون له تأثير إيجابي على هيكل التكلفة الخاص بالمؤسسة وأداة فاعلة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وهذا من خال إنتاج بدائل للواردات لتلبية بالخامات المحلية بصفة أساسية.[1]

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الاجتماعي:

لا تقتصر دور المؤسسات الصغيرة و المصغرة على الجانب الاقتصادي فقد ولكن دورها يشمل أيضا الجانب الاجتماعي، فهي بالإضافة على توفير مناصب شغل تعمل على إشباع رغبات واحتياجات الأفراد وذلك من خلال استغلال الجيد للموارد بهدف تحقيق التنمية المحلية. الفرع الأول: مساهمتها في توفير مناصب شغل وإشباع رغبات واحتياجات الأفراد.

أولا: مساهمتها في توفير مناصب شغل:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المصغرة بقدرتها على خلق فرص العمل لأنها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة وأنماط تكنولوجية كثيفة الرأسمال وقليلة العمالة ومهارات فنية متخصصة لا تتوفر في الدول النامية.[1]

ومن جانب آخر تعتبر المؤسسات الصغيرة و المصغرة قادرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية وهي بذلك تخفف الضغط الاجتماعي على المدن ذات الكثافة السكانية العالية وتحقق نوع من التوازن جهوي والمحافظة على الاستقرار البشري. فهي تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها

1العرابي حمزة، بوقدوم مروة، **مداخلة الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة – الواقع و الرهات، جامعة البليدة 2، 12 ديسمبر 2011، ص: 7.

والإمكانات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون هذه المؤسسات هي الأقدر في القضاء على جانب كبير من هذه الظاهرة.[1]

إن الظروف المعيشية الصعبة في الدول النامية والتي منها البطالة والفقر جعلت سكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل، الأمر الذي أسفر عن سلبيات عديدة ومنها الضغط على خدمات المرافق المختلفة وانتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وهذا ما جعل الكثير من الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

المطلب الثاني: إشباع الرغبات واحتياجات الأفراد:

فهي فرصة لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وأرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

المطلب الثالث: مساهمتها في استغلال موارد المحلية وتحقيق التنمية المحلية.

أولا: استغلال الموارد المحلية:

تساعد المؤسسات الصغيرة و المصغرة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإنشاء مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وسد حاجيات المناطق المحلية، ثم إن هذه المؤسسات استغلالها للموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات وإنخفاض الأسعار.

ثانيا: مساهمة في تحقيق التنمية المحلية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمصغرة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، فهي تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق ذات النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية محلية نذكر من بين أهمها:

1فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقامة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2010-2011، ص: 86.

1- تحقيق التوزيع العادل للدخل: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمصغرة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة، تشغل أعدادا كبيرة من اليد العاملة يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وعليه يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم وبصورة فعالة في التخفيف من حدة الفقر، وهذا بإيجاد فرص العمل وإنتاج السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة، ويرجع الفضل في ذلك من جهة إلى انتشار هذه المؤسسات في الأسواق الريفية والمناطق السكانية ذات الدخل بأسعار منخفضة، ويرجع الفضل في ذلك من جهة إلى انتشار هذه المؤسسات في الأسواق الريفية والمناطق السكانية ذات الدخل المنخفض، أو عن طريق توزيعها لرواتب متقاربة، حيث عادة ما تركز إنتاجها لصالح الطبقات ذات الدخول المنخفضة.

3- إنعاش المناطق الداخلية: وذلك بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمصغرة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق و نشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع التعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك، ويمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمصغرة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة وتكون عادة محدودة، فضلا عن أنه قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي:

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة و المصغرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية واجتماعية بيئية تكنولوجية تحقق من خلالها التنمية المستدامة.

الفصل الأول:الإنتاج الأنظف:

وذلك بتطبيق المتواصل لإستراتجية بيئة وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات من اجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان. ويتمثل الإنتاج الأنظف الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الخام السامة وتقليل من كافة الإنبعاثات من الغازات والنفايات الناتجة.

حيث تسعى المؤسسات إلى تطبيق مجموعة من الهداف للحفاظ على البيئة نذكر منها:

- الحد من تلوث عناصر البيئة عن طريق إجراء تحسينات متتابعة لنشاطات سلع أو الخدمات.
- التعديل المستمر في طرق ومخطط التشغيل والعمليات الصناعية، وتحديث التكنولوجية المستخدمة باستمرار .
- حماية صحة الإنسان والبيئة.
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والطاقة إلى المستوى الأمثل.
- تحقيق مستويات أعلى من الجودة والإنتاج والربح المادي.[1]

الفصل الثاني: رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري:

حيث نجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة و المصغرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة

1بغداد بنين وعبد الحق بوقفه، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص: 08.

أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنتا بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمصغرة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل : إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار.

الفصل الثالث: تطور التكنولوجي:

من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا مما يعطي الفرصة لتقليل معدلات النفايات والبقايا التي تؤثر على المحيط، وتساهم أيضا في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلي

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المحلية المستدامة بداية من دراسة لماهية التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مرت ومختلف التعارف التي تناولت هذا الموضوع بالإضافة إلي الأبعاد المشكلة للتنمية المستدامة ووجدنا أن التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية تسعي من خلالها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة للارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة ووجدنا أنها أسلوب يتم من خلالها لدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية ووجدنا أيضا أنه اشتمل ثلاث مجالات أساسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على عكس التنمية المحلية التي تعتمد على البعدين الأولين فقط ،ووجدنا أيضا أنها تعتمد في قياس مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية المستدامة تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في الإدارة المحلية والتمويل المحلى بالإضافة إلي المشاركة الشعبية ووجدنا كذلك أن التنمية المحلية المستدامة تعاني من مجموعة من المعوقات على الصعيد الإداري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحاولنا تسليط الضوء على البرنامج المحل ى للقرن الواحد والعشرون من خلال إبراز شروطه ومكوناته والأهداف التي يسعي إلي تحقيق في ميدان التنمية المحلية المستدامة.

أما في الفصل القادم فسوف بالتطرق إلي الدور الذي تلعبها لإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمصغرة وتحقيق المتطلبات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

الفصل الثالث

دراسة حالة لولاية

تيسمسيلت

مقدمة الفصل:

تتطور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في محيط اقتصادي كلي مستقر تسوده سياسية قائمة على تشجيع الاستثمار بغرض تحفيز التنمية، وفي ظل التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من نظام اقتصادي مخطط إلى نظام اقتصادي حر.

شهدت الجزائر منذ مطلع التسعينيات حركة إصلاح واسعة استهدفت تغير المناخ الاقتصادي وآليات العمل وثبتت من خلالها سياسات تنموية تعتمد على مشاريع تتميز بكثافة اليد العاملة وقلة رأس المال من أجل هدفا من الجزائر بوضع إستراتيجية متكاملة هدفها التنمية لهذه المؤسسات ومحاربة المعوقات التي تواجهها، نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق متطلبات التنمية في الجزائر، وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية:

المبحث الثاني: حصيلة البرامج الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية:

المبحث الثالث: حصيلة البرامج بالوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM:

المبحث الأول: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت.

تساهم مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية في عملية التنمية المحلية من خلال متابعة استهلاك النفقات العمومية المخصصة لها كما تعمل على مراقبتها واستخدامها بشكل أفضل.

المطلب الأول: نشأة المديرية، تعريفها، موقعها، وصلاحياتها:

مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية هي من أهمّ المؤسسات العمومية الجزائرية ذات الطابع الإداري على مستوى الولاية، التي تفرض وجودها على المستوى الوطني من خلال دورها في دفع عجلة التنمية.

1.نشأة المديرية وتعريفها:

قبل معرفة نشأة المؤسسة وتعريفها فلابد من الإشارة إلى أنّ المؤسسة لم تكن بهذه التسمية من قبلولم توكل لها المهام الحالية بل كانت لها مهام أخرى مختلفة، وسنوجز ذلك فيما يلي:

كانت المديرية قبلا تسمّى بـ "مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية"، وقد أنشئت هذه الأخيرة بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير الأول ووزير الاقتصاد وكذا الوزير المنتدب للجماعات المحلية والمندوب التخطيط.

وهذا بناء على الدستور لاسيما المادتين 81-116 منه، وعملا بالمرسوم التنفيذي رقم 91-42 المؤرخ في أول شعبان عام 1411 الموافق لـ 16 فبراير 1991 الذي يحدّد قواعد تنظيم مصالح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية في الولاية وعملها.

حيث كانت مصالح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية تسهر على تنفيذ برامج التهيئة العمرانية وتطوير أدوات جمع المعلومات الإحصائية والاقتصادية وتحليلها كما تنظم أشغال إعداد مخططات التنمية وتتولى تقويم تنفيذها.

أمّا عن مهامها فقد انحصرت فيما يلي:

*تقترح وسائل التوازن داخل الولاية والتنسيق ما بين الولايات في مجال التنمية.

*تعد للأجهزة المختصة المعلومات اللاّزمة لتحضير مخطط التهيئة في الولايات والبلديات، طبقا للتوجيهات والأهداف المسطرة في ميدان التهيئة العمرانية.

*تقيم بنوكا للمعلومات الإحصائية والاقتصادية في الولاية وتضبطها باستمرار بالاتصال مع المتعاملين المعنيين.

*تشارك حسب الأشكال والكيفية التي حدّدها القانون في انجاز عمليات الإحصاء الكبرى والتحقيقات الإحصائية.

*تتولى توزيع المعلومات الاقتصادية في الولاية طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

*تنشط أشغال الهياكل والأجهزة المحلية المرتبطة بإعداد مشاريع مخططات التنمية .

*تعد الأدوات والوثائق الضرورية لأعمال تخطيط التنمية والتهيئة العمرانية في الولاية.

ثمّ أعيدت تسميتها بعد ذلك بـ "مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية" وكان ذلك كذلك بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 رجب 1432 الموافق لـ28 يونيو 2011 الذي يحدد تنظيم مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية وسيرها في مكاتب، وبناء على تقرير وزير المالية وعلى الدستور لاسيما المادتين 85-3 و125(الفقرة2) منه، وعملا بالمرسوم التنفيذي رقم 11-75 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1432 الموافق لـ 16 فبراير 2011 الذي يحدّد صلاحيات المصالح الخارجية للمديرية العامة للميزانية وتنظيمها وسيرها.

2. موقع المديرية وصلاحياتها:

1.2.موقع المديرية:

تقع مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت بالناحية الجنوبية للمدينة، يحدّها من الشمال الإكمالية الجديدة، ومن الجنوب مديرية التشغيل والتكوين المهني، أمّا غربا فمتقنة الونشريس وشرقا حي 200 سكن.

العنوان: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية طريق حمادية – ولاية تيسمسيلت –

البريد الإلكتروني : DPAT38.Tissemsilt@mf.gov.dz

2.2.صلاحيات المديرية:

تكلف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية على مستوى الولاية تحت وصاية المدير الجهوي للميزانية بما يأتي:

أ. في مجال الميزانية:

* اقتراح تسجيل البرامج والمشاريع المحلية الممولة من طرف ميزانية الدولة، على الادارة المركزية للميزانية طبقا لما تنص عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم:98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 13 يوليوسنة 1998 والمذكور أعلاه، والمشاركة في الأشغال التحضيرية لهذه البرامج في حدود ما تسمح به الميزانية .

*حوصلة تقديرات الميزانية الضرورية لإنجاز البرامج المحلية الممولة من ميزانية الدولة، وتبليغها للإدارة المركزية للميزانية.

*متابعة إنجاز المشاريع غير الممركزة، بالإتصال مع الآمرين بالصرف المعنيين، طبقا لمواعيد الإنجاز والإستلام لهذه المشاريع مع تقديم التقارير اللاّزمة كل ثلاثة (03) أشهر، وكلما استوجبت الضرورة ذلك، وتحليل آثارها على الميزانية .

*إنشاء بنك معطيات يتضمن أهمّ المعايير التقييمية للحالة الاجتماعية والاقتصادية وكذا المالية للقطاعات والجماعات المحلية وهذا في إطار مخطط رئيسي للمعلوماتية تضبطه المديرية العامة للميزانية تطبيقا لإصلاحات الميزانية .

ب.في مجال التسيير:

* تحضير وتنفيذ ميزانية المديرية وضمان متابعتها وتقييمها إضافة إلى تسيير المستخدمين والوسائل الموضوعة تحت تصرفها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

* دعم كل مهمة تفتيش وتقييم المصالح الخارجية للميزانية في إطار البرنامج الذي تحدّده المديرية العامة للميزانية.

* ضمان حفظ أرشيف المديرية والسهر على مسك جرد الممتلكات المنقولة والعقارية وكذا صيانتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية

طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه تنظم مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية على مستوى الولاية في أربع (4) مصالح ومكتب تابع مباشرة للمدير على النحو التالي:

- مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاجتماعي والاقتصادي.

- مصلحة تنمية البرامج المحلية.

- مصلحة تنمية المنشآت والضبط.

- مصلحة تلخيص الميزانية.

- مكتب الوسائل والتكوين.

بحيث يتم تنظيم وسير هذه المصالح في مكاتب على أن لا يتجاوز عددها ثلاثة (3) لكل مصلحة وهذا ما سيوضحه الهيكل التنظيمي للمديرية في الصفحات الموالية .

*تنظم مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاجتماعي والاقتصادي في ثلاثة (3) مكاتب :

- مكتب قطاعات التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين، والتعليم العالي والبحث العلمي.

– مكتب قطاعات السكن والعمران والصحة والشباب والرياضة والشؤون الدينية والثقافية والعمل والتشغيل والتحويلات الاجتماعية والحماية الاجتماعية .

– مكتب قطاعات الطاقة والمناجم والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري والموارد الصيدي البحري والفلاحة والتنمية الريفية .

* تنظم مصلحة تنمية المنشآت والضبط في مكتبين (2) كالتالي:

– مكتب قطاعات النقل والمواصلات السلكية واللاّسلكية والأشغال العمومية والاتصال والتجارة.

– مكتب قطاعات تهيئة الإقليم والبيئة والموارد المائية وقطاعات السيادة والمالية .

* وتنظم مصلحة تنمية البرامج المحلية في ثلاثة (3) مكاتب كالتالي:

– مكتب المخططات البلدية للتنمية .

– مكتب متابعة موارد وتمويلات حسابات التخصيص الخاص.

– مكتب متابعة الاستثمارات الممولة من الميزانيات اللاّمركزية للجماعات الإقليمية.

*كما تنظم مصلحة تلخيص الميزانية في ثلاثة (3) مكاتب أيضا كالآتي:

– مكتب وضع ومتابعة التنفيذ والتحليل الميزانية .

– مكتب التلخيص والتوطيد الميزانية .

– مكتب النظام المعلوماتي والبيانات والإحصائيات الميزانية والتوازنات المحلية .

المخطط رقم(3-1) : الهيكل التنظيمي العام لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .

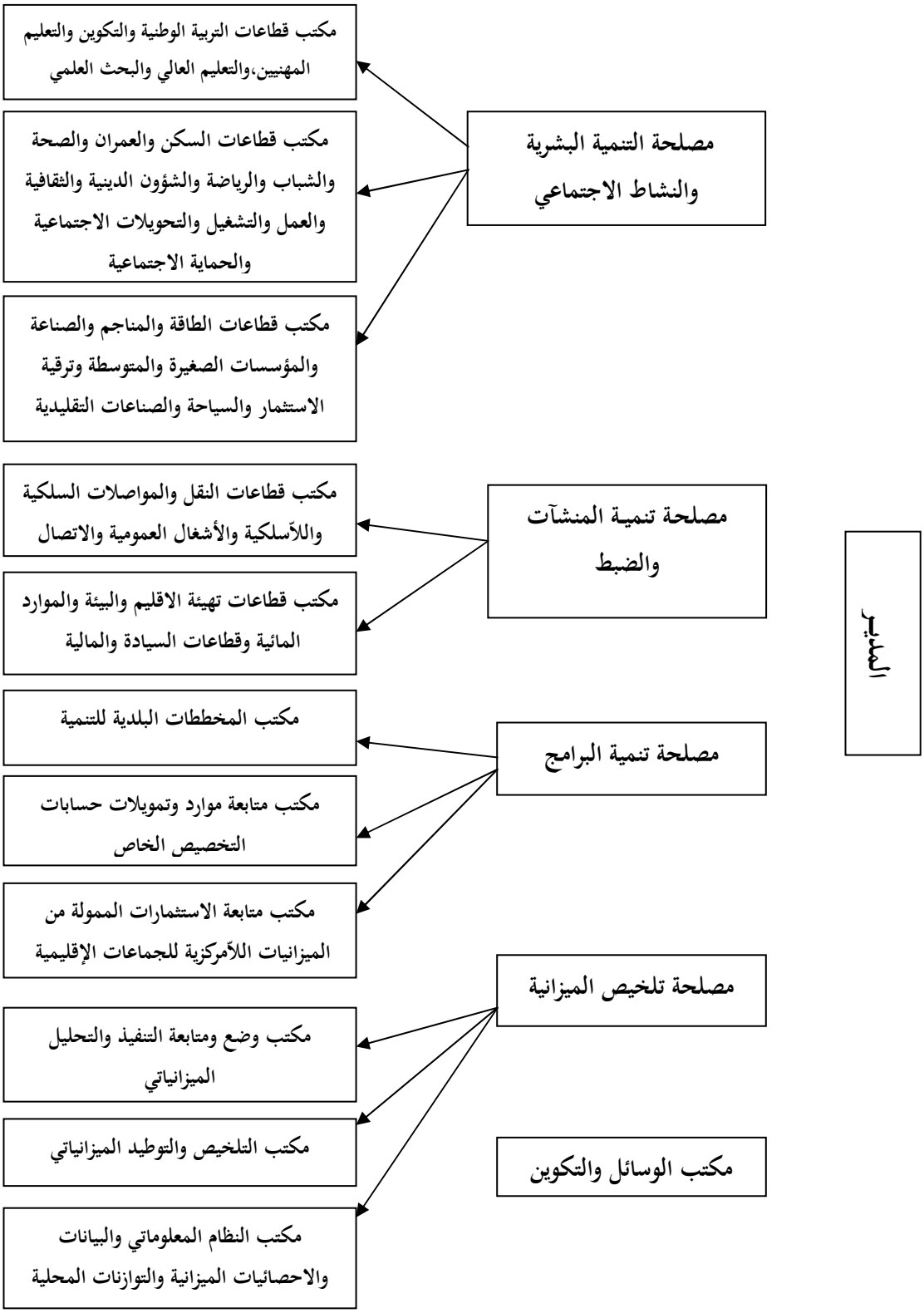

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بتيسمسيلت.

المطلب الثالث: مهام مصلحة التنمية البشرية والنشاط الإجتماعي والاقتصادي

مصلحة تنمية المنشآت والضبط، ومصلحة تنمية البرامج المحلية.

1.مهام مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاجتماعي والإقتصادي ومصلحة تنمية المنشآت والضبط :

تكلّف المصلحتين بمهام مشتركة، كلّ فيما يخصّه على الخصوص بما يأتي:

– إعداد تقارير فصلية وسنوية حول وضعية تقدم الاستثمارات في جانبها المادي والمالي وإبرام الصفقات وتحين جدولها الزمني للإنجاز، على أساس المعلومات المقدمة من الوزارات التقنية وأصحاب المشاريع الآخرين.

– تحليل أسباب التأخير وكل الفروق المحتملة المؤثرة في المحتوى المادي الأولي أوفي تكاليف مشاريع أوبرامج التجهيز العمومي .

– تحضير تقارير بشأن إنهاء المشاريع مع أصحاب المشاريع .

– توصية أصحاب المشاريع للقيام بالمراجعة التقنية للمشاريع .

– تحضير العناصر اللاّزمة لإعداد مشاريع ميزانيات القطاعات المكلفتين بها والممولة من ميزانية الدولة، تبعا للتوجيهات الميزانياتية الصادرة عن الوزير المكلف بالميزانية.

– المساهمة في إعداد مشاريع ميزانيات القطاعات السنوية والمتعددة السنوات الممولة من ميزانية الدولة .

– دراسة طلبات إعادة التقييم للقطاعات المكلفتين بها وذلك تبعا للتقدم المادي والمالي للمشاريع أوالبرامج وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وإعلام السلطة السلّمية بها.

– جمع الاقتراحات الميزانياتية المتعلقة بالبرامج والمشاريع المحلية للقطاعات المكلفتين بها، الموافق عليها من المجلس التنفيذي للولاية والممولة من ميزانية الدولة .

– تحضير اقتراحات تسجيل البرامج والمشاريع المحلية الممولة من ميزانية الدولة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

– متابعة انجاز مشاريع البرامج القطاعية غير الممركزة وفقا لجدولهما الزمني للإنجاز والإقفال .

– متابعة تنفيذ ميزانيات وعمليات القطاعات المكلفتين بها وإجراء تقييم مادي ومالي وإعلام سلطتها السلّمية.

– وضع ومتابعة التخصصات الميزانياتية بالإتصال مع القطاعات الممنوحة إياها .

– ضمان متابعة إجراءات التسيير الميزانياتي المتعلقة بالعمليات التابعة للبرامج القطاعية غير الممركزة .

– إقتراح كل التدابير الرامية الى عقلنة النفقات العمومية للقطاعات .

– جمع المعلومات اللاّزمة لمتابعة وتقييم تنفيذ الميزانيات، وتطهير العمليات المسجلة في مدونة الاستثمارات العمومية للقطاعات.

– وضع كل عناصر المعلومات المطلوبة تحت تصرف مصلحة تلخيص الميزانية للمديرية.

– متابعةوتحيين مدونة الاستثمارات العمومية للقطاعات.

2.مهام مصلحة تنمية البرامج المحلية:

–إعداد تقارير فصلية وسنوية حول وضعية تقدم الاستثمارات في جانبها المادي والمالي و إبرام الصفقات وتحيين جدولها اليومي للإنجاز، على أساس المعلومات المقدمة من الوزارات التقنية وأصحاب المشاريع الآخرين

– تحليل أسباب التأخير وكل الفروق المحتملة المؤثرة في المحتوى المادي الأولي أوفي تكاليف مشاريع أوبرامج التجهيز العمومي .

– تحضير تقارير حول إنهاء المشاريع بالتنسيق مع أصحاب المشاريع .

– توصية أصحاب المشاريع للقيام بالمراجعة التقنية للمشاريع .

– ضمان متابعة إجراءات التسيير الميزانية المتعلقة بعمليات المخططات البلدية للتنمية والعمليات الممولة عبر حسابات التخصيص الخاص.

– جمع المعطيات اللاّزمة لتقييم المشاريع والبرامج المحلية التابعة لمخططات البلدية للتنمية والمؤهلة للتمويل عبر حسابات التخصيص الخاص.

– جمع المعطيات اللاّزمة لمتابعة المشاريع والبرامج المحلية الممولة من الميزانيات اللاّمركزية للجماعات الإقليمية.

– المساهمة في تقييم المشاريع المؤهلة للتمويل عبر حسابات التخصيص الخاص، بالاتصال مع الآمرين بالصرف المعنيين .

– متابعة موارد وتمويلات حسابات التخصيص الخاص التي تساهم على الخصوص في التنمية المحلية .

– إعداد تقارير فصلية حول متابعة البرامج المحلية حسب مصدر تمويلها، قصد تبليغها للسلطة السلّمية.

– جمع المعطيات اللاّزمة لتقييم آثار تنفيذ مشاريع وبرامج التجهيز العمومي على التنمية المحلية.

المطلب الرابع: مهام مصلحة تلخيص الميزانية، ومكتب الوسائل والتكوين.

1.مهام مصلحة تلخيص الميزانية:

– وضع قاعدة معطيات ميزانياتي قطاعية .

– جمع التقديرات والاقتراحات الميزانية السنوية والمتعدّدة السنوات والواردة من المصالح السابقة .

– إعداد تقارير تلخيصية دورية تتعلّق بتخصيص الموارد .

– المساهمة في تحضير مشاريع القرارات الميزانية وكذا مشاريع القرارات المعدلة لها، بالاتصال مع مصالح المديرية .

– ضمان متابعة وأرشفة إجراءات التسيير الميزانية المتعلقة بالعمليات الممولة من ميزانية الدولة وحسابات التخصيص الخاص.

– المساهمة في تحضير مختلف التقارير، بالاتصال مع مصالح المديرية لتبليغها للسلطة السلّمية.

– ضمان إبلاغ المعلومات المتعلقة بالتنفيذ ألميزانياتي وجمع المعطيات الخاصة بتطهير العمليات المسجلة في مدونة الاستثمارات العمومية .

– إقتراح مقاييس لضبط الوثائق الميزانية وتكييف الإجراءات.

– متابعة وتحليل تطور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

– متابعة وتحليل تطور المقاييس الميزانية والتكاليف .

- متابعة الأهداف المحدّدة في البرامج وتحليل درجة تحقيقها والفروق المستنتجة.

- تحليل التكاليف مقارنة بالمقاييس الموضوعة.

- إعداد تقرير سنوي يعكس الصعوبات التي تواجه التنفيذ والمتابعة الميزانية .

- جمع اقتراحات القطاعات المرتبطة بالمدونة الميزانية ومتابعة التغيرات الطارئة عليها.

- متابعة إجراءات التسجيل وإجراءات التسيير الميزانية للبرامج والمشاريع المحلية .

- إعداد تقارير تلخيصية دورية.

- المساهمة في تجسيد المخطط التوجيهي للإعلام الآلي للمديرية العامة للميزانية .

- وضع قاعدة معطيات تتعلق بمعايير تقييم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية للقطاعات والجماعات الإقليمية بالاتصال مع مصالح المديرية .

- تكوين بطاقيات خرائط وإحصائيات حسب بلديات الولاية والمساهمة في نشر المعلومة الميزانيةالمتعلقة بالقطاعات والجماعات المحلية .

- متابعة وتحليل تطور التنمية المحلية والتوازنات الميزانية المحلية.

2.مهام مكتب الوسائل والتكوين:

- تحضير وتقديم مشروع ميزانية المديرية.

- مسك المحاسبة المتعلقة بميزانية المديرية.

- القيام بالإجراءات المتعلقة بتنفيذ الميزانية وتسيير مستخدمي المديرية.

- ضمان تسيير وصيانة الممتلكات المنقولة والعقارية المستخدمة من طرف المديرية ومسك جرد الأملاك المنقولة وغير المنقولة وفقا للإطار القانوني المعمول به.

- السهر على حسن تسيير أرشيف المديرية وحفظه.

- إعداد وتنفيذ المخطط السنوي و/أو المتعدد السنوات لتسيير الموارد البشرية.

- إعداد وتنفيذ المخطط غير الممركز السنوي و/أو المتعدد السنوات للتكوين و/أو لتحسين المستوى وإعادة التأهيل لمستخدمي المديرية.

- ضمان تسيير قضايا المنازعات والقضايا القانونية للمديرية.

- السهر على وضع جهاز أمني لحماية ممتلكات المديرية.

المبحث الثاني: حصيلة البرامج الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية:

المطلب الأول: حصيلة المخطط البلدي للتنمية PCD:

تنص المادة 86 من القانون 80/90 بأنه على البلدية إعادة مخططاتها والسهر على تنفيذها، إن هذا المخطط هو أكبر مؤشر يدل على تجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية وهو عبارة عن المخطط شامل في البلدية يهدف من خلاله إلى دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ومحتوى المخطط عادة ما يشمل التجهيزات الفلاحة والقاعدية وتجهيز الإنتاج التجاري وتسجيل المخطط أن يكون أن متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

الجدول رقم (03-01): طلبات العمل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية حسب القطاعات للمدة 2014-2017:

المؤشرات	2014		2015		2016		2017	
المياه الصالحة للشرب	45	104141	26	69155	23	73536	33	131847
شبكة التطهير	60	254571	32	138612	30	117831	24	130660
الأسواق الجوارية	1	1000	0	0	0	0	1	18192
البيئة	7	30731	1	8139	0	0	1	2659
الطرقات	67	776370	63	592210	39	265457	43	392354
البريد والمواصلات	2	1415	3	17792	3	42656	1	24731
التكوين	0	0	0	0	0	0	0	0
التهيئة العمرانية	98	695917	76	772245	46	307293	103	746926

الصحة	10	21063	3	8885	7	10830	9	66548
الثقافة	0	0	0	0	0	0	0	0
الشبيبة	0	0	0	0	0	0	0	0
الرياضة	9	7496	1	5788	0	0	10	83905
بنايات إدارية	24	110884	8	67450	7	62048	12	60120
المجموع	**323**	**2003588**	**213**	**1680276**	**155**	**879651**	**237**	**1757942**

مصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (03-01): طلبات العمل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية حسب القطاعات للمدة 2014-2017:

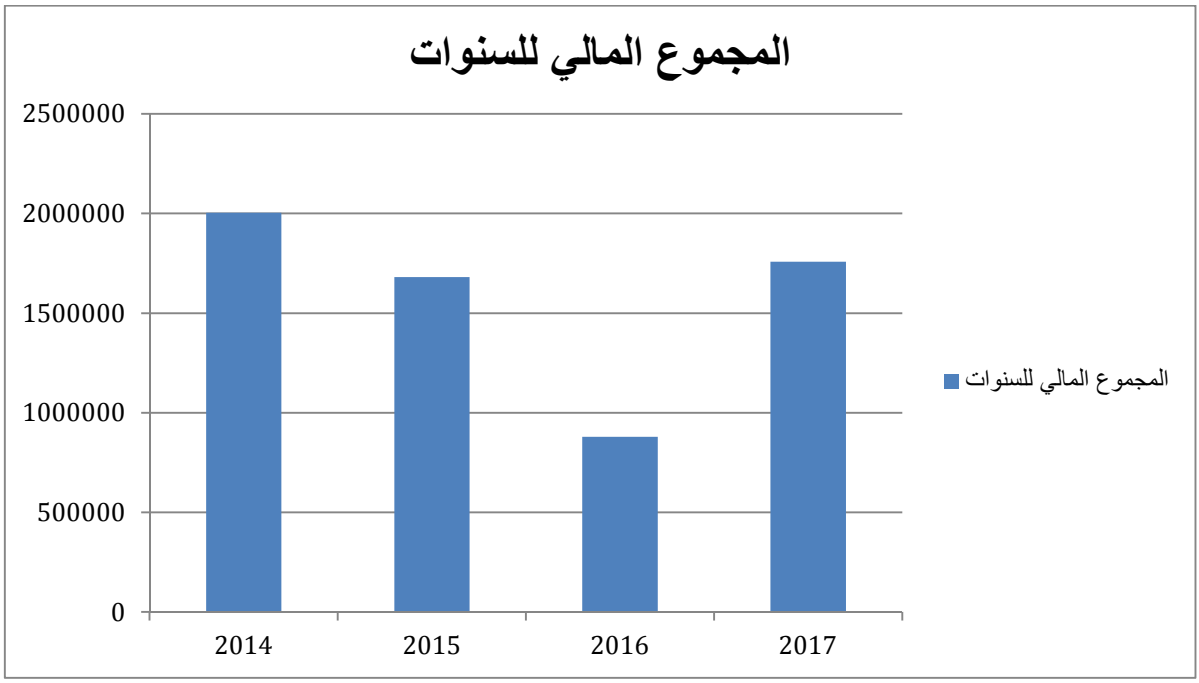

المصدر: من إعداد الطالبين حسب معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.لولاية تيسمسيلت

نلاحظ أن التهيئة العمرانية استحوذت على أكبر نسبة تمويل في إطار المخطط البلدي للتنمية بمبلغ إجمالي قدره 2622381دج بـ 323 عملية، ويليه قطاع مسالط والطرق بغلاف مالي قدره 2026391دج بـ: 212 عملية، ويليه شبكة التطهير بغلاف مالي قدره 597379دج بـ: 146 عملية، ويليه قطاع ربط المياه الصالحة للشرب بغلاف مالي قدره 378679دج بـ: 127 عملية، ثم تأتي القطاعات الأخرى مثل الصحة بـ: 29 عملية بغلاف مالي قدره 107326دج، ثم تأتي القطاعات الأخرى مثل: الرياضة والبيئة والبريد والمواصلات

بأغلفة مالية منخفضة، وهذا راجع إلى الفترة 2014-2017 التي مرت بأزمة مالية وسببها إنخفاض سعر البترول، إلا أن الميزانية المرصدة للتنمية المحلية غير كافية لتحقيق أهدافها وهذا رابج إلى الجهاز التنفيذي القائم على مشاريع الولاية بعدم الإهتمام والمراقبة المستمرة للمشاريع (في تحقيق القفزة المرجوة للتنمية المحلية "سياسة البريكولاج المعروفة على النظام المسير للدولة").

الجدول رقم (03-02): طلبات العمل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية حسب البلديات للمدة 2014-2017:

البلديات	2014		2015		2016		2017	
تيسمسيلت	27	257194	19	224599	14	85181	72	710903
أولاد بسام	7	66635	6	76610	0	0	5	29306
خميستي	16	108448	13	158676	5	42059	14	62690
العيون	21	128030	4	76297	5	36682	8	55358
ثنية الحد	11	167727	2	9539	12	101310	3	168662
سيدي بوتشنت	7	67697	4	60171	2	20984	4	27510
برج الأمير عبد القادر	10	73324	7	61039	7	36986	7	61741
اليوسفية	8	27278	7	46051	5	65115	9	32876
عماري	14	84100	11	78020	7	24755	8	48565
سيدي عابد	8	54789	11	84516	9	40637	4	28686
المعاصم	10	59932	10	76990	7	44626	19	75421
برج بونعامة	18	155707	10	72444	8	52970	9	59625
بني شعيب	7	16766	14	66121	5	19583	4	22603
بني لحسن	13	69426	13	58474	8	23442	3	25618
سيدي سليمان	14	89865	15	68143	9	44196	5	20638
الأزهرية	26	96749	4	17780	8	89270	13	49822
بوقائد	16	81584	11	92701	9	35398	2	24600
الأربعاء	28	84107	8	50725	8	17447	6	39089
لرجام	18	55737	16	115068	7	23461	17	111113
الملعب	19	76031	6	73162	5	19219	13	42889
سيدي العنتري	21	89042	12	69862	6	22085	4	24835

تملاحت	4	93420	10	40288	9	34245	8	35372
المجموع	**232**	**2003588**	**213**	**1680276**	**155**	**879651**	**237**	**1757942**

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

الشكل رقم (03-02): طلبات العمل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية حسب البلديات للمدة 2014-2017:

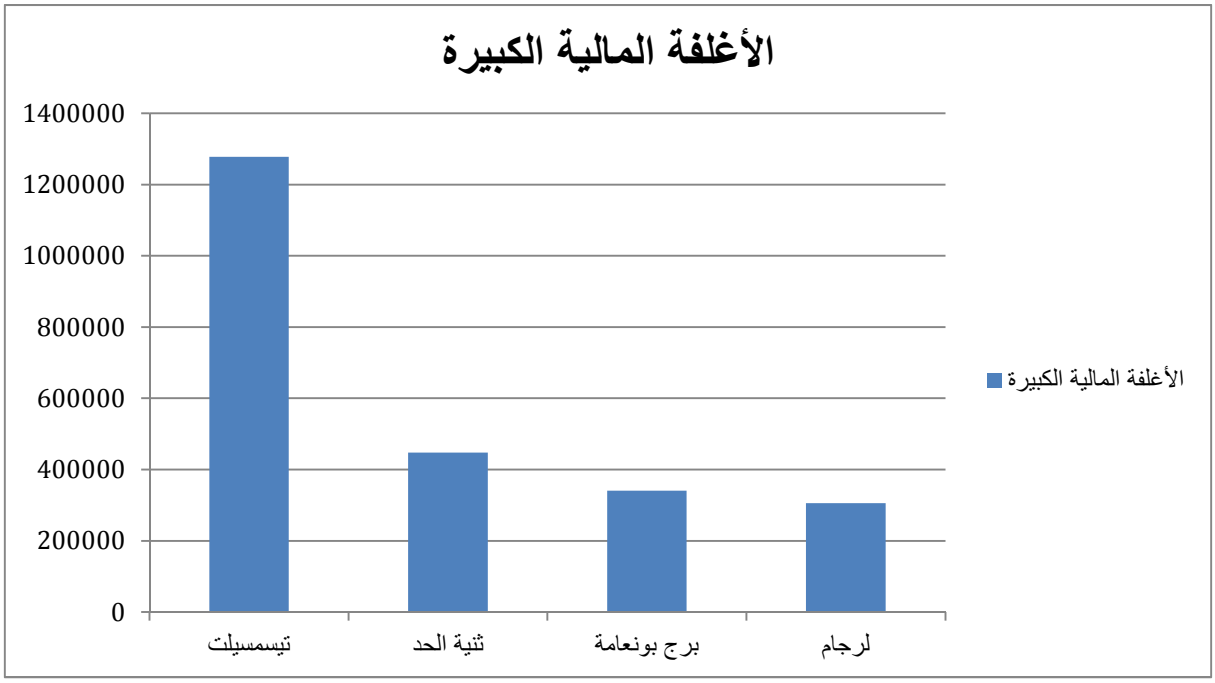

المصدر: من إعداد الطالبين حسب معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

من خلال الجدول نلاحظ أن بلدية تيسمسيلت إستفادت في خلال الفترة 2014-2017 من غلاف مالي للتنمية المحلية قدره 1277877دج بـ: 132 مشروع وهذا قصد تحقيق التنمية المحلية ومساهمتها في الرفع من جباية البلدية، ثم تأتي بلدية لرجام بغلاف مالي قدره 305399دج بتمويل 58 عملية خلال لالفترة المشار إليها في الجدول وتأتي بلدية الأزهرية في المرتبة الثالثة من التمويل بقدر غلاف مالي 253621دج بـ: 51 عملية وتأتي بلدية الأربعاء في المرتبة الرابعة بغلاف مالي يقدر 91368 دج.

وحسب الأغلفة المالية نجد أول بلدية هي تيسمسيلت بغلاف مالي قدره 1277877دج تم تليها ثنية الحد بغلاف مالي قدره 447238دج ثم برج بونعامة بغلاف مالي قدره 3407460دج وفي المرتبة الرابعة بلدية لرجام 305399دج.

المطلب الأول: حصيلة المخطط البلدي للتنمية PSD:

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازنات الجهوية، حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة، كما تخص هذه البرامج القطاعات: برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي وتبلغ رخصة برامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب برنامج التوزيع المكلف بالمالية ببرامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ويبرز هذا المحور في الملحق المادي للبرامج المعتمدة أو المقياس أو المؤشرات الأخرى ويتكون هذا البرنامج من العناصر التالية:

1- البرنامج العادي.
2- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
3- البرنامج الاستعجالي.
4- البرنامج التكميلي.

الجدول رقم (03-03): رخص البرامج الممنوحة للولاية بما فيها إعادة التقييم في إطار PSD حسب القطاعات للفترة 2014-2017:الوحدة: 10 ^{3} دج

القطاع/السنوات	2014		2015		2016		2017	
	عدد المشاريع	رخصة البرنامج	عدد المشاريع	رخصة البرنامج	عدد المشاريع	رخصة البرنامج	عدد المشاريع	رخصة البرنامج
الصناعات المصنعة	0	0	0	0	0	0	0	60 000
الفلاحة والري	18	5 356 000	2	1 201 200	1	870 000	0	250 000
الخدمات المنتجة	4	210 000	0	0	0	149 000	0	0
المنشآت الاقتصادية والإدارية	19	4 448 200	0	1 478 600	1	45 000	0	84 000
المنشآت الاجتماعية والثقافية	27	6 961 000	0	75 000	0	57 000	0	8 000
التربية والتكوين	36	3 208 400	1	2 014 000	1	343 300	0	538 124
البناء	4	3 512 000	1	1 000	0	30 000	0	
المجموع	**108**	**23 695 600**	**4**	**4 769 800**	**3**	**1 494 300**		**880 124**

المصدر : من إعداد الطالبان حسب معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (03-03): رخص البرامج الممنوحة للولاية بما فيها إعادة التقييم في إطار PSD حسب القطاعات للفترة 2014-2017:

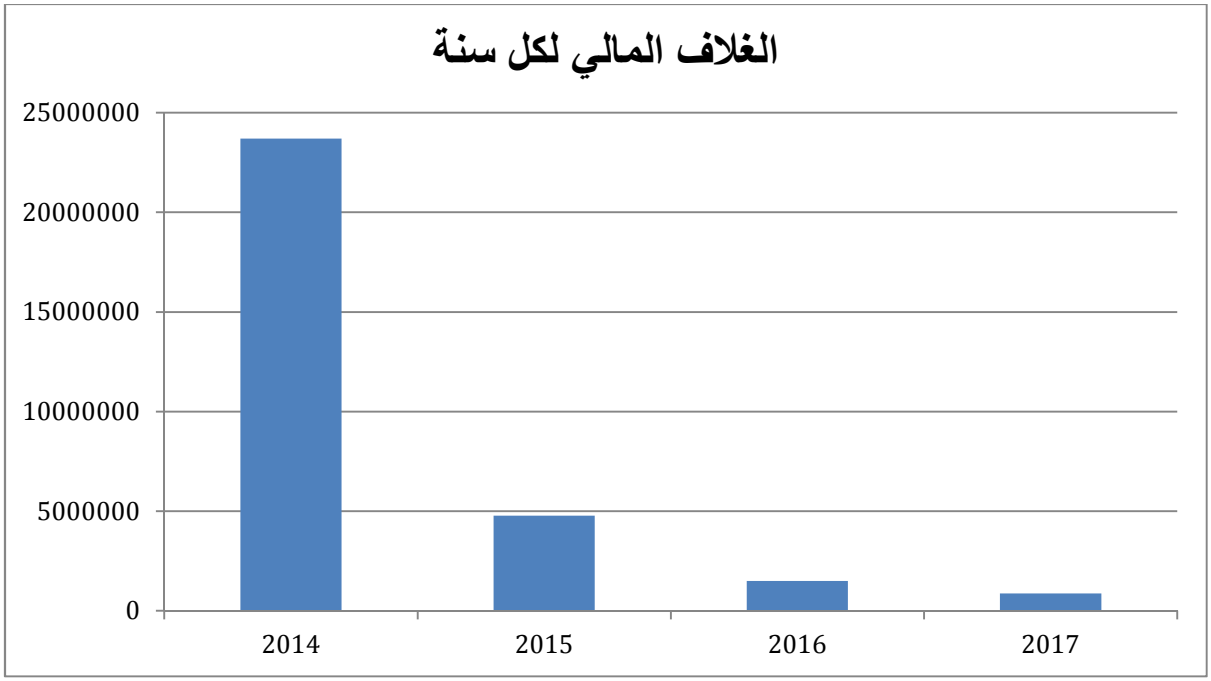

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانيةلولاية تيسمسيلت.

أول نقطة يمكن إستخراجها من الجدول لمجرد النظر إليه وهو أن إستفادة كل القطاعات من التمويل لسنة 2014 وكان عدد المشاريع 108 عملية تمويل بغلاف مالي قدره 23695000دج، وبعد ذلك نلاحظ في الجدول والشكل إنخفاض حاد في تمويل المشاريع للسنوات التالية 2015-2016-2017 أين تم تغطية تمويل عملية 03 مشاريع وغلاف مالي قدره 1494300دج وفي سنة 2017 تم تجسيد تمويل المشاريع حسب القطاعات المذكورة في الجدول.

ومن خلال الجدول والشكل نلاحظ تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 وسياسات الترشيد للنفقات وكان له الأثر السلبي على التنمية المحلية المستدامة لولاية تيسمسيلت.

الجدول رقم (03-03): اعتمادات الدفع الممنوحة للولاية في إطار PSD حسب القطاعات للفترة 2014-2017:

الوحدة: 10 ^{3} دج

القطاع/السنوات	2014	2015	2016	2017
الصناعات المصنعة	230 060	226 221	184 828	72 263
الفلاحة والري	5 128 836	4 446 674	3 434 890	1 839 111
الخدمات المنتجة	641 597	551 716	398 757	270 805
المنشآت الاقتصادية والإدارية	7 572 506	9 393 718	6 905 256	3 086 402
التربية والتكوين	14 775 638	14 144 885	12 927 168	4 041 225
المنشآت الاجتماعية والثقافية	9 966 060	9 548 793	9 009 582	2 479 298
البناء	3 362 338	3 367 921	3 249 562	255 735
المجموع	**41 446 975**	**41 453 707**	**35 925 215**	**11 972 577**

المصدر :من إعداد الطالبان حسب معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

الشكل رقم (03-04): اعتمادات الدفع الممنوحة للولاية في إطار PSD حسب القطاعات للفترة 2014-2017:

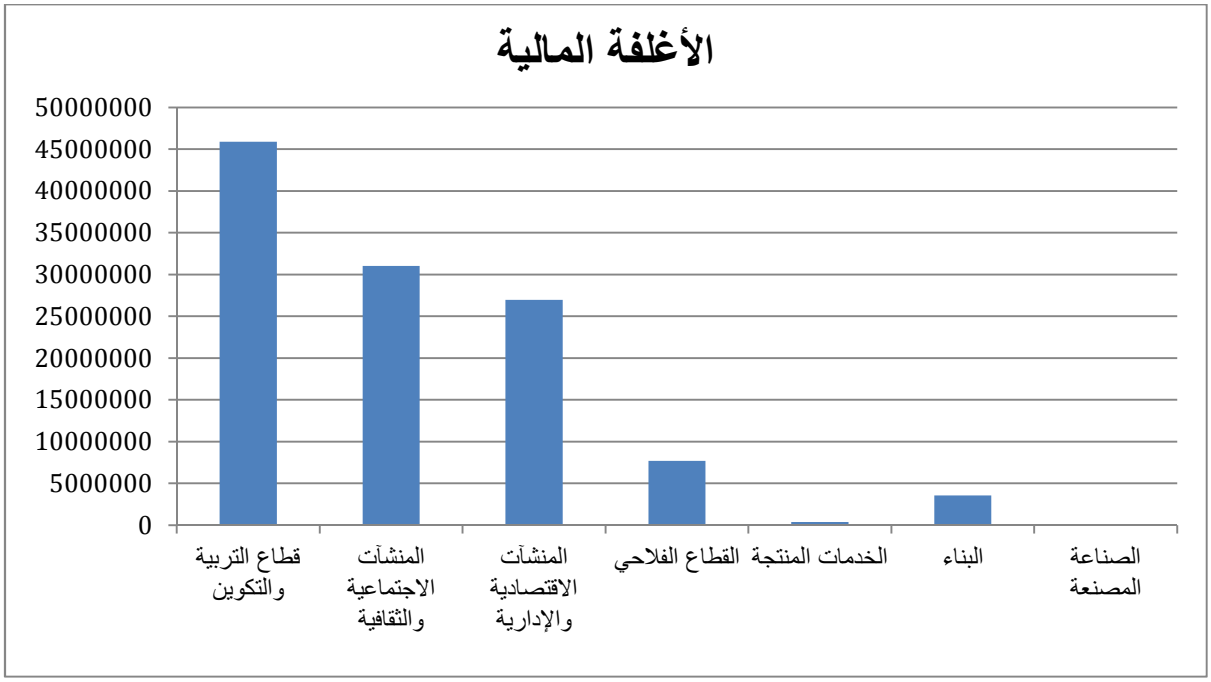

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات مديرية البرمجة لولاية تيسمسيلت

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن أكبر إستفادة مالية خلال الفترة 2014-2017 كانت من قطاع التربية والتكوين بـ: 38 مشروع بغلاف مالي قدره 45888916دج، من إجمالي الحصيلة المالية مستفيد من الولاية في ظل برنامج القطاع الغير ممركز بمجموع 115 عملية، وتأتي المنشآت الاجتماعية والثقافية في المرتبة

الثانية وأكبر عملية تمويلية للفترة المشار إليها في الجدول بـ: 27 عملية مشروعية، ثم إنعدمت في السنوات المتتالية 2015-2016-2017 وكانت وكما خصص لها غلاف مالي قدره 31003733دج، ويأتي في المرتبة الثالثة المنشآت الاقتصادية والإدارية بـ: 20 مشروع بغلاف مالي قدره 26957882دج، وتأتي القطاعات الأخرى، الفلاحة والري 18 عملية ثم الخدمات المنتجة 04 ثم البناء 04 والصناعات المصنعة في الأخير بـ: 00 عملية.

كما نرى أن الأغلفة المالية المرصدة في هذا البرنامج تبقى بعيدة كل البعد في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وهذا راجع إلى سياسات ترشيد النفقات التي نتجت عن إنخفاض أسعار البترول في هذه الفترة مما سبب ركود في التنمية المحلية، وكذلك راجع لتقصير الجهاز التنفيذي بولاية تيسمسيلت.

المبحث الثالث: حصيلة البرامج بالوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM:

المطلب الأول: تقيم الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM:

لمحة تاريخية:

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل .

الوكالة ومهامها:

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما،
- دعم و نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم،
- منح سلف بدون فوائد،
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم،
- ضمان متابعة الأنشطة ا لتي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة، تكلف الوكالة على وجه أخص، بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدون من الجهاز،
- نصح و دعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض،
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، و ذلك لحساب الوكالة.

الشبكة العملية

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.

الفوائد والمساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر:

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قرض بنكي بدون فوائد.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 000 100دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 000 250 دج على مستوى ولايات الجنوب.
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

المطلب الثاني: حصيلة برامج الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM لولاية تيسمسيلت

الجدول رقم (03-05): توزيع الملفات الممولة لسنة 2014 حسب النشاط والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية كلفتها من: 1.00دج إلى غاية 1.000.000.00دج:

قطاع النشاط	ذكور	إناث	المجموع
الفلاحة	631	571	**1202**
الصناعة	4	281	**285**
أشغال ع بناء وري	98	0	**98**
الخدمات	41	178	**219**
الحرف	8	868	**876**
الصيد البحري	4	0	**7**
المجموع	**786**	**1898**	**2684**

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (03-06): توزيع الملفات الممولة لسنة 2014 حسب النشاط والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية كلفتها من: 1.00دج إلى غاية 1.000.000.00دج:

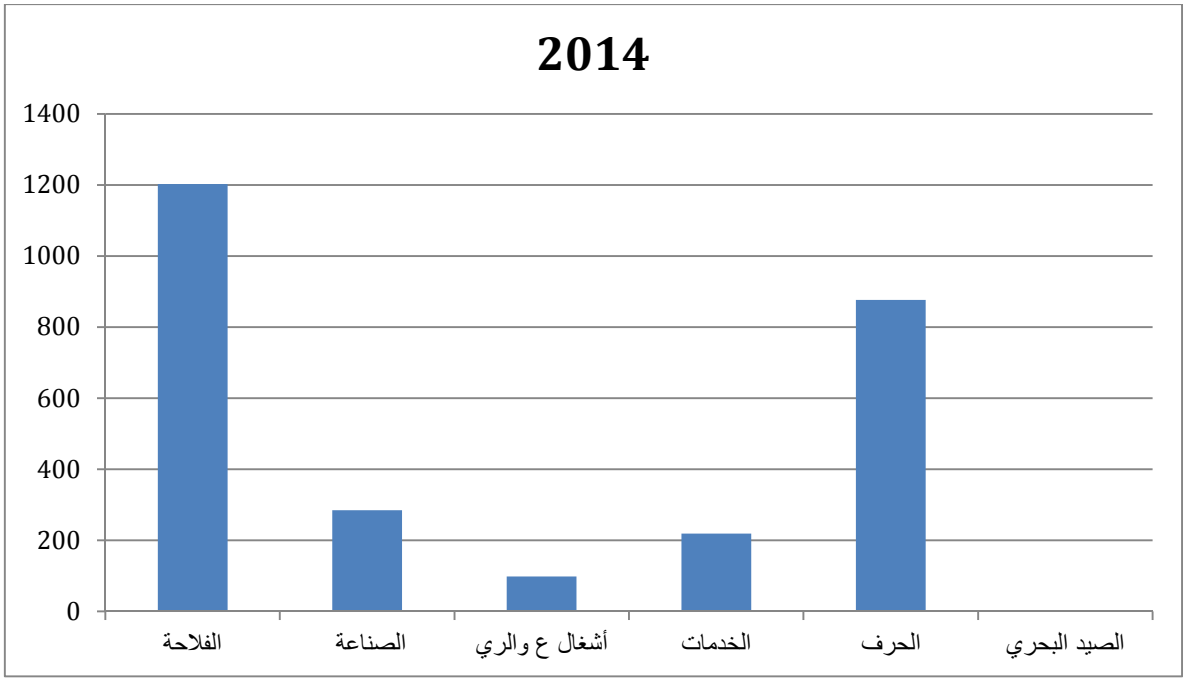

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

يمكن أن نميز إتجاهين لهذه الوكالة، حيث تساهم في إنشاء المؤسسات والمشاريع الجديدة بالإضافة إلى التمويل المستثمر في مجال شراء المواد الأولية والعتاد، ويمكن تلخيص حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ تأسيسها سنة 2005 إلى غاية 2017 في هذين النقطتين وهما:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن 2014-2017:

- استحواذ القطاع الفلاحي حسب الجنس (ذكور وإناث) من عملية التمويل بـ: 1202 بإجمالي قدره 1202000000دج .

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن قطاع الفلاحة يحتل الصدارة بـ: 1202 ملف ممول بمبلغ قدره: 1202000000دج، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذا القطاع لا يحتاج بالضرورة لأموال كبيرة من جهة والزيادة في إعداد لزيادة التحفيز بالإستثمار، والحرف على مستوى الولاية تحتل المرتبة الثانية 876 ملف ممول بـ: 876000000دج وهذا راجع إلى زيادة الوعي بأهمية القطاع على مستوى الولاية، بالإضافة إلى الإدراك

المستمر للعائدات التي يمكن استغلالها من خلال خصائص المنطقة في هذا المجال، في حين يمكن ارجاع القطاعات الأخرى احتلال كل من قطاع الصناعة العمومية وأشغال العمومية والري والصيد البحري (388-288-123-4)، وهذا بالنسبة للمواد الأولية لتمويل الميزانية.

الأسباب التالية:

1- تلك القطاعات ترتب بشكل تصاعدي من حيث الموارد المالية اللازمة لإقامة مشاريع بهذا.

2- النقص في إستعمال تكنولوجيا تقنيات الإنتاج، حيث يقل في قطاع الحرف ويزيد في قطاع الصناعة.

3- الإعتماد على العمالة البسيطة وقليلة في قطاع الخدمات والأشغال العمومية والري.

4- إتجاه المستثمر إلى وكالة الدعم مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم (03-06): توزيع الملفات الممولة لسنة 2014 حسب النشاط والجنس بمشاريع شراء العتاد المقدرة كلفتها إلى غاية 1.000.000.00دج:

قطاع النشاط	ذكور	إناث	المجموع
الفلاحة	6	3	**9**
الصناعة	6	6	**12**
أشغال ع بناء وري	27	0	**27**
الخدمات	18	6	**24**
نقل البضائع	322	0	**322**
طاكسي	34	0	**34**
الحرف	0	0	**0**
التجارة	8	0	**8**
المجموع	**415**	**15**	**430**

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (03-06): توزيع الملفات الممولة لسنة 2014 حسب النشاط والجنس بمشاريع شراء العتاد المقدرة كلفتها إلى غاية 1.000.000.00دج:

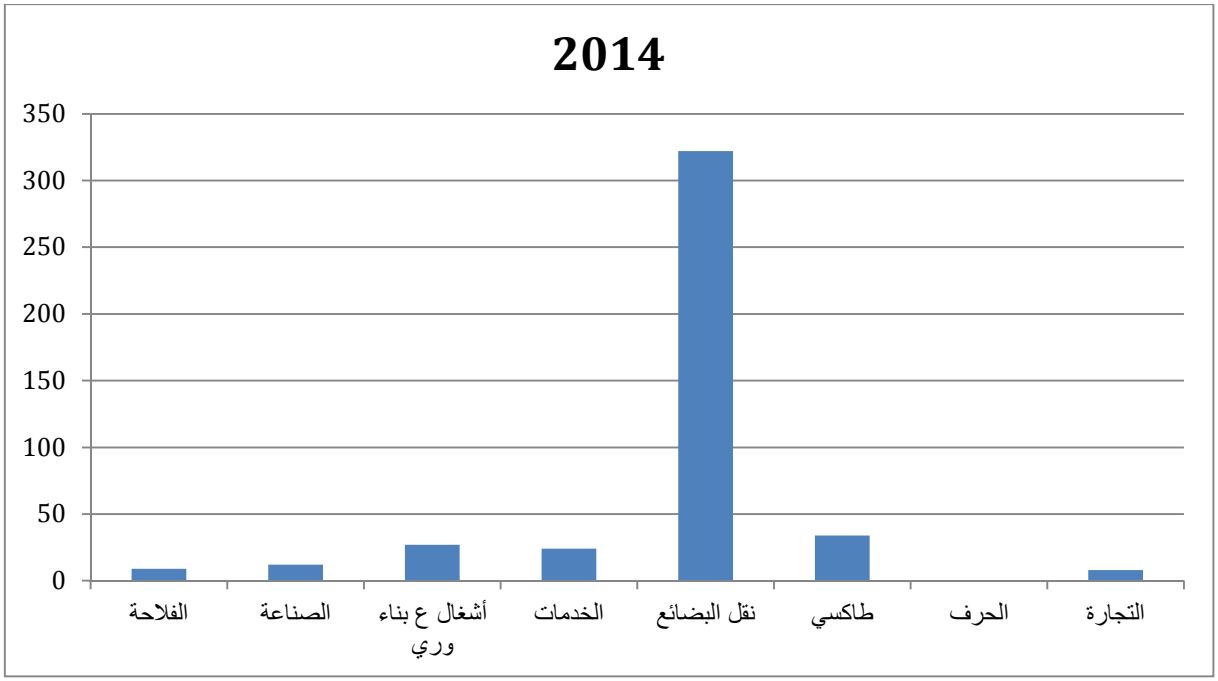

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

أيضا يمكننا أن نرى إتجاهين لهذه الوكالة حيث تساهم في تمويل المشاريع والمؤسسات في الوسائل مثل العتاد، بنسبة إلى المستثمرين في مجال شراء العتاد.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن 2014-2016 تم تدعيم قطاع النقل والبضائع بـ: 322 ملف ممول بمبلغ قدره 322000000دج ويمكن إرجاعه ذلك إلى أن هذا القطاع في تسهيل عملية المواصلات، نسبة إلى القطاعات المنتجة ويحتل المرتبة الثانية الأشغال العمومية والبناء والري بـ: 70 ملف ممول بمبلغ قدره: 70000000دج، وهذا راجع إلى ضرورة احتياج هذا القطاع إلى وسائل البناء والري في مساهمته في التنمية المحلية بالنسبة لولاية تيسمسيلت ،ثم تأتي الخدمات بـ: 35 ملف ممول بمبلغ: 35000000دج.

ثم تأتي إقتناء التمويل في شراء السيارات الطاكسي وذلك بتمويل 34 ملف ممول بنسبة 34000000دج وذلك الإحتياج هذا القطاع النقل الحضري في تسهل وتطوير التنمية المحلية في توفير الخدمات

بأسرع وقت والقطاع على نسبة البطالة والتي يشرف الولاية تيسمسيلت، ثم تأتي القطاعات التبقية مثل: الفلاحة والصناعة بنسبة ضئيلة تتمثل في 19 ملف الصناعة، 17 ملف التجارة 8 ملفات.

وفي الأخير نرى بأن المرأة تساهم في التنمية المحلية بالنسبة لولاية تيسمسيل في إعطائها كل الأهمية في تطوير عدة القطاعات وخاصة الحرفية والفلاحية، وهذا ما يجعل مؤشر التشغيل يرتفع بنسبة ملحوظة.

إلا أن هذه المشاريع تبقى بدون متابعة ومراقبة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تيسمسيلت لنقص التجربة في مجال التسيير من طرف المستثمرين، وغياب الجهاز التنفيذي بالنسبة للولاية.

الجدول رقم (03-07): توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2015 شراء المواد الأولية حسب قطاع النشاط والجنس:

قطاع النشاط	ذكر	أنثى	المجموع
الفلاحة	205	255	**460**
الصناعة	18	604	**622**
أشغال ع بناء والري	29	79	**108**
الخدمات	18	102	**120**
المجموع	**270**	**1040**	**1310**

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

الجدول رقم (03-08): توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2015 حسب قطاع النشاط والجنس:

قطاع النشاط	ذكر	أنثى	المجموع
الفلاحة	0	0	**0**
الصناعة	1	4	**5**
أشغال ع بناء والري	12	0	**12**
الخدمات	102	7	**109**
المجموع	**115**	**11**	**126**

المصدر: من إعداد الطالبان الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (03-07): توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2015 شراء المواد الأولية حسب قطاع النشاط والجنس:

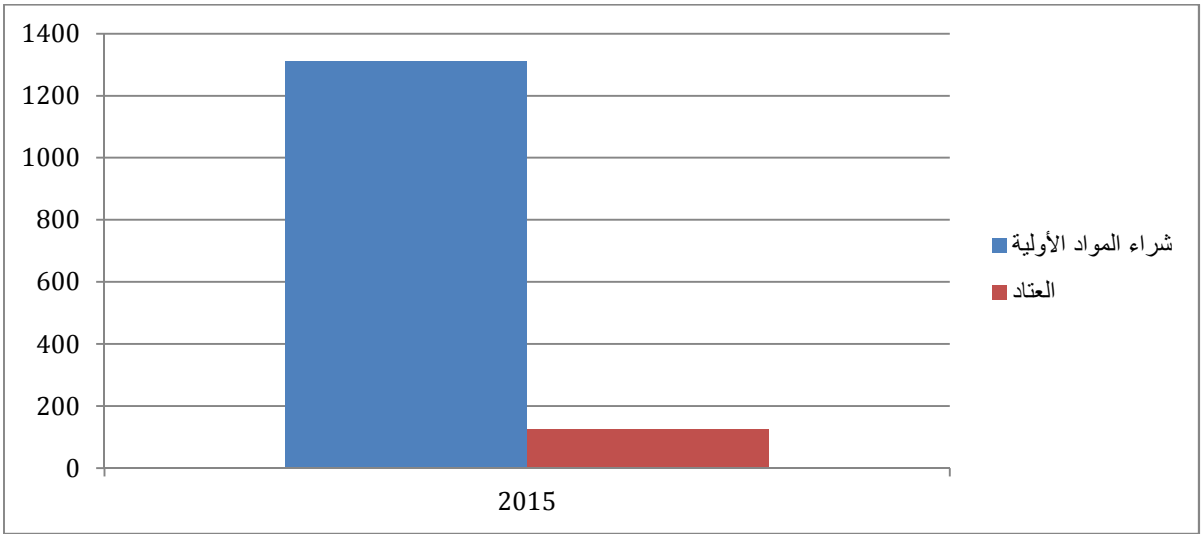

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

نلاحظ من خلال الجدولين والشكل أن الدور الذي تسجله المؤسسات الصغيرة والمصغرة في توفير مناصب الشغل لسكان ولاية تيسمسيلت، حيث سجلت ولاية تيسمسيلت من خلال الفترة 2015-2017 تطور لعدد العمال في المؤسسات، حيث كانت سنة 2015 وظفت حوالي 1310 عامل، حيث كان نسبة الإناث أكبر من الذكور بنسبة تفوق 90.05% وهذا ما يعكس نجاعة البرامج والسياسات الداعمة لدور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تيسمسيلت في هذه المدة بينما سجلت الولاية إنخفاض في مساهمة هذه المؤسسات في ميدان التشغيل لسنة 2016 إنخفاض بنسبة كبيرة أي ما يقارب 936 بنسبة الشغل في شراء المواد الأولية ما يقارب 66 منصب في شراء العتاد.

بالرغم من زيادة المؤسسات الصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت إلا أن مساهمتها في تطوير مناصب العمل إنخفضت وهذا راجع إلى التفتيش والتمويل من طرف الحكومة وهذا مرتبط بإنخفاض إلى تجميد التشغيل وتمويل المشاريع بنسبة كبيرة مما أدى إلى إنخفاض في معدل التشغيل وزيادة نسبة البطالة في الولاية بين فترة 2016 إلى 2018، وبأن المؤسسات الصغيرة والمصغرة توفر من 01 إلى 09.

الجدول رقم (03-09): توزيع الملفات الممولة لسنة 2016 حسب النشاط والجنس بمشاريع شراء العتاد المقدرة كلفتها إلى غاية 1.000.000.00دج:

قطاع النشاط	ذكر	أنثى	المجموع
الفلاحة	8	0	**8**
الصناعة التقليدية	7	0	**7**
أشغال ع البناء والري	43	0	**43**
الخدمات	17	8	**25**
المجموع	**75**	**8**	**83**

المصدر:من اعداد الطالبين حسب المعطيات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصر لولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (03-09): توزيع الملفات الممولة لسنة 2016 حسب النشاط والجنس بمشاريع شراء العتاد المقدرة كلفتها إلى غاية 1.000.000.00دج:

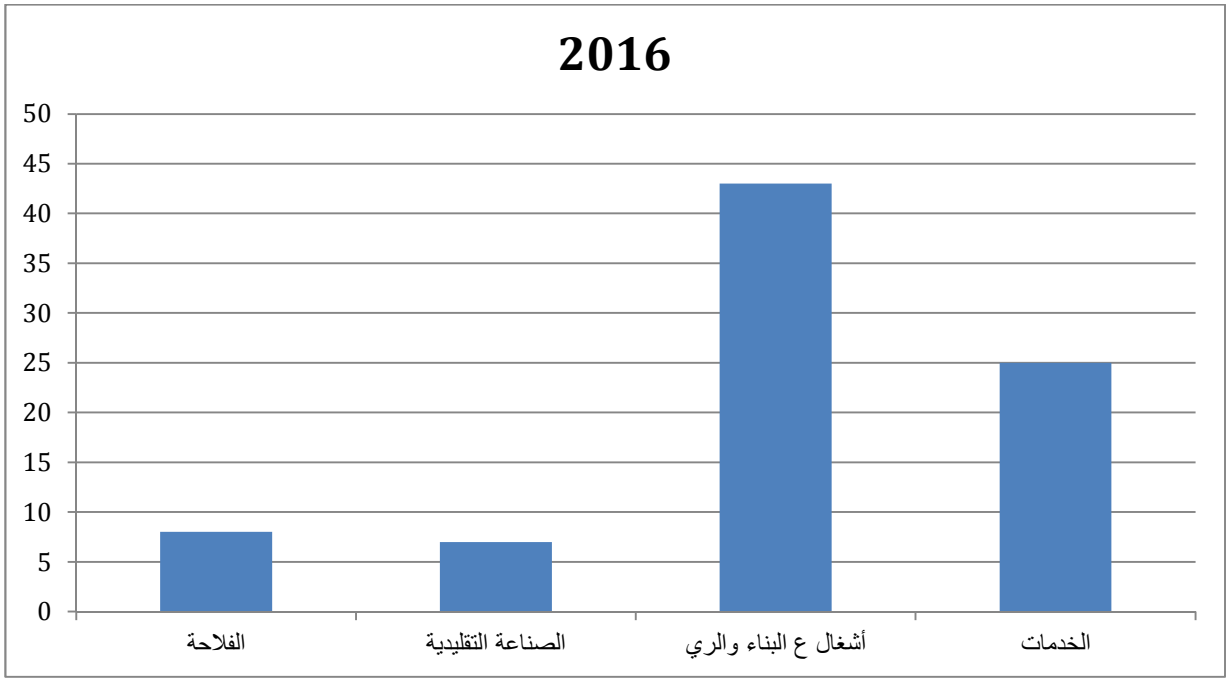

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أنه تم تمويل أربعة قطاعات وكانت الحصة الكبيرة لقطاع الأشغال العمومية والبناء والري، بتمويل 43 مشروع بمبلغ قدره 43000000دج ثم الخدمات بـ: 25 مشروع حسب الجنس (ذكر وإناث) بمبلغ قدره: 25000000دج، ثم يليه قطاع الفلاحة بـ: 8 مشاريع بمبلغ قدره: 8000000دج والصناعة التقليدية بـ: 7 مشاريع بمبلغ قدره: 7000000دج.

وهذا يعكس وضعية التنمية المحلية في الولاية بتأثر من الأزمة المالية حيث كانت سنة 2016 هي سنة تجميد عدة مشاريع وذلك بتاريخ: 2016/01/21 مما جعل نقص كبير في التمويل مما أثر على سياسة التشغيل.

الجدول رقم (03-10): توزيع الملفات الممولة لسنة 2016 حسب النشاط والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية كلفتها من: 1.00دج إلى غاية 1.000.000.00دج:

قطاع النشاط	ذكر	أنثى	المجموع
الفلاحة	82	75	**157**
الصناعة	9	94	**103**
أشغال ع البناء والري	25	0	**25**
الخدمات	17	52	**69**
الحرف	2	154	**156**
المجموع	**135**	**375**	**510**

المصدر: من إعداد الطالبان الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (03-10): توزيع الملفات الممولة لسنة 2016 حسب النشاط والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية كلفتها من: 1.00دج إلى غاية 1.000.000.00دج:

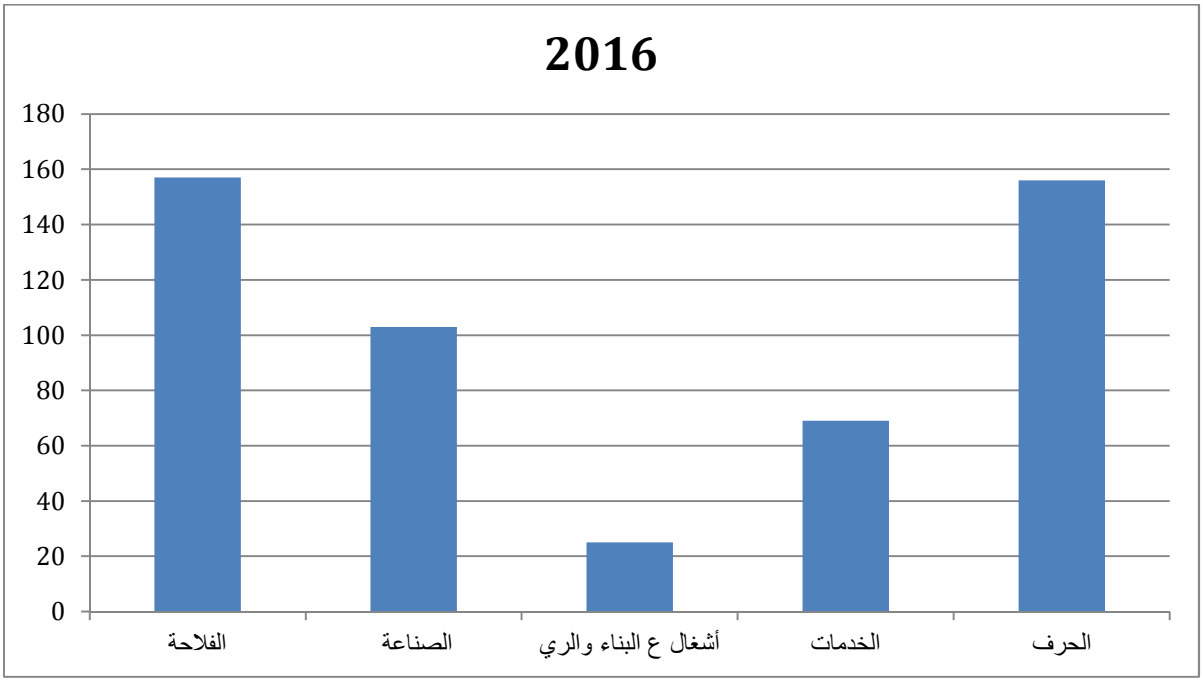

المصدر: من إعداد الطالبان الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أنه تم تمويل عدة قطاعات في سنة 2016 بالمواد الأولية المقدرة تكلفتها من 1دج إلى 1000000دج وهي خمس قطاعات، حيث كانت أكبر نسبة من التمويل لقطاع الفلاحية بـ: 157 مشروع وتكلفته بـ: 157000000دج، ثم يليه قطاع الحرف بـ: 156 مشروع مقدر بـ: 156000000دج ثم يأتي قطاع الصناعة بـ: 103 مشروع وتكلفته 103000000دج، ثم يليه الخدمات بـ: 69 مشروع مقدر بـ: 69000000دج، ثم يأتي قطاع الأشغال العمومية والبناء والري بـ: 25 مشروع وقدره: 25000000دج، إلا أن لجنس الإناث نسبة في تحقيق التنمية المحلية في الولاية بإقتحامها عالم الشغل وتحقيق عن نسبة البطالة، إلا أن هذا يبقى بعيد عن تحقيق سياسة التنمية المحلية المستدامة في الولاية لأن غياب مراقبة المشاريع ومرافقة الشباب المتحصل على هذه الورشات

الجدول رقم (03-11): توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب النشاط والجنس (شراء العتاد) 2017:

قطاع النشاط	ذكر	أنثى	المجموع
الفلاحة	1	1	**2**
ETPH	35	0	**35**
الصناعة	6	2	**8**
الخدمات	9	2	**11**
الحرف	1	3	**4**
النقل	0	0	**0**
المجموع	**52**	**8**	**60**

المصدر : من إعداد الطالبان الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (03-11): توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب النشاط والجنس (شراء العتاد) 2017

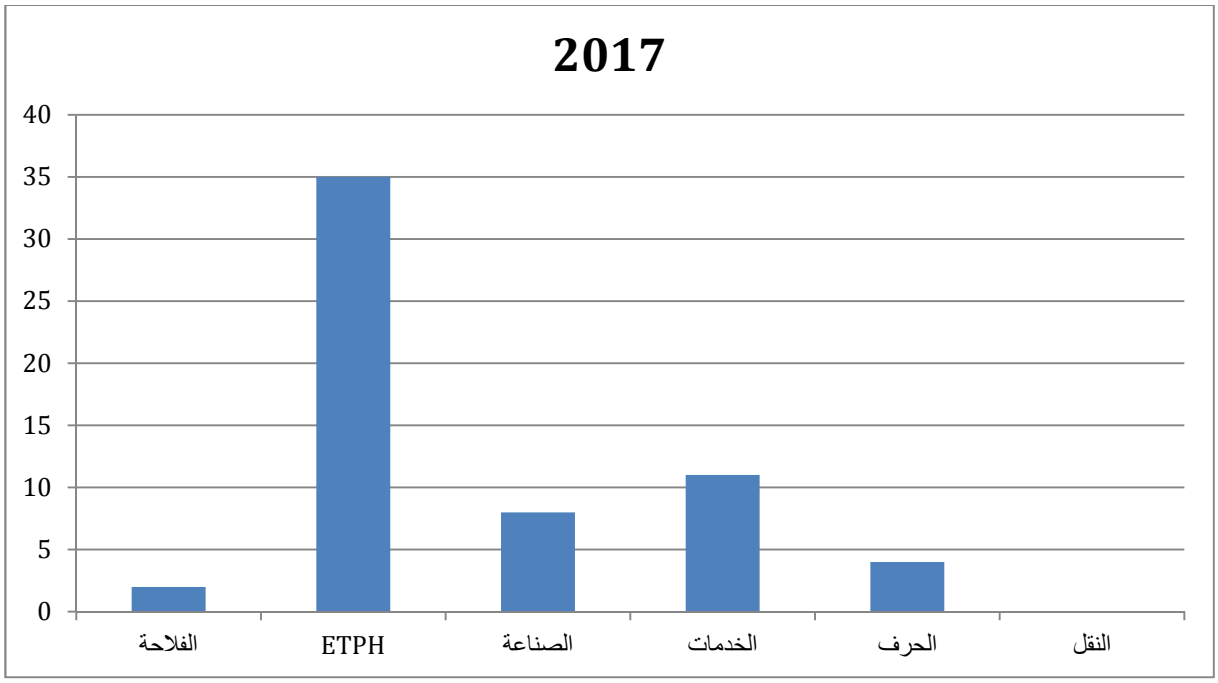

المصدر: من إعداد الطالبان حسب معطيات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة لها دور في تحقيق التنمية المحلية بخلق مناصب الشغل لدى المستثمرين المحليين لولاية تيسمسيلت.

وخلال سنة 2017 لاحظنا أن نسبة التنمية المحلية المستدامة لولاية تيسمسيلت تراجعت وهذا راجع إلى الأسباب التي تمر بها الدولة بأسباب إنهيار أسعار البترول، ومن الجدول سنخلص أن قطاع الأشغال العمومية بالبناء والري قد إحتل المرتبة الأولى في إستحداث مناصب الشغل بـ: 35 منصب والثانية الخدمات بـ: 11 منصب، الصناعة بـ: 8 والحرف 4 مناصب.

إلا هذا يبقى قطاع يبقى الاستثمار بعيد على تحقيق النمو الاقتصادي وهذا راجع غياب المرافقة المشاريع من طرف الجماعات المعنى والمختص.

الجدول رقم (03-12): توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب النشاط والجنس (شراء المواد الأولية) 2017:

قطاع النشاط	ذكر	أنثى	المجموع
الفلاحة	20	69	**89**
ETPH	21	0	**21**
الصناعة	0	90	**90**
الخدمات	4	39	**43**
الحرف	2	129	**131**
المجموع	**47**	**327**	**374**

المصـــدر: من إعداد الطالبان الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (03-17): توزيع مناصب الشغل المحدثة حسب النشاط والجنس (شراء المواد الأولية) 2017:

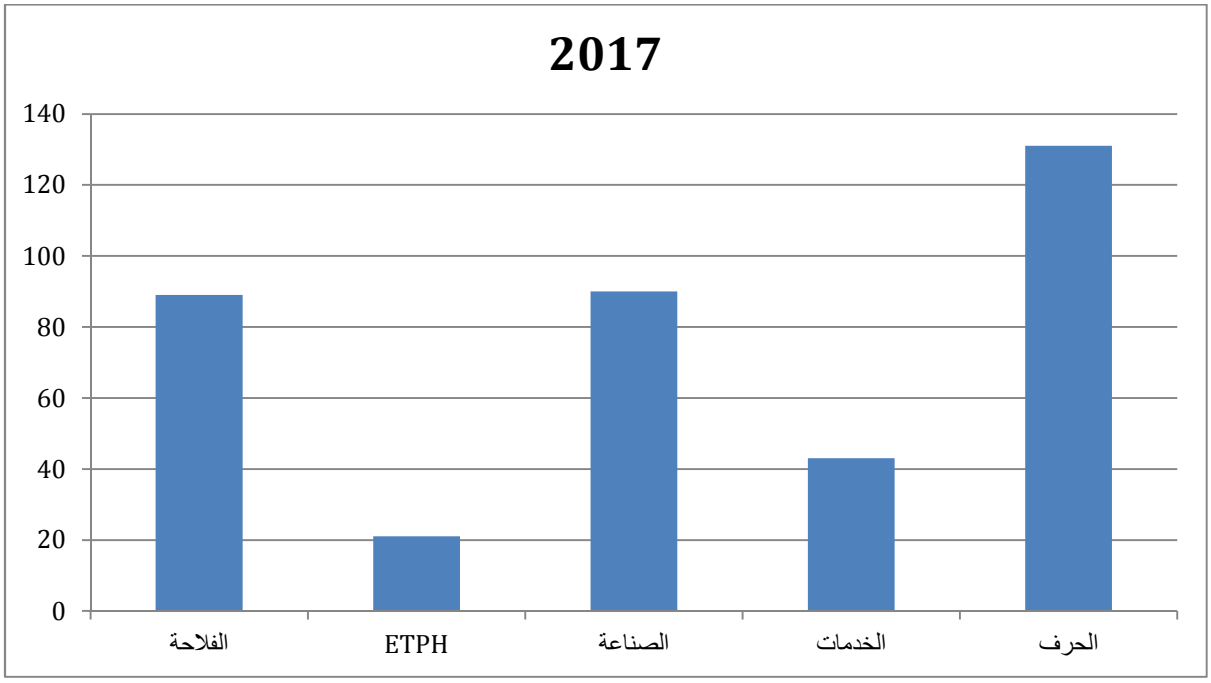

المصدر: من إعداد الطالبان الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الحرف كان له الصدارة في خلق العمل لسنة 2017 بـ: 131 منصب ،والصناعة 90 منصب والفلاحة 89 منصب، ثم الخدمات 43 منصب، ثم الأشغال العمومية والبناء والري، وهذه المناصب مشتركة فيها الجنسين الذكور والإناث ومن خلال الجدول نحلل أن المرأة لها دور هام في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تيسمسيلت.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا العمل بمحاولة الإسقاط ما جاء في الدراسة النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية تيسمسيلت، فوجدنا ولاية تيسمسيلت تحتوي على إمكانيات ومؤهلات لتكوين مكان الاستثمار في تشجيع الأفراد المحليين من خلال إقامة مشاريعهم في تحقيق مطالبهم التنمية المحلية المستدامة على المستوى الوطني.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع التنمية المحلية المستدامة في ولاية تيسمسيلت، بداية عرض البرنامج والمخططات التي وضعتها الدولة للمنطقة والتي حققت النتائج الموضحة رغم العراقيل التي تعرض إليها، حيث ساهمت هذه البرامج في مناخ استثماري مقبول وهيأت لبروز المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها للمؤسسات الصغيرة والمصغرة على أرضية ولاية تيسمسيلت إنطلاقا من تسليط الضوء على واقعها (تطورها، تنوعها...الخ) ومن هلال دراستنا الميدانية في مديرية الميزانية ومتابعة الميزانية اتضحت مساهمة مختلف مجالات الاقتصادية والاجتماعية المبينة من خلال مساهمتها في رفع معدلات التشغيل في أهميتها وتغطية احتياجات المحلية للولاية وتطوير الإرادات البلديات من أجل توفير فرص استثمارية وتقليص من المعوقات والمشاكل التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي تحد من دورها في تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة وبالتالي الحد من التنمية الوطنية والتي تأتي في مقدمتها مشكلة التمويل واستمرارية تطوير هذا القطاع.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بالدور التنمية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة – دراسة حالة تسمسيلت – ولمحاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة " :في ما هو الدور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة ".

قمنا في البداية بمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمصغرة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات ومن خلال تحليلنا لهذه التعاريف يظهر لنا جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها، والتعارف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات ولا يمكن تحديدها بدقة ومن الصعب إعطاء تعريف واحد لها فالفرق شاسع بين المؤسسة الأوروبية و الدول النامية ثم تطرقنا إلى خصائصها ومميزاتها حيث وجدنا أن هذه المؤسسات ذات مرونة وقدرة على التغيير السريع وذلك في ظل التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى فعاليتها وكفاءتها وكذلك قدرتها على الابتكار والتطوير، ثم قمنا بالتعرف على مصادر وأساليب تمويلها فمصادر تمويلها تتمثل في التمويل الذاتي بالإضافة إلى المصادر الخارجية أما بالنسبة لأساليب تمويلها فنجد منها التمويل الضرائب المحلية

ثم ارتأينا لما سبق إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الدول النامية والمتقدمة نظرا لتأثيرها الايجابي على الاقتصاديات العالمية بالإضافة إلا أنها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي ثم ذكرنا عوامل نجاحها والمشاكل التي تعترضها والتي من بينها مشكل التمويل بالإضافة إلى المشاكل الإدارية والقانونية،كما تطرقنا إلى تحدياتها المستقبلية ونذكر منها عالمية التجارة والخصخصة.

ثم انتقلنا إلى تقديم مختلف الجوانب النظرية للتنمية بداية من التميز بينها وبين النمو و تعرف التنمية على أنها عملية مجتمعية واعية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد ونام تطرقنا أيضا إلى تطور مفهومها من التنمية إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة، بعدها قمنا بإبراز استراتيجياتها و المتمثلة في إستراتيجية الدفعة القوية إستراتيجي ية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن ثم إلى ذكر عقبات التنمية والتي من بينها العقبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى ما سبق قمنا ب تال عرض لكل من التنمية المحلية والتنمية المستدامة حيث وجدنا أن التنمية المستدامة عبارة عن إتجاه تنموي جديد يهدف إلى تحقيق مجموعة من النقاط المتعلقة بكيفية استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأجيال الحالية مع المحافظة على متطلبات الأجيال المستقبلية كما وجدنا أن للتنمية المستدامة أبعاد مختلفة تتمثل في الأبعاد

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومدى التكامل فيما بينها ثم تطرقنا إلى مؤشرات قياس كل من التنمية والتنمية المستدامة وذلك من خلال مؤشرات اقتصادية واجتماعية.

وفي الأخير كان علينا إبراز الإستراتيجية الجزائرية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة المصغرة كآلية لد عم التنمية في الجزائر وذلك من خلال التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة المصغرة في تيسمسيلت و الآليات والبرامج الداعمة لها بالإضافة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحد من نشاط المؤسسات الصغيرة تيسمسيلت والتي من أهمها التمويل، مشكلة العقار والمشاكل الإدارية. ثم تطرقنا إلى الدور التنمية للمؤسسات الصغيرة المصغرة بتيسمسيلت وذلك على عدة أصعدة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وارتأينا إلى كل ما سبق تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة المصغرة في تحقيق التنمية تيسمسيلت وذلك من خلال مجموعة من الإحصائيات والمتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة المصغرة في توفير مناصب الشغل بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ومساهمتها أيضا في ترقية الصادرات والتنمية المحلية.

التوصيات والإقتراحات:

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة و'المصغرة من خلال إدراج أيام تحسيسية حول المقولاتية وتدعيم الشباب بأفكار

- تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة المصغرة من خلال توفير رأس المال، وتقديم المهارات للمستثمر في التسيير.

- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، ا لجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية.

- ربط أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي، في تقديم تحفيزا ماليا و الإدارية لتحقيق التنمية الاقتصادية

- فرض رسوم وضرائب كثيرة على المنتجات المستوردة يجعلها غير تنافسية من ناحية السعر مقارنة بمنتوجات المؤسسات الصغيرة المصغرة.

- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة المصغرة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل وصل المستهلك إلى أكثر من بدائل المنت.

آفاق البحث:

تعتبر دراسة المؤسسات الصغيرة المصغرة والتنمية حقلا واسعا وحديثا خصبا للبحث فيه لهذا نقترح هاته المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية:

- أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة المصغرة الجزائرية.

- آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة المصغرة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة المصغرة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

الكتب بالعربية:

1. إبراهيم بن صالح القرناس، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة، مأخوذ من التقرير المختصر حول البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التعاون الياباني لمنظمة الشرق الأوسط، طوكيو، 25/21 جانفي 2002.

2. أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل.

3. إعلان مراكش حول الإدارة الرشيدة والاستثمار، المؤتمر الوزاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعتمد خلال المؤتمر الوزاري ، مراكش، المملكة المغربية، 23 نوفمبر 2009.

4. أنور طلبة، العقود الصغيرة والمقاولة والتزام المواقف العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

5. ايت عيسي عيسي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر.

6. بوكعبان العربي، المسؤولية الدولية على أساس المخاطر)حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية(، جزء العلوم الاجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، العدد 05، الجزائر، 2009.

7. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

8. حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية: (الجائز والمنهي عنه شرعا)، مصر، دون ذكر سنة النشر.

9. رشيد حميدان، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 2000.

10. زين العابد بن أسامة، إدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

11. سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005.

12. سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغير: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

13. سيد الكاسب، جمال كمال الدين، المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات ،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة النشر، 2010/06/06.

14. شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، 2000..

15. صلاح بن هلال المعولي، ورقة عمل حول: سياسات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، 29أوت 2008.

16. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

17. عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

18. عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية سيرة للنشر، عملن، 2001.

19. عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

20. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معاجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2000.

21.عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

22.على السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشات الصغيرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1999.

23.علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، 2002.

24. كليفورد.م.بومباك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتب الأردني، عمان،1998.

25.ماجد عبد الله القصبي، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، السعودية، 2008.

26.محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.

27.محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004.

28.محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر وتوزيع، الإسكندرية، 1999.

29.محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر.

30.محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

31.محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، 2002.

32.محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة: ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004.

33.منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

34.ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النش.

35. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

36. هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية.

37. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005.

اطروحة دكتورة:

01-عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

02-قريشي محمد الصغير، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة (2011-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012-2013.

03-وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم القانونية، تخصص قانون عام، جامعة تلمسان، 2007.

مذكرة ماجستر:

01-حجاوي أمحد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعالقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2010-2011.

02-زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007.

03-سعودي محمد، أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.

04-سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية . بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.

05-صالحي سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.

06-عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

07-عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

08-عطاالله ياسين، دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009/2008.

09-عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.

10-فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية، مذكرة مقامة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2010-2011.

11-قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2001 .

12-نصر الدين بن نذير، الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

13-يوسف تبري، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

الملتقيات:

01-برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،18/17 أفريل 2006.

02بغداد بنين وعبد الحق بوقفه، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

03-بن عاتق حنان، صاري زهيرة، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 16/15 مارس 2005.

04-بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

04-بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07/ أفريل 2008.

05-البنك الإسلامي للتنمية، دور مجموعة البنك الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مأخوذة من الملتقي الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 24/54 شوال 1426.

06-بوزيان محمد، خالدي خديجة، التمويل الإسلامي :فرص وتحديات، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.

07-بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

08-بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 04/03 مارس 2008.

09-بولعيد بعلوج، التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.

10-بيان هاني حرب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010: ص: 02.

11-جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009.

12-خبابة عبد الله، لعجي سعاد، التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008،.

13-دومي سمراء، عبد القادر عطوي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة . 28ماي 2003.

14-زينا على أحمد، وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان ، بيروت .2006.

15-سعداوي موسى، سعودي محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 04/02 مارس 2008.

16-سلطاني محمد الرشيد، حسين رحيم، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم والاستصناع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006.

17-سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

18-سهام حرفوش، وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

19-سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية،05/04 مارس 2008.

20-شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 09/08 أفريل 2002.

21-صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 22/18 جانفي 2004.

22-طيب سليمان مليكه، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 07/06/ مارس 2008.

22-عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، متطلبات تعبئة الموارد المحلية للتنمية، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

23-عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/26 ماي 2003.

24-عبد الناصر براني، ميلود زنكري، قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية (سبل استفادة الجزائر منها)، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

25-عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2، 28/25 ماي 2003.

26-العرابي حمزة، وبقدوم مروة، مداخلة الحاكمة كألية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الإجتماعية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة – الواقع و الرهنات، جامعة البليدة 2، 12 ديسمبر 2011.

27–علي محمد قابوسة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر البيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13أكتوبر 2009.

28–عمر شريف، تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

29–فريدة لرقط، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008.

30–فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

31–فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

32–لبجيري نصيرة، بوعروج لمياء، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008.

33-لرقط فريدة، وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003.

34-لورنزو نيغرو، حمدان طه، تل السلطان في السياق الحضاري لوادي الأردن: إدارة الموقع، الحفاظ، والتنمية المستدامة، نتائج المؤتمر الدولي المنعقد في أريحا 2005، روما، 2006.

35-محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999.

36-محمد راتول، بن داودية وهيبة، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدروس المستفادة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.

37-محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2008.

38-مركز تطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مشروع إنشاء هيئة عامة لدعم وتنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، مأخوذة من الملتقي الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة للمنطقة الشرقية، 24/54 شوال 1426.

39-مقالة بعنوان: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة)، دون ذكر بلد النشر، 7أفريل 2008.

40-مينى مسغولي، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر ، 2012.

41-نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 04/03 مارس 2008.

42-وسيلة سبتي، موسي رحماني، واقع الجماعات المحلية في ضل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، الملتقي الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 02 ديسمبر 2004.

42-يونس قرار، تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال قي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملخص مداخلة مقدمة ضمن الملتقي العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

القوانين والمراسيم:

01-المادتين 4و 7من القانون 03-10 المؤرخ في 19جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43.

02-المادة السادسة من قانون رقم 01-19 مؤرخ في 27رمضان عام 1422الموافق 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها.

الكتب بالفرنسية:

01-Abdelkader chachi, Abul hassan و Financing Small and medium businesses: The British experiment, intervention dans la recueille de communication session international; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans

les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003.

02-Ammar salemmi, Petite et moyenne industrie et le développement, OPE, Alger, 1998.

03-Article publié, DEMARCHE AGENDA 21: Aller vers un développement durable a Bessancourt, France , novembre 2004.

04-Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'Hamattan Edition, Paris, 1995.

05-Laurent Comeliau, et autres, repère pour l'agenda 21 local : approche territoriale du développement durable, approche territorial sur le développement durable.

06-Ludovic Vigneron, Condition de financement de la PME et relation bancaires, mémoire doctorat, école supérieure des affaires, droit et santé, science de gestion, université lille2, France, 2008.

07-MINISTÈRE DE L'ÉCOLOGIE, DE L'ÉNERGIE, DU DÉVELOPPEMENT DURABLE ET DE LA MER en charge des Technologies vertes et des Négociations sur le climat, Appel a reconnaissance des projets territoriaux de développement durable et agenda 21 locaux, France, 2010.

08-Paul de Backer, Les indicateurs financiers du développement durable, Edition d'organisation, paris. 2005.

مواقع الأنترنت:

01.http://unpan1.un.orgintradocgroupspublicdocumentsunpanunpan038762.pdf

02.http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2009/03/pdf/fd0309a.pdf

03.http://www.megaupload.com/?d=YDVCTPL6.

04.http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia6.pdf

05.www.euromedina.orgbibliotheque...DeadSea_Ismail.pdf

06.www.sme.ly...Countries%20BENCHMARK%20Arabic%20Final%207-4-08(1).pdf

07.WWW.ULUM.NL

08.www.unhabitat.org.joinpUpload3074041_darem.ppt

09.www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf